

شرح النخبة على متن تهذيب المنطق

وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ
(قرآن کریم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن أحق ما يميز بين منشئه. منطق القاصي والحاضر، ويتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر، حمد الله جل جلاله على آلائه المزهرة الرياض. وشكره نعم نواله على نعمائه المترعة الحياض، الذي شرف نوع الانسان بحلمية الادراك وزينة الافهام، وخصه بادراج درر المعاني في جواهر الالفاظ على شرط الانتظام، ثم الصلاة على المميز من بين الرسل عليهم الصلاة والسلام بفضل نسخ الشرائع والاحكام، وعموم الرسالة إلى كافة الانام محمد المبعوث لانام مكارم الكرام الذي أوفى جوامع الكلم، الظاهرة البيان، وأوحى إليه يدائع الحكم الباهرة البرهان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المحمودين على الاتباع والتصديق، المسعودين في مناهج الصديق على التحقيق. (وبعد) فيقول المقيم إلى الله الغنى عبيد الله ابن فضل الله الخبيصى قدر الله له السعادة. ورزقه الحسنى وزيادة: لما رأيت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب إلى أفضل المحققين وأكمل المتأخرين، جامع البيان والمعاني، سعد الملة والدين مسعود الفتازاني سقى الله ثراه، وجعل الجنة مثواه كتاباً مشتملاً على أكثر مسائل الرسالة الشمسية في تهذيب القواعد المنطقية، وكان المحصولون عن فهم مسائله الصعبة في الاضطراب والاضطراب. لغاية إيجاز ألفاظه ونهاية الاختصار شرحته شرحاً يبين معضلاته، ويفسر مشكلاته، خالياً عن التطويل والاكثر، لتأديتها إلى الاملال والاضجار موشحاً بدعاء من أيده الله تعالى بالنفس القدسية، والفضائل الانسية، وشرف أرائك السلطنة بحضرته السماء، وآتاه الملك والحكمة وعلمه مما يشاء، ووقفه لتشييد قواعد الدين، ورفع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

معالم المعاني^(١) لأهل اليقين ، وخصصه باللفظ العميم والخلق العظيم ، بحيث يشار إليه ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم ، وهو المولى السلطان الأعظم ، الخالقان الأعدل الأكرم ، فاصب رايات العدل والانصاف ، قانع آثار الظلم والاعتساف ، محيي مآثر السنة النبوية ، منفذ أحكام الملة المصطفوية ، هو الذي يعز الدين بالسيف والسنان ، وينصره بالحجة والبرهان ، تاللات على صفحات الأيام آثار معتدته وسلطانه ، وتهلت على وجنات الآثام أنوار مكرمته وإحسانه . السلطان المطاع المطيع للشرع الشريف ، غياث الحق والسلطنة والدنيا والدين عبداللطيف ، خلا اللهم ملكه وسلطانه وأعل كلمته وشأنه ، وانصر جيشه وأعوانه في دولة دأمة ، وسلطنة قائمة ، وقدر منبع ، وشأن رفيع ، وسميته بـ (التهذيب في شرح التهذيب) واجباً من الله تعالى أن يكتسى من ميا من قبوله بمنة الاقبال ، ويرتدى من ملامح نظره برداء العز والجمال ، إن الله ولي التوفيق ويتحقق الامنية حقيق ، وها أنا أشرع في المقصود . بعون الملك المعبود . فأقول :

قد جرت عادة أصحاب التصانيف بأن يذكروا قبل الشروع في المقصود بعضاً من الكلام ويسهونه مقدمة الشروع في العلم كتعريف العلم وبيان الحاجة إليه وموضوعه فن أجل ذلك صدر المصنف هذا المختصر بها فقال بعد الفراغ من الخطبة .

(مقدمة) أي هذه مقدمة ، وهي بكسر الدال مأخوذة من قدم لازماً بمعنى

^(١) قول الشارح (المعاني) بالنون كذا بالنسخ التي بأيدينا والنسخة التي كتب عليها الدسوقي (المعالي) باللام اهـ مصححه .

الْعِلْمُ إِنْ كَانَ إِذْعَانًا لِلنَّسَبَةِ فَتَصْدِيقٌ ،

تقدم ، كما يقال مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه ، وقيل من قدم متعدياً لأن معرفة الأمور المشتملة عليها المقدمة تجعل الشارع ذا بصيرة فكأنها مقدمة على أقرانه وفيه تكلف ، وقيل هي بفتح الدال اسم مفعول من التعدي فان هذه المباحث جعلت مقدمة على غيرها ، وفيه إيها م خلاف المقصود لتأدية فتح الدال الى تقديم هذه المباحث بجعل جاعل لا بالاستحقاق الذاتي وهو خلاف المقصود ، وبالجملة المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف الشروع في مسائل العلم عليه . وهي مشتملة على بيان الحاجة إلى المنطق وتعريفه وموضوعه ومعرفته وجه توقف الشروع على كل واحد من هذه الأمور في موضعه . ولما كان بيان الحاجة المنساق إلى تعريف المنطق موقوفاً على تقسيم العلم إلى قسمية شرع في التقسيم فقال (العلم) وهو الادراك مطلقاً (ان كان إذعاناً للنسبة) الحكمية (فتصديق) ومعنى إذعان النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول ، والادراك على الوجه المذكور يسمى حكماً ؛ فالصديق على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء فيكون بسيطاً لكن يشترط في وجوده ثلاث تصورات تصورات المحكوم عليه وتصورات المحكوم به وتصورات النسبة الحكمية ، وانما قلنا الادراك على الوجه المذكور هو الحكم لان الحكم على ما ذكره القوم هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا شك أن من أدرك النسبة الايجابية على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد أدرك أنها واقعة ، وكذا من أدرك النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد أدرك أنها ليست بواقعة ولما كان محصل ما ذكره القوم راجعاً إلى الإذعان عبر عنه المنصف بالإذعان اختصاراً في العبارة وإثباتاً للفرق بين أدراك النسبة الذي هو من قبيل التصور وبين إذعان النسبة الذي هو من قبيل التصديق بأوضح وجه وأجزء فان ادراك النسبة على وجه يطلق عليه اسم التسليم وإدراك النسبة فقط لا على هذا الوجه متغايران سيما في الجملة الخيرية المشكوكة فان المغايرة هنا بلغت مبلغ الوضوح وجود ادراك النسبة

وَالْإِلا فَنَصَوْرُ ،

فيها دون اذعانها اذ الشاك في النسبة متردد بين وقوعها واللا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة قطعاً لكن لم يحصل له اذعانها . وعند متأخري المنطقيين أن التصديق مركب والحكم اما ادراك أو فعل فان كان ادراكا فالتصديق مركب من تصورات أربعة تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمة والتصور الذي هو الحكم ، وانما وقع التصور موصوفاً بالحكم ومضافاً الى سائر الأجزاء لان التصور المحكوم عليه ليس بعينه هو المحكوم عليه وكذا التصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمة وأما الادراك الذي حصل لنا بعد تصور الطرفين والنسبة فهو عين الحكم فلذا جعل الحكم صفة له فقيل التصور الذي هو الحكم ثم اذا حصل هذا الادراك حصل التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك وان كان فعلاً والفعل مغاير للادراك إذ الادراك انفعال والفعل يفايزه فحينئذ يكون التصديق مركباً من التصورات الثلاثة والحكم ، واذا لم يكن الحكم ادراكاً لم يكن تصوراً لان التصور قسم من الادراك وانتفاء المقسم يوجب انتفاء الاقسام (والا) أي وان لم يكن العلم اذعاناً للنسبة (فتصور) ويقال له التصور الساذج فادراك^(١) كل واحد من المحكوم عليه وبه تصور فقط وكذا ادراكهما معا بلان نسبة أو مع نسبة اما تنقيدية كالحيوان الناطق وغلان زيد واما اامة غير خبرية كالضرب أو جبرية مشكوكة فان كل ذلك من التصورات الساذجة لعدم اذعان النسبة فيه . فان قلت : التصور مقدم على التصديق طبعاً فلم أخره وضعا قلت : ان عنيت بتقديم التصور على التصديق أن ذاته متقدمة

(١) قوله فادراك الخ ذكر الشارح سبعة أمثلة وقد مجتمع في تصديق واحد . أربعة عشر تصوراً نحو قولك أبوك رجل طيب فأكرمه والمركب الاضافي أربعة والتوضيحي أربعة والانشائي ثلاثة : النسبة المشكوكة والموهومة والمختيلة تأمل

وَيَنْقَسِمَانِ بِالضَّرُورَةِ إِلَى الضَّرُورَةِ وَالْإِكْتِسَابِ بِالنَّظَرِ، وَهُوَ
مُلاحَظَةُ الْمُعْقُولِ لِتَحْصِيلِ الْمُتَجَهُّولِ ،

على التصديق فسلم لكنه غير مفيد لأن تقديم التصديق ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عنت به أن مفهومه مقدم على مفهوم التصديق فمنوع لأن القيود في مفهوم التصديق وجودية وفي مفهوم التصور عدمية وتصور الوجود سابق على تصور العدم فأخر التصور في التعريف لأنه بحسب المفهوم وقدم في الأقسام والأحكام لأنها بحسب الذات . لا يقال أن النسبة كما تطلق على النسبة الحكيمة كذلك تطلق عند النسبة الوصفية والاضافية فتكون من الألفاظ المشتركة وهي لا تستعمل في التعريفات لأننا نقول المشهور الكثير الاستعمال هو الأول على أن الازمان لا يتصور إلا في النسبة الحكيمة فالقرينة تجوزه (وينقسمان) أى التصور والتصديق (بالضرورة) أى بحسب الضرورة (الى الضرورة) وهي التي لم يتوقف حصولها على نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بأن النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان (و) الى (الاكتساب بالنظر) وهو ما يخالف الضرورة كتصور العقل والإنسان . وكالتصديق بأن العالم حادث .

وإنما كان تقسيم التصور والتصديق الى الضروري والكسبي ضروريا لأنهما لو لم ينقسما اليهما لكان الجميع إما بديها أو كسبيا والتالي باطل بقسميه فكذا المقدم أما الملازمة فظاهرة وأما بطلان القسم الأول من التالى فلاحتياجنا في بعض التصورات وبعض التصديقات الى كسب ونظر كما مر وأما بطلان القسم الثانى منه فلبداهة بعض التصورات وبعض التصديقات على ما مر (وهو) أى الاكتساب بالنظر (ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول) كملاحظة الحيوان والناطق المعلومين لتحصيل المجهول وملاحظة المقدمتين المعلومتين لتحصيل النتيجة المجهولة والمراد بالمعقول ههنا المعلوم فان العلم في هذا الفن مفسر بحصول صورة الشئ في العقل

وَقَدْ يَقَعُ فِيهِ الْخَطَأُ ، فَاحْتِجِجْ إِلَى قَانُونٍ يَعَصِمُ عَنْهُ ،
وَهُوَ الْمُنْتَطِقُ .

(وقد يقع فيه) أي في ذلك الاكتساب (الخطأ) لأن الفكر ليس بصواب دائماً كيف وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضاً بل الانسان الواحد يناقض نفسه فاحتجنا إلى قانون عاصم عن الخطأ مفيد لطرق اكتساب النظريات من الضروريات . وذلك القانون هو المنطق فعلم من هذا أن الناس في أي شيء يحتاجون إلى المنطق . وذلك بيان الحاجة المستلزم لتعريف العلم برسمه إذ يعلم من بيان الحاجة غاية العلم والتعريف بالغاية رسم فلذا أدرج المصنف التعريف في بيان الحاجة كما سيجيء . .
والحاصل أن العلم إما تصور ساذج أو تصديق وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم بحسب الضرورة إلى الضرورة والكسبي ، والكسبي مستفاد من الضروري . بطريق الاكتساب وقد يقع في الاكتساب الخطأ لأن الفكر ليس بصواب دائماً (فاحتجج إلى قانون يعصم عنه وهو المنطق) هذا تعريف المنطق المندرج ^(١) في بيان الحاجة وإنما كان المنطق قانوناً لأن مسأله قوانين كلية منطبقة على جزئيات كما اذا علم أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية علم أن كل انسان حيوان ينعكس إلى بعض الحيوان انسان وكذا نظائره . فان قلت : المنطق نفسه ليس عاصماً عن الخطأ بل العاصم مراعاته فكيف يطلق العاصم عليه ؟ قلت : هذا الاطلاق مجازي وفيه من التأكيد والمبالغة ما لا يخفى وإنما كان الشروع في مسائل العلم موقوفاً على بيان الحاجة لأن الشارع في العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لكان طلبه عبثاً ، وعلى تعريف العلم لأنه لو لم يتصور ذلك العلم أولاً لما كان على بصيرة في

(١) (قول الشارح المندرج الخ) فيه أن الحاجة هي عصمت الذهن عن الخطأ في الفكر وقد أخذت في تعريفه على أنها خاصة له حيث عرف بأنه قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر وحيث تكون الحاجة مدرجة في التعريف عكس ما قاله الشارح اهـ . مصححه .

وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي حيث يوصل
إلى مطلوب تصوري فيسمى معرفاً ، أو تصديقي
فيسمى حجة .

طلبه وإذا تصوره برسمه حصل له العلم الاجمالي بمسائل ذلك العلم حتى إن كل
مسألة من هذا العلم ترد عليه يعلم أنها منه . ولما فرغ من بيان الحاجة المنساق الى
تعريف العلم برسمه شرع في بيان موضوع العلم فقال : (وموضوعه)
أي موضوع المنطق (المعلوم التصوري) كالحیوان والناطق مثلاً (و المعلوم
(التصديقي) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث أي موضوع المنطق هذان
المعلومان لا مطلقاً بل من (حيث) ان ذلك المعلوم التصوري (يوصل الى مطلوب
تصوري) كالانسان مثلاً (فيسمى) ذلك الموصل الى المطلوب التصوري (معرفاً)
وقولا شارحاً (أو) من حيث ان ذلك المعلوم التصديقي يوصل الى مطلوب (تصديقي)
كقولنا العالم حادث مثلاً (فيسمى) ذلك الموصل المطلوب التصديقي (حجة)
ودليلاً فانحصر المتصورود الأصلي من هذا الفن في الموصل الى التصور والتصديق
وانما كان المعلوم التصوري والتصديقي موضوع المنطق لأنه يبحث في المنطق عن
أعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن أعراضه الذاتية فهو موضوع العلم وانما
قلنا يبحث في المنطق عن الأعراض الذاتية للمعلوم التصوري والتصديقي لأن
المنطقي يبحث عنهما من حيث الاتصال الى مجهول تصوري أو تصديقي كما مر
وتلك الحثية عارضة للمعلومين المذكورين ، ووجه توقف الشروع على موضوع
العلم أن العلوم لا تتميز بزيادة تميز الأبتياز الموضوعات فان علم للفقهاء مثلاً انما امتاز
عن علم أصول الفقه لأن موضوعيهما متمايزان فموضوع الفقه أهال المكافين لأن
المقاييس يبحث عنها من حيث الحل والحكمة والصحة والفساد وموضوع الأصول
الأدلة السمعية لأن الأصولي يبحث عنها من حيث استنباط الأحكام الشرعية
منها فلو لم يعلم الشارع أن موضوع العلم أي شيء هو لم يتميز العلم المطلوب عنده
زيادة تميز ولم يكن له في طلبه زيادة بعيرة .

فصل

دلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ له مُطَابَقَةً، وَعَلَى جُزْئِهِ
تَضَمُّنٌ، وَعَلَى الْخَارِجِ التِّزَامُ،

(فصل) في تعريف الدلالات الثلاث وأحكامها

وهو حقيق بالتقديم بعد الفراغ من المقدمة لانهصار نظر المنطقي في مفهوم
الموصل وتوقف إفادة المعاني واستفادتها على الألفاظ وكون الألفاظ منظورة فيها
من حيث أنها دلائل المعاني فلذا قدم الكلام في الدلالة فقال (دلالة اللفظ على تمام
ما وضع) اللفظ (له مطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق فالدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والوضع جعل
الشيء بأزاء آخر بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني (و) دلالة (على جزئه) أي
جزء المعنى الموضوع له (تضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة
الانسان على الحيوان أو الناطق (و) دلالة (على الخارج) عن المعنى الموضوع له
(التزام) لكون الخارج لازماً للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم
وصناعة الكتابة فإن القابلية المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له لكنها لازمة
له هكذا وقع في كتب القوم، وفيه بحث لأن القابلية المذكورة لا تصلح مثلاً
للدلول الاتزامي إذ لا يلزم من تصور معنى الانسان تصورها على ما لا يخفى .
ويمكن أن يجاب عنه بأن اللزوم بين الانسان والقابلية المذكورة هو اللزوم البين
بالمعنى الأعم وهو ألا يكون تصور اللزوم فقط كافياً في جزم العقل باللزوم بين اللازم
والملزوم بل لا بد فيه من تصورها حتى يحصل جزم العقل باللزوم بينهما واللزوم
بهذا المعنى بين المعنى الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهر لا مريد فيه فإن
العقل بعد تصور الانسان والقابلية المذكورة لا يتوقف في اللزوم بينهما واعلم أن
هذا الجواب حسن الا أنه يوجب اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم في الدلالة

وَلَا بُدَّ مِنَ الزُّوْمِ عَقْلًا أَوْ عُرْفًا ،

الالتزامية لكنه مختلف فيه بل المحققون^(١) على أن هذا الزوم غير معتبر والمعتبر هو الزوم البين بالمعنى الأخص وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل بالزوم فالصواب أن يمثل بزوجية الاثنين وهذا البحث وإن كان مناقشة في المثال وهو ليس بدأب الطلاب إذ يكفي في التمثيل افتراض سواء طابق الواقع أو لا لكن غرضنا إيراد التنبيه على أن المعتبر في الدلالة الالتزامية أي لزوم ، ثم الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على الخارج واللفظ لا يدل على كل أمر خارج ، الا لزم أن يكون كل لفظ موضوع لمعنى دالا على معان غير متناهية وهو باطل فلا بد للدلالة على الخارج من شرط أشار إليه بقوله (ولا بد) في الدلالة الالتزامية (من الزوم) بين مسمى اللفظ والخارج اما (عقلا) كالزوم بين الاثنين والزوجية فانه بحسب العقل ولا يشترط الزوم الخارجى لانه لو كان شرطاً لم يتحقق الالتزام بدونه وليس كذلك فان العمى يدل على البصر التزاماً لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً فيكون البصر لازماً للعمى في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج (أو عرفاً) كالزوم بين الغيب والنبت فانه بحسب العرف لا بالعقل لتحقق التخلف . واعلم أن اعتبار الزوم العرفى خروج عن الفن فان الزوم المعتبر عند المحققين هو الزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا وليس الزوم البين بالمعنى

(١) (قول الشارح بل المحققون الخ) يأتي في العطار عن الهروي عند قول المصنف ولا بد من الزوم عقلا أو عرفاً انه لا يسوغ إسقاط الزوم العرفى من الاعتبار والالزام خروج المجازات والكنايات المعتبرة في المحاورات مع افضائه الى ضيق في أمر الدلالة الالتزامية يأباه عموم قواعد الفن اهـ . فان قيل ان العرف يختلف بحسب العادة رد بان الدلالة الوضعية تختلف باختلاف الأوضاع ولم يقل احد بسقوطها عن الاعتبار بهذا الاختلاف وعليه فالتحقيق مذهب الامام من اعتبار الزوم البين بالمعنى الاعم من باب أولى حيث اعتبر الزوم العرفى اهـ .

وَتَلَزُمُهَا الْمُطَابَقَةُ وَلَوْ تَقْدِيرًا ، وَلَا عَكْسَ .

فصل

وَالْمَوْضُوعُ إِنْ قُصِدَ بِجُزْءٍ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْمَعْنَى
فَمُرَكَّبٌ : إِمَّا تَامٌ : خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ . وَإِمَّا نَاقِصٌ : تَقْيِيدِيٌّ

الاعم معتبراً فضلاً عن اللزوم العرفي نعم اعتبار اللزوم العرفي عند علماء المعاني
فكان المصنف تبعهم . واذ قد فرغ من تحديد الدلات الثلاث شرع في بيان
التلازم بينهما وعدمه فقال (وتلازمهما) أي التضمن والالتزام (المطابقة ولو تقديرًا)
فانه متى تحققنا تحققت لانهما تابعان لها والتابع من حيث أنه تابع لا يتحقق بدون
المتبوع (ولا عكس) أي لا يلزمان المطابقة لتحقيقها فيما اذا كان اللفظ موضوعاً
لمعنى بسيط بدون التضمن وفيما اذا لم يكن للمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور
المعنى تصورهما بدون الالتزام واعلم أن التضمن لا يستلزم الالتزام وبالعكس أما
الأول فلجواز أن يكون من المعاني المركبة ما لا يكون لازم ذهني فهناك تضمن
بدون الالتزام ، وأما الثاني فلجواز أن يكون للمعنى البسيط لازم ذهني فهناك
الالتزام بدون التضمن .

(فصل) في مباحث الألفاظ

(و) اللفظ (الموضوع) للمعنى بالمطابقة اما مركب أو مفرد لانه (ان قصد بجزء
منه) أي من اللفظ (الدلالة على جزء المعنى) المقصود (فركب) وهو (اما تام) ان صح
السكوت عليه بالايكون مستدعياً لفظ آخر كاستدعاء المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس
والتام ام (خبر) ان احتمل الصدق والكذب من حيث هو وهو العملة في باب التصديقات
(أو انشاء) ان لم يحتمل ذلك (واما ناقص) عطف على قوله اما تام . والمركب
الناقص أي الذي لا يصح السكوت عليه اما (تقيدي) ان كان الثاني قيداً للأول

أَوْ غَيْرُهُ — وَإِلَّا فَمَفْرَدٌ ، وَهُوَ إِنْ اسْتَقَلَّ فَحِ الدَّلَالَةُ
بِهَيْئَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ كَلِمَةً ، وَيُدُونَهَا

كرامى الحجة والحيوان الناطق وهو العمدة في باب التصورات (أو غيره) إن لم يكن الثاني قيداً للأول كالمركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة (والا) أى وإن لم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود (فمفرد) كهيئة الاستفهام وزيد وعبد الله والحيوان الناطق علمين ، فالمفرد أربعة أقسام فإن قلت: ما الفرق بين القسمين الأخيرين قلت: الفرق أن عبد الله العلم لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود إذ ليس شيء من الجزأين دالاً على شيء من الذات الشخصية وأما الحيوان الناطق علماً فيدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة بيا أنه أن الحيوان الذي هو جزء اللفظ دال على مفهومه ومفهومة جزء الماهية الانسانية والماهية الانسانية جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانسانى فالحيوان دال على جزء المعنى المقصود لأن جزء الجزء جزء فيكون الحيوان دالاً على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة تأمل (وهو) أى المفرد (إن استقل) بالأخبار به وحده (فمع الدلالة بهيئته) وصيغته (على أحد الأزمنة) الثلاثة (كلمة) وعند النحاة فعل وقوله فمع الدلالة الفاء في جواب الشرط ومع الدلالة حال من الضمير في استقل وقوله كلمة خبر مبتدأ محذوف والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة على أحدها كلمة فبقيد الاستقلال يخرج الأداة ، وبقيد الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة تخرج الاسم الذى لا يدل على الزمان أصلاً ، وبقيد الهيئته وانصيغة يخرج الاسم الذى يدل على الزمان لكن لا بهيئته وصيغته بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس والعصوب والغبوق فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها بخلاف الكلمة فان دلالتها على الزمان بحسب الهيئته ، ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئته كضرب بضرب مع اتحاد مادتهما واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئته كذهب وضرِب مع اختلاف مادتهما (وبدونها) عطف على قوله فمع الدلالة أى المفرد إن استقل فان كان

اسم ، وإلا فاداة . — وأيضاً إن انحَدَ معناه فَمَحَ تَشَخُّصَه
وَضَعاً عِلْمٌ ، وبدونه مُتَوَاطِئٌ إِنْ تَسَاوَتْ أَفْرَادُهُ ، وَمُشَكِّكٌ
إِنْ تَفَاوَتْ إِمَّا بِأَوَّلِيَّةٍ أَوْ أُثْوِيَّةٍ ، وَإِنْ كَثُرَ مَعْنَاهُ فَإِنْ
وُضِعَ لِكُلِّ فَمُشْتَرِكٌ ، وإلا

مع الدلالة ببيئته على أحد الأزمنة فهو كلمة كما مر ، وإن كان بدون تلك الدلالة فهو
(اسم ، وإلا) أى وإن لم يستقل بالاختبار به وحده (فاداة) وعند النجاة حرف (و)
المفرد ينقسم (أيضاً) الى أقسام : العلم والمتواطىء والمشكك المشترك والمنقول
والحقيقة والمجاز لانه (ان انحَدَ معناه فَمَحَ تَشَخُّصَه) أى تشخص ذلك المعنى (وضعا)
لا عارضاً (علم) كزبد وعمر وأمثالهما (وبدونه) عطف على قوله فَمَحَ تشخصه
أى المفرد ان انحَدَ معناه فإن كان مع تشخص ذلك المعنى فهو علم وإن كان بدون
تشخص فهو اما (متواطىء ان تساوت أفراده) الذهنية والخارجية فى حصوله
وصدقه عليها كالانسان والشمس فإن صدقهما على أفرادهما الذهنية والخارجية بالسوية
وليس بعض الافراد أولى من بعض ، وسمى متواطئاً لتوافق الافراد فى معناه من
التواطؤ وهو التوافق (و) اما (مشكك ان تفاوت) الافراد فى حصوله وصدقه
عليها بأن كان حصوله فى بعض الافراد أولى من بعض وذلك التفاوت اما (بأولية)
كالوجود فانه فى الواجب قبل حصوله فى الممكن (أوأولوية) بالجر عطف على قوله
أولية أى التفاوت اما بأولية كما مر وإما بأولوية كالوجود أيضاً فانه فى الواجب أتم
وأولى وتسميته بالمشكك لان النظر فيه مشكك هل هو متواطىء من حيث اتفاق
أفراده فى أصل المعنى أو مشترك من حيث اختلاف أفراده بالأولية أو غيرها (وإن
كثُر) عطف على قوله ان انحَدَ أى ان كثر معنى المفرد فلا يخلو من أن يكون المفرد
موضوعاً لكل من المعانى الكثيرة أولاً (فان وضع) المفرد (لكل) من المعانى
الكثيرة (فمشارك) كالعين (وإلا) أى وإن لم يوضع لكل من المعانى بل وضع لمعنى
ثم استعمل فى معنى آخر لمتاسبة فلا يخلو من أن يكون استعماله مشتركاً فى المعنى الثانى

فإن اشتهر في الثاني فنقول يُنسب إلى الناقل ، وإلا
فحقيقة ومجاز .

فصل

المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى وإلا
فكلى :

دون الأول أو لا (فإن اشتهر في) المعنى (الثانى) وترك استعماله فى الأول (فمنقول
ينسب إلى الناقل) فإن كان الناقل شرعا فمنقول شرعى كالصلاة والصوم وإن كان
اصطلاحا فمنقول اصطلاحى كالفاعل والمفعول وإن كان عرفا فعرفى كالداية لذات
القوائم الأربع (والا) أى وإن لم يشتهر فى المعنى الثانى ولم يترك استعمال فى — الأول
(حقيقة)^(١) إن استعمل فى المعنى الأول كالأسد للحيوان المعلوم (ومجاز) .
إن استعمل فى المعنى الثانى كالأسد للرجل الشجاع .

(فضل) فى مبادئ التصورات

(المفهوم) وهو الحاصل فى العقل إما جزئى راما كلى لأنه بمجرد حصوله فى العقل (إن
امتنع) عند العقل (فرض صدقه على كثيرين فجزئى) حقيقى كذا زيد فإنه إذا
حصل عند العقل استحالة فرض صدقه على كثيرين (والا) أى وإن لم يمتنع بمجرد
الحصول فرض صدقه على كثيرين (فكل) فالكلى إمكان فرض
الاشتراك والجزئية استحالة إن قلت : الجزئى لا يمتنع بمجرد حصوله فى العقل فرض
صدقه على كثيرين وكل ما كان كذلك فهو كلى فالجزئى كلى وهو محال . قلت : المراد من .

(١) (قول المصنف والحققة) أعلم أن المصنف لم يستوعب أقسام الاسم واليك
بيانها هى أربعة أجمالا وتسعة تفصيلا : الأول ما اتحد لفظه ومعناه وتحت ثلاثه العلم
والمواطن . والمشكك . الثانى ما اتحد لفظه وتعدد معناه وتحت أربعة المشترك والمنقول .
والحققة والمجاز .. الثالث عكس الثانى أى ما تعدد لفظه واتحد معناه وهو المشترك
ككغضنفر وهزبر وقسورة للحيوان المقترس . الرابع الأول أى ما تعدد لفظه ومعناه
وهو المتباين كالنسان و فرس ا ه مصححه .

امتنعت أفرادُهُ، أو أمكنت ولم توجد أو وجد الواحد
حَقَّقْ مَعَ إمكانِ الغَثيرِ ، أو امتناعه ، أو الكَثيرُ مَعَ التَّناهِى
أو عَدَمه .

الجزئى ان كان ماصدق عليه لفظ الجزئى من نحو زيد أو غيره فلا نسلم للصغرى وان
كان المراد لفظ الجزئى فلا نسلم استحالة النتيجة ، ثم الكلى بالنظر الى الوجود
الخارجى ينقسم الى ستة أقسام لانه ان (امتنعت أفرادهُ) فى الخارج (أو أمكنت)
كشريك البارى سبحانه وتعالى فانه كلى ممتنع الافراد فى الخارج (أو أمكنت)
أفراده (و) لكن (لم توجد) فى الخارج فهو القسم الثانى كالمعتاد فانه كلى
ممکن الافراد لكنها لم توجد فى الخارج (أو وجد) من أفرادهِ الفرد (الواحد
قط) فى الخارج (مع امكان وجود) الغير (أي غير ذلك الفرد فهو القسم
الثالث كالشمس فانه كلى ممكن الافراد فى الخارج ولكن لم يوجد من أفرادهِ الا
فرد واحد (أو امتناعه) بالجر عطفاً على قوله امكان الغير أي الكلى الذى لم يوجد
من أفرادهِ الا فرد واحد ينقسم الى قسمين لانه إما أن يكون مع امكان الغير أو
مع امتناعه فان كان الاول فهو القسم الثالث كما مر ، وان كان الثانى فهو القسم
الرابع : كفهوم واجب الوجود فانه كلى لم يوجد من أفرادهِ الا فرد واحد وهو
الحق سبحانه وتعالى مع امتناع غير ذلك الفرد . واعلم أن مفهوم الواجب انما يكون
كلياً بمجرد النظر الى حصوله فى العقل ، أما إذا لوحظ مع حصوله فى العقل برهان
التوحيد فلا يكون كلياً لانه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه (أو وجد) (الكثير)
فى الخارج اما (مع التناهى) أي تنهى الافراد ، فهو القسم الخامس
كالكوكب السيارة فانه كلى كثير لا افراد فى الخارج لكنها متناهية
منحصرة فى عدد وهى سبعة (أو) مع (عدمه) أي عدم تنهى الافراد فهو
القسم السادس كالنفس الناطقة عند من قال تقدم العالم فان النفوس المجردة عن
الابدان غير متناهية العدد عنده . ولما فرغ من تعريف الكلى وتقسيمه شرع

والكليّان إن تفارقا كليّا فتبَيّنان ، وإلا فإن تصادقا كليّا من الجانِبَيْنِ فتساويان ، وتقيضاًهما كذلك ، أو من جانبِ فاعمٍّ وأخصٍّ مُطلقاً ، وتقيضاًهما

في بيان انسبة بين الكلّيين فقال (والكلّيان) اذا نسب أحدهما الى الآخر فلما أن يكونا متباينين أو متساويين أو أعم وأخص مطلقاً أو أعم وأخص من وجه لانهما (ان تفارقا) كلياً أى في جميع الصور (فتبَيّنان) كالانسان والفرس فان كل واحد منهما متفارق عن الآخر تفارقاً كلياً وتقييداً انتزاعاً بالكلّي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه ، فانهما يتفارقان في بعض الصور ويتصادقان في بعضها كما سيجيء (والا) أي وان لم يتفارقا تفارقاً كلياً فلا يخلو من أن يتصادقا في الجملة أي في بعض الصور أو يتصادقا في جميع الصور ، فان تصادقا في بعض الصور فهو أعم وأخص من وجه كما سيجيء ، وان تصادقا في جميع الصور ، فلما أن يتصادقا تصادقا كلياً من الجانبين أو من جانب واحد (فان تصادقا) تصادقا (كلياً من الجانبين فتساويان) كالانسان والناطق فانه يصدق كل واحد منهما على جميع أفراد الآخر فالتصادق الكلّي هنا من الجانبين وتقييد التصديق بالكلّي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه فان تصادقهما في بعض الصور ، وقوله من الجانبين احتراز عما بينهما عموم وخصوص مطلق فان التصديق الكلّي هناك من جانب واحد أي جانب الأعم (وتقيضاًهما) أي تقيضاً المتساويين كالانسان والناطق (كذلك) متساويان فيصدق كل من تقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه تقيض الآخر والا لصدقا عين أحد المتساويين على بعض تقيض الآخر وهو محال لأنه صدق أحد المتساويين بدون الآخر (أو من جانب) عطف على قوله من الجانبين أي ان تصادقا تصادقا كلياً من الجانبين فهنا متساويان كما مر وان تصادقا تصادقا كلياً من جانب واحد (فاعمٍّ وأخصٍّ مطلقاً) كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على جميع أفراد الانسان بدون العكس الأعلى فالصادق على كل الأفراد أعم مطلقاً والآخر أخص مطلقاً (وتقيضاًهما) أي تقيضاً

بِالْعَكْسِ ، وَإِلَّا فَنَنْ وَجْهَ ، وَبَيْنَ تَقْيِضَيْهِمَا تَبَايُنٌ جُزْئِيٌّ

الأعم والأخص مطلقا كاللاحيوان والالانسان (بالعكس) أي بعكس المعنيين فتقيض الأعم أخص وتقيض الأخص أعم لأن كل ما يصدق عليه تقيض الأعم يصدق عليه تقيض الأخص من غير عكس كلي^(١) أما الأول فلا أنه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه تقيض الأعم يصدق عليه تقيض الأخص لصدق بعض ما يصدق عليه تقيض الأعم يصدق عليه عين الأخص وهو محال لأنه صدق الأخص بدوّن الأعم وأما الثاني فلا أنه لو لم يصدق ليس كل ما يصدق عليه تقيض الأخص يصدق عليه تقيض الأعم لعكس بعكس التقيض الى كل ما يصدق عليه تقيض الأخص يصدق عليه تقيض الأعم وهو محال لأنه صدق الأخص على كل أفراد الأعم (والا) أي وان لم^(٢) يتصادقا كليا بل يتصادقان في الجملة (فمن وجه) أي فهما أعم وأخص من وجه كالحیوان والایض لتصادقهما في الحيوان الأيض وتفرقهما في الزنجي والتلج (وبين تقيضيهما تباین جزئی) أي تقيضا أمرين بينهما عموم من وجه متباينان تباینًا جزئيا فان قيل بين اللاحیوان والالا أیض عموم من وجه كما يعرف بأدنى تأمل فلم لم يقل وتقيضاها كذلك كما قال في المتساويين : قلت لأن العموم من وجه يتحقق بين الحيوان والالانسان مع التباين الكلي بين تقيضيهما فان اللاحیوان لا يصدق على الانسان وبالعكس فلو قال وتقيضاها كذلك لانتقض بذلك بل النسبة بينهما التباين الجزئي فانهما ان تفرقا في جميع الصور كاللاحيوان والانسان فالتباين الكلي ثابت وهو مستلزم للتباين الجزئي والا فالعموم من وجه

(١) قول الشارح عكس كلي هو الذي عبر عنه أو بالعكس اللغوي وتغيير العبارة للتفنن والبيان أنه يتحقق في الموجبة مع بقاء الكلية بخلاف المنطقي .

(٢) (قول الشارح أي وإن لم الخ) جعله مفهوم كليا في قول المصنف تصادقا كلياً وهو غير متعين ويصح أن يكون مفهوم كليا كما بينه فيما مضى فراجع اهـ .

كالتبائنين ، وَقَدْ يُقَالُ الْجُزْئِيُّ لِلْأَخْصِّ وَهُوَ أَعَمُّ .

وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسٌ : الْأَوَّلُ الْجِنْسُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى
الكَثْرَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ،

فالتبائن الجزئي ثابت بين تقيضيهما أيضا على التقديرين (كالتبائنين) فان بين
تقيضيهما أيضا تبائنا جزئيا لانهما ان تفارقا تفارقا كليا كاللاوجود واللاعدم
فالتبائن كلي ويلزمه التبائن الجزئي والا فالعموم من وجه كاللا انسان واللا فرس
وعلى التقديرين يتحقق التبائن الجزئي (وقد يقال الجزئي) أى كما يقال الجزئي
للجزئي الحقيقي وهو الذي يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كذلك يقال
الجزئي (للأخص) من شيء كالانسان الأخص من الحيوان ، والحيوان الأخص
من الجسم النامي وبسمى جزئيا إضافيا لأن جزئيته بالاضافة الى ما فوقه لا بالحقيقة
(وهو) أى الجزئي بالمعنى الثانى (أعم) من الجزئي لمعنى الاول مطلقا لان كل
جزئي حقيقى أخص من شيء ولا عكس (والكليات) بحسب الاستقراء (خمس)
لأن الكلى بالنسبة الى ما تحته من الافراد اما جزء من ماهية الأفراد وهو الجنس
والفصل أو تمامها وهو النوع أو خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام فالكليات
خمس (الاول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقية فى جواب ما هو)
قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانهما خارجان عن الماهية والجنس جزء
لها ، وعلى الفصل لاجتياجنا فى معرفة الفصل القريب والبعيد الى الجنس وعلى
النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الاضافى على الجنس وترك من
تعريف الجنس وسائر الكليات لفظ الكلى لأن المقول على الكثرة مفعول عنه
فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات ، وبقوله المختلفة الحقيقية يخرج النوع ،
وبقوله فى جواب ما هو يخرج الكليات الباقية ، ثم الجنس اما قريب أو بعيد
لأنه لا يخلو من أن يكون الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب

فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَنِ الْمَاهِيَةِ وَعَنْ بَعْضِ الْمُشَارَكَاتِ هُوَ
الْجَوَابُ عَنْهَا وَعَنِ الْكُلِّ فَقَرِيبٌ كَالْحَيَوَانِ ، وَإِلَّا فَبَعِيدٌ
كَالْجِسْمِ النَّامِي .

الثَّانِي النَّوعُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ الْمُتَّفَقَةِ
الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ،

عنها وعن كل المشاركة أولا (فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض
المشاركات) أى مشاركات الماهية (هو الجواب عنها) أى عن الماهية (وعن
الكل) أى كل المشاركات (قريبا كالحَيَوَانِ) فانه جواب عن الانسان وعن
بعض مشاركاته فى الحيوانية كالفرس مثلا وكذلك جواب عنه وعن جميع
مشاركاته فى الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا
قيل ما الانسان والفرس والحمار والجل الى غير ذلك كان الجواب الحيوان
(والا) أى وان لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها هو الجواب
عنها وعن الكل (فبعيد كالجسم النامى) فانه يقع جوابا عن الانسان وعما يشاركه
فى الجسم النامى فقط لا عما يشاركه فى الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والشجر
يقع الجسم النامى فى الجواب ، وأما اذا قيل ما الانسان والفرس فلا يقع مع
كونهما متشاركين فى الجسم النامى لأن الفرس لم يشارك الانسان فى الجسم
النامى فقط بل يشاركه فى الحيوانية التى هى عبارة عن الجسم النامى الحساس
المتحرك بالارادة فلا يقع الجسم النامى فى الجواب (الثانى) من السكليات (النوع
وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ما هو) فالمقول على الكثرة
جنس كما ذكرنا وبقيد المتفقة الحقيقة يخرج الجنس بقوله فى جواب ما هو يخرج
البواقي من السكليات : ولما كان النوع تمام ماهية الأفراد تكون أفراد متفقة
الحقيقة فاذا سئل عن أحدها أو عن جميعها صلح النوع فى الجواب كما اذا قيل
ما زيد كان الجواب الانسان وكذلك اذا قيل ما زيد وعمرو وبكر . فان قيل

وَقَدْ يُقَالُ عَلَى الْمَاهِيَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمَقُولِ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا
الْجِنْسُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ، وَيَخْصُ هَذَا النَّوعُ بِاسْمِ الْإِضَافِيِّ
كَالْأَوَّلِ بِالْحَقِيقِيِّ ، وَيَنْسَبُهَا مُعْمُومٌ مِنْ وَجْهِ ، لِتَصَادُقِهَا
عَلَى الْإِنْسَانِ وَتَفَارُقِهَا فِي الْحَيَوَانِ وَالنَّقْطَةِ .

كل واحد من أفراد النوع مشتمل على النوع وعلى التشخيص فلا يكون النوع تمام
ماهية الأفراد بل يكون جزءا لها . قلت التشخيص عارض غير معتبر في ماهية
تلك الأفراد فالنوع تمام الماهية (وقد يقال) أى كما يقال النوع على المعنى
المدكور كذلك يقال النوع (على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس
في جواب ما هو) كالحَيَوَانِ فإنه نوع بهذا التفسير لأن الجنس وهو الجسم
النامي يقال عليه وعلى غيره من النباتات ، وكذلك الجسم النامي نوع لأن الجسم
يقال عليه وعلى غيره (ويختص هذا النوع باسم الإضافة) فإن نوعيته بالإضافة
إلى ما فوقه (كالأول) أى كالنوع الأول فإنه يخص (بالحققي) لأن نوعيته
بالنظر إلى حقيقته المتحدة في أفرادها (وبينهما) أي بين النوعين (عموم)
وخصوص (من وجه لتصادقهما على الإنسان) فإنه يصدق عليه النوع الحقيقي
والإضافي كما يظهر بأدنى تأمل (وتفارقهما) بالجر عطف على قوله تصادقهما أى
لتفارق النوعين (في الحيوان والنقطة) فإن الحيوان نوع إضافي لالحقيقي والنقطة
بالعكس لأنها لو كانت إضافية لاندرجت تحت جنس فلا تكون بسيطة . هذا
خلف . واعلم أن النقطة في اصطلاح الحكماء عبارة عن نهاية الخط الذي هو نهاية
السطح ، والسطح ينقسم إلى جهتين الطول والعرض والخط ينقسم إلى جهة واحدة
هي الطول ، والنقطة لا تنقسم إلى جهة ما ، والكل أعراض غير مستقلة الوجود
لأنها نهايات وأطراف للمقادير على ما بين في كتب الحكمة ، وعند المتكلمين
أن هذه الثلاثة أشياء مستقلة الوجود ، ويتألف الجسم من السطوح المتألفة في العمق

ثم الأجناس تُترتب مُتصاعدة إلى العالی، ويُسمى جنس الأجناس.

والسطوح من الخطوط المتألفة في العرض والخطوط من النقاط المتألفة في الطول .
فعلى هذا لا تكون أعراضا بل تكون جواهر ثم التمثيل بالنقطة انما يصبح
إذا كانت النقطة تمام ماهية الأفراد ولم تندرج تحت جنس أصلا (ثم الأجناس)
قد (تترتب متصاعدة) بأن يكون جنس فوقه جنس وهكذا (الى)
الجنس (العالی ريسى) ذلك العالی (جنس الأجناس) كالحيوان^(١)

^(١) (قوله كالحيوان الخ) نوضح لك المقام بأثلة جامعة غير ما لا كنه الالسته وبجته
الاسماع من تخصيص التمثيل بحيوان وجوهر لاسفل الاجناس واعلاها وبجسم وانسان
لأعلى الانواع وأسفلها، وبما بين الاولين من الجسم النامى والجسم للتوسط من الأجناس
وبما بين الآخرين من الجسم النامى والحيوان للتوسط من الانواع حتى يظن الناظر إليه
أنهم لم يعثروا على مثال آخر ، فنقول وبالله التوفيق : النبات جنس تحت أنواع كثيرة
لا يخصها الانسان : من قمح ، وذرة وأرز وبلح وقطن وبقل وزهر الخ، وكل واحد من
هذه الأنواع تحت أنواع كثيرة فطلق القمح تحت الهندي والبلدى والاسترالى ونحوها ،
والذرة تحت البلدى والعويجة وناب الجمل ونحوها، والأرز تحت الياباني والسلطاني وعين
البنوت ونحوها، والبلح تحت الزغالول والسماقي والحياني ونحوها، والقطن تحت السكلاريديس
والجزيرة والاشموني ، والبقل تحت الجزرو والفت والفجل ونحوها، والزهر تحت الورد
والزرجس والفل ونحوها، فالقمح الهندي كالانسان نوع حقيقى وإضافى، أما كونه حقيقيا
فلان ماتحته أشخاص، وهو تمام ماهيتها ، وأما كونه إضافيا فلاندراجه مع بقية أنواعه
تحت مطلق قمح، وما قيل في القمح يقال في الذرة والأرز الخ وحيث قد تبين لنا أولا أن
القمح الهندي والذرة العويجة وقطن جزيرة الخ أنواع سافلة كالانسان . لانها أخص
الأنواع وما تحتها أشخاص ، وثانيا أن مطلق قمح ومطلق ذرة ومطلق قطن الخ اجناس
قريبة سافلة وأنواع متوسطة، أما كونها قريبة سافلة فلائها أخص الأجناس كالحيوان،
وأما كونها أنواعا متوسطة فلا ندرج أنواعها الحقيقية تحتها ، ولاندراجها تحت نوع
فألت أعلى منها ، وهو مطلق نبات وهذا النوع نوع وجنس متوسطان لاندراج غيره
تحت ولا ندراجه هو تحت نوع رابع أعلى منه وهو جسم نامى، وهذا النوع نوع وجنس —

والأنواع تُترتبُ مِمَّا نازلةً إلى السافلِ ، ويُسمى نوعُ الأنواعِ ،
وَمَا بَيْنَهُمَا مُتَوَسِّطَاتٌ .

مثلاً فإنه جنس فوقه جنس هو الجسم النامي وفوقه الجسم وفوقه الجوهر
فالجوهر جنس الاجناس (و) كما أن الاجناس قد ترتب متصاعدة كذلك
(الأنواع) الاضافية (قد ترتب متنازلة) بأن يكون نوع تحته نوع وهكذا
(إلى) النوع (السافل ويسمى) ذلك النوع السافل (نوع الأنواع) كالجسم
مثلاً فإنه نوع اضافي تحته نوع وهو الجسم النامي وتحته الحيوان وتحته الانسان
فالانسان نوع الأنواع ، وانما اعتبرت الأنواع بحسب التنازل لاننا اذا فرضنا
شيئاً وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحته ثم اذا فرضنا لذلك النوع نوعاً آخر
يكون تحت ذلك النوع فلماذا كان ترتيب الأنواع على سبيل التنازل . ويسمى
السافل منها نوع الأنواع أما اذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً يكون جنسه فوقه
ثم إذا فرضنا له جنساً يكون فوق ذلك الجنس وهلم جرا فلماذا كانت ترتب
الاجناس على سبيل التصاعد ويسمى العالى منها جنس الاجناس (وما بينهما)
أي ما بين السافل والعالى من الاجناس والأنواع (متوسطات) لأنها ليست
عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما فالمتوسط في مراتب الاجناس هو الجسم

— متوسطان لا ندرج غيره تحته ولا ندرججه هو تحت نوع خامس أعلى منه . وهو مطلق
جنس وهذا النوع أعلى الأنواع وجنس متوسط . اما كونه أعلاها فله عدم وجود نوع
فوقه . وأما كونه جنساً متوسطاً فلا ندرج غيره ولا ندرججه هو تحت الجوهر وهو جنس .
وبما ذكرنا من الامثلة تعلم أن للاجناس خمس مراتب مرتبة ترتيباً تصاعدياً وللانواع خمساً
مرتبة ترتيباً تنازلياً . وأن الخمسة الأول ثلاثة أقسام : الاول أحصاها وهو مطلق قبح
وذرة الخ . والثاني أعلاها وهو الجوهر . والثالث متوسط وهو ثلاثة النبات والجسم النامي
والجسم وأن الخمسة الاخر ثلاثة أقسام أيضاً ، الاول أعلى الأنواع وهو جنس ،
والثاني أحصاها وهو القمح الهندي والذرة العويجة الخ ، والثالث متوسط بينهما وهو ثلاثة
أيضاً مطلق قبح أو ذرة الخ والنبات والجسم النامي اهـ مصححه .

الثالثُ الفصلُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيْ شَيْءٍ
هُوَ فِي ذَاتِهِ ، فَإِنْ مُمَيِّزَ عَنِ الْمُشَارِكِ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ
فَقَرِيبٌ ، أَوِ الْبَعِيدِ فَبَعِيدٌ ،

النامي والجسم المطلق وفي مراتب الأنواع هو الجسم النامي والحيوان (الثالث)
من الكليات (الفصل) وهو وإن كان جزءاً من ماهية الأفراد كالجنس إلا أنه
ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر بخلاف الجنس كالحيوان مثلاً فإنه تمام
المشترك بين الإنسان والفرس إذ لا جزء مشترك بينهما إلا وهو نفس الحيوان.
أوجزؤه وإنما كان الجزء الذي ليس تمام المشترك فصلاً لأنه إذا لم يكن تمام
المشترك بين الماهية ونوع آخر فاما أن لا يكون مشتركاً أصلاً بين الماهية ونوع ما.
وحينئذ يميز الماهية عن جميع ما عداها فيكون فصلاً مطلقاً أو كان مشتركاً بين
الماهية ونوع آخر لكن لا يكون تمام المشترك فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً
بين الماهية وجميع ما عداها إذ من الماهيات ما تكون بسيطة لا جزء لها فحينئذ يكون ذلك
الجزء مميزاً للماهيات عن الماهيات البسيطة فيكون هذا الجزء فصلاً للماهية لأننا لا نعني
بالفصل إلا ما يميز الماهية في الجملة (و) عرفوا الفصل بأنه (هو المقول على الشيء في جواب
أي شيء هو في ذاته) فالمقول على الشيء جنس يشمل الكليات وبقوله في جواب أي
شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لأن النوع والجنس لا يقالان في
جواب أي شيء هو بل في جواب ما هو كما سبق ، والعرض العام لا يقال في
الجواب أصلاً وبقوله في ذاته يخرج الخاصة لأنها وإن كانت مقولة على الشيء
في جواب أي شيء هو لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه ، ثم الفصل اما قريب
واما بعيد لأنه لا يخلو من أن يميز النوع عن مشارك في الجنس قريباً وعن مشاركته
في الجنس البعيد (فان ميز) الفصل النوع (عن المشارك) أي مشارك النوع (في الجنس
القريب قريب) أي فهو فصل قريب كالناطق المميز للإنسان عن مشاركته في الحيوانية
(أو) ميز النوع عن مشاركته في الجنس (البعيد فبعيد) كالحساس المميز للإنسان

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا يُمَيِّزُهُ مُقْوَمٌ ، وَإِلَى مَا يُمَيِّزُ عَنْهُ فَمُقَسَّمٌ ،
وَالْمُقْوَمُ لِلْعَالِي مُقْوَمٌ لِلْسَافِلِ ،

عن مشاركته في الجنس النامي والفصل أيضا اما مقوم أو مقسم كما قل (وإذا نسب) الفصل (الى ما يميزه) أى الى شيء يميز الفصل ذلك الشيء (مقوم) أي فهو فصل مقوم لذلك الشيء بمعنى أنه داخل في قوامه وجزء له (و) اذا نسب (الى ما يميز عنه) على صيغة المضارع المعروف فضمير الفاعل يعود الى الفصل وضمير عنه يعود الى ما أي اذا نسب الفصل الى شيء يميز الفصل عن ذلك الشيء (فمقسم) أي فهو فصل مقسم لذلك الشيء بمعنى أنه محصل قسم له فالناطق اذا نسب الى ما يميزه كالانسان يكون مقوما له واذا نسب الى ما يميزه عنه كالحيوان يكون مقسما له لأنه اذا نسب الى الحيوان وانضم اليه صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان وكذلك النامي اذا نسب الى ما يميزه أى الجسم النامي^(١) يكون مقوما له واذا نسب الى ما يميز عنه كالجسم كان مقسما له (و) الفصل (المقوم للعالي) أي الفوقاني من الجنس والنوع^(٢) (مقوم للسافل) أي التحتاني منهما فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم النامي والمقوم للجسم النامي مقوم للحيوان ، وانما كان كذلك لأن العالي كالجسم مثلا داخل في قوام

^(١) (قول الشارح أى الجسم النامي) المناسب أن يقول أى الشجر ، فان النامي داخل في قوام الشجر وجزء منه لتركبه منه ومن الجسم ، فاذا نسب الى الشجر كان مقوما له واذا نسب الى ما يميز عنه وهو الجسم كان مقسما له وأيضا الكلام في الماهيا المفردة .

^(٢) (قول الشارح الجنس والنوع) المناسب استبدالهما بالنوع الاضافي فان الجنس على فرض تأويله بالنوع الاضافي يستغني عنه بما بعده وبالعكس ، ولا يشمل الحقيقي الذي هو أسفلها وما تكلف به بعض الكتاب فيعيد ، وتفسيره العالي بالفوقاني ليشمل الانواع المتوسطة وأعلاها ، والسافل التحتاني ليعين أن المراد به هنا الانحصار من غيره ، فيشمل المتوسطات بخلافه فيما مضى فانه نوع الانواع اه موضحه .

ولا عكس ، والمقسم بالعكس .

الرابع الخاصة ، وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً .

السافل : أى الجسم النامى وجزء له فيكون العالى مقوما للسافل واذا كان العالى مقوما للسافل كان مقومه أيضا مقوما للسافل لأن مقوم المقوم مقوم ، واذا تقرر هذا فنقول : كل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل (ولا عكس) بالمعنى اللغوي فليس كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالى اذ الموجبة الكلية لا تنعكس كلية نعم تنعكس جزئية فبعض ما يقوم السافل يقوم العالى (و) انفصل (المقسم بالعكس) أى بعكس الفصل المقوم فكل فصل يقسم السافل يقسم العالى لأن معنى تقسيم السافل تحصيله فى نوع واذا حصل السافل حصل العالى لا محالة لكون السافل أخص واستلزام وجود الأخص وجود الأعم فتثبت هذه الموجبة الكلية وهى كل فصل يقسم السافل يقسم العالى وقد عرفت أنها لا تنعكس كلية فليس كل فصل يقسم العالى يقسم السافل بل تنعكس جزئية فبعض ما يقسم العالى يقسم السافل . (الرابع) من الكليات (الخاصة ، وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً) وفى العبارة بحث لأن قوله الخارج يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع لأنها ليست خارجة عن الماهية ، وقوله فقط . يخرج العرض العام لأنه مقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيبنى . فما عدا الخاصة من الكليات يخرج عن التعريف وانطبق التعريف عليها فيكون قيد قولاً عرضياً مستدركا الا أن يحمل على أنه ذكر بعد تمام التعريف لبيان الواقع توضيحاً وتبعا للقوم لا للاحتراز والصواب حذفه لأن قوله الخارج مغن عنه ولعل اثباته سهو وقع من الناسخ ولهذا حذف من العرض العام كما قال فى تعريفه

الخامسُ العرضُ العامُ ، وَهُوَ الْخَارِجُ الْمَقُولُ عَلَيْهَا
وَعَلَى غَيْرِهَا .

وَكُلُّ مِنْهُمَا إِنْ امْتَنَعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَلَازِمٌ بِالنَّظَرِ
إِلَى الْمَاهِيَةِ أَوْ الْوُجُودِ : بَيِّنٌ يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ تَصَوُّرِ
الْمَلْزُومِ أَوْ مِنْ تَصَوُّرِ هُمَا الْجَزْمُ بِاللُّزُومِ

(الخامس) من الكليات (العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها)
فقوله الخارج يخرج غير الخاصة وقوله وعلى غيرها يخرج الخاصة لأنها مقولة على
أفراد حقيقة واحدة ويحتمل أن يسند اخراج النوع والفصل إلى القيد
الآخر لكن اسناد اخراجها إلى الأول أوفق لخروج الأنواع والأجناس
والفصول به مطلقاً (وكل منهما) أى من الخاصة والعرض العام ينقسم إلى العرض
اللازم والعرض المفارق وكل واحد من اللازم والعرض المفارق ينقسم إلى أقسام
فبقول فى التقسيم (ان امتنع انفكاكه) أى انفكاك كل واحد من الخاصة والعرض
العام (عن الشئ فلازم) اما (بالنظر إلى الماهية) كالزوجية للأربعة فانه لازمة
لماهية الأربعة (أو) بالنظر إلى (الوجود) كالسواد للجبشى فانه لازم لوجود
الجبشى وشخصه لا لماهيته اذ ماهيته الانسان والسواد لا يلزمه ثم اللازم سواء
كان لازم لماهية أو لازم الوجود اما (بين) وهو الذى (يلزم تصوره من تصور
الملزوم) فقط ككون الاثنين ضعف الواحد فانه لازم يلزم من تصور الاثنين فقط
تصوره لأن من أدرك الاثنين أدرك أنهما ضعف الواحد وهذا هو اللزوم البين
بالمعنى الأخص المعتبر فى الدلالة الاتزامية عند المحققين (أو) يلزم (من تصورهما)
أى تصور اللازم والملزوم (الجزم) فاعل يلزم المقدر أى اللازم البين يطلق
بالاشتراك على ما يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط وهو اللزوم البين بالمعنى
الأخص وعلى ما يلزم من تصور اللازم والملزوم جزم العقل (باللزوم) بينهما
كالاتسام بتساويين للأربعة فانه لا يلزم من تصور الأربعة فقط تصور الاتقسام

أَوْ غَيْرُ بَيْنٍ وَهُوَ بِخِلَافِهِ ؛ وَإِلَّا فَعَرَضٌ مُفَارِقٌ : يَدُومُ أَوْ
يَزُولُ بِسُرْعَةٍ أَوْ بَطْءٍ .

خاتمة

المفهوم الكلي يُسَمَّى كَلِّيًا مَنْطِقِيًّا ، وَمَعْرُوضُهُ طَبِيعِيًّا .

لكن يلزم من تصور الأربعة وتصور الانقسام جزم العقل باللزوم بينهما وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأعم وفي كفايته ليكون الالتزام مقبولا باختلاف والمحققون^(١) على أنه غير كاف والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا (أو غير بين) بالرفع عطف على قوله بين أي اللزوم إما بين وهو ما ذكرنا وأما غير بين (وهو بخلافه) أي بخلاف البين (والا) عطف على قوله ان امتنع انفكاكه أي وإن لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بأن كان جائز الانفكاك عنه (فعرض مفارق) والعرض المفارق إما أن (يدوم) للمعروض كالفقر الدائم (أو يزول) عنه . (بسرعة) كحمرة الخجل وصفرة الوجل (أو ببطء) كالشباب والشيب . فإن قيل . العرض المفارق كيف يدوم فإنه لو كان دائما لم يكن مفارقا . قلت المراد بالمفارق . المفارق بحسب الامكان سواء وقعت المفارقة بالفعل أو لم تقع أصلا ، فالدوام بحسب الواقع لا يتنافى المفارقة بحسب الامكان .

خاتمة

أي هذه خاتمة لمباحث الكلي . إعلم أن للكلي ثلاث اعتبارات أحدها (المفهوم الكلي) و (يسمى كليا منطقيا) وهو مالا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشراكة فيه (و) ثانيها (معروضه) أي ما تعرض السكلية له ، ويسمى كليا (طبيعيا) والفرق بين المفهوم والمعروض ظاهر فإن المفهوم هو مالا يمنع نفس

^(١) (قوله والمحققون الخ) سبق لنا في مبحث الدلالات أن التحقيق بخلافه وأنه يكفي اللزوم البين بالمعنى الأعم بالاول من اللزوم العرفي المعتبر عند المصنف وغيره من المصنفين فراجعهم اهـ مصححه .

والمجموع عقلياً وكذا الأنواع الخمسة ، والحق وجود
الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه .

تصوره عن وقوع الشركة فيه والمعرض هو ما تعرض له الكلية كالحيوان
والإنسان مثلاً ، ومن المعلوم أن مفهوم الكلي ليس هو بعينه مفهوم الحيوان
ولا جزء له بل خارج عنه صالح لأن يحمل على الحيوان وعلى غيره كالإنسان
والناطق مما تعرض له الكلية في العقل . (ر) ثالثاً (المجموع) المركب من
المفهوم والمعرض ويسمى كلياً (عقلياً) فإذا تقرر . هذا فنقول مفهوم الكلي
يسمى كلياً منطقياً لأن المنطق إنما يبحث عنه ومعرضه يسمى كلياً طبيعياً لأنه
طبيعة من الطبائع ، والمجموع المركب منهما يسمى كلياً عقلياً لعدم تحققه إلا في
العقل (وكذا الأنواع الخمسة) من الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض
العام يعتبر فيها الأمور الثلاثة المذكورة فمفهوم الجنس وهو المقول على الكثرة
المتخلفة الحقيقة في جواب ما هو يسمى جنساً منطقياً ومعرض الجنس أي
ما تعرض له الجنسية كالحيوان والجسم النامي مثلاً يسمى جنساً طبيعياً والمجموع
المركب منهما يسمى جنساً عقلياً وكذا النوع وسائر الكليات الخمس . واعلم أن
الألف واللام في الأنواع عوض عن المضاف اليه وهو الضمير العائد إلى الكلي
أي وكذا أنواعه الخمسة فالكلي جنس تحته أنواع وهي الكليات الخمس . فإن
قيل إذا كانت الكليات أنواعاً يلزم أن يكون الجنس نوعاً . قلت لا محذور في
ذلك فانه نوع باعتبار وجنس باعتبار آخر (والحق وجود) الكلي (الطبيعي)
في الخارج لا بمعنى الاستقلال . بل (بمعنى وجود أشخاصه) وأفراده فإن أفراده
إذا كانت موجودة في الخارج وهو جزء من الأفراد فيكون موجوداً في الخارج
تبعا وضمناً ، وأما الكلي المنطقي والعقل فلم يثبت وجودهما في الخارج والنظر
فيه خارج عن الصنعة فلماذا ترك البحث عن وجودهما .

فصل في المعرفة وأقسامه

مَعْرِفُ الشَّيْءِ مَا يُقَالُ عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهِ ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ
يَكُونَ مُسَاوِيًا أَجْلَى ، فَلَا يَصِحُّ بِالْأَعْمِ وَالْأَخْصِ وَالْمُسَاوِيِ
مَعْرِفَةً وَالْأَخْفَى .

فصل في المعروف وأقسامه

اعلم أن الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده ، والفكر اما لتحصيل
المجهولات التصورية أو للتصديقية فيكون للمنطق طرفان . تصورات وتصديقات
ولكل منهما مباد ومقاصد فبادئ التصورات الكليات الخمس ومقاصدها
المعرف والقول الشارح والمصنف لما فرغ من مباحث مبادئ التصورات شرع
في المقاصد فقال (معرف الشيء ما يقال عليه) أي على الشيء (لإفادة تصوره)
فقوله ما يقال عليه جنس شامل للمعرف وغيره وقوله لإفادة تصوره يخرج
ما عداه ولا ينتقض بالجنس والعرض العام مع أنهما يقالان على الشيء لإفادة
تصوره لأنه لا يراد بالتصور تصوره بوجه ما والا لجاز أن يكون الأعم والأخص
معرفا لكنه لم يميز كما سيجيء بل المراد تصوره بالكنه كما في الحد التام أو بوجه
يميزه عن جميع ما عداه كما في الحد الغير التام والرسم والجنس والعرض العام
وان أفادا تصور الشيء بوجه ما لكن لم يفيدا تصوره بالكنه أو بوجه يميزه
عن جميع ما عداه (فيشترط أن يكون) المعروف (مساويا) للمعرف بحيث يصدق
كل منهما على جميع أفراد الآخر وكذا يشترط أن يكون (أجلى) وأوضح من المعروف
وانما اشترط أن يكون مساويا له لأنه لا يخلو من أن يكون نفس المعروف أو غيره لاسبيل
الى الأول لأن المعروف معلوم قبل المعروف والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين أن يكون
غير المعروف ثم ذلك الغير لم يميز أن يكون أعم ولا أخص لما سنده فتعين أن يكون
مساويا أجلى واذا اشترط أن يكون مساويا أجلى (فلا يصح) التعريف (بالأعم والأخص
والمساوي معرفة والاخفى) وانما لم يميز بالأعم لان المقصود من التعريف اما تصور

والتعريف بالفصل القريب حدٌ . وبالنخاصة رسمٌ ، فإن
كان مع الجنس القريب فتامٌ ، وإلا فتناقصٌ ، ولم يعتبروا
التعريف بالعرض العام ،

المعرف بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه والاعم لا يفيد شيئا منهما ، وانما لم
يجز بالأخص لأنه أقل وجودا في العقل وما هو أقل وجودا في العقل يكون أخفى ، وانما
لم يجز بالمساوي معرفة لأن المعرف يجب أن يكون أقدم معرفة من المعرف وما يساوي .
الشيء في المعرفة الجاهلة لا يكون أقدم معرفة فلا تعرف الحركة بما ليس بسكون لتساوي
الحركة والسكون معرفة وجهالة فان من عرف أحدهما عرف الآخر ومن جهل أحدهما
جهل الآخر ، وانما لم يجز بالأخفى لأن المساوي لما لم يصح قالاً أخفى بطريق الأولى .
(والتعريف بالفصل القريب حد وبالنخاصة رسم فان كان) الفصل القريب أو النخاصة .
(مع الجنس القريب فتام) إما حدان كان بالجنس والفصل القريبين ، وإما رسم ان كان
بالخاصة والجنس القريب (والا) أى وان لم يكن كل واحد من الفصل والخاصة مع
الجنس القريب بل يكون وحده أو مع الجنس البعيد (فتناقص) إما حدان كان بالفصل
القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ، وإما رسم ان كان بالخاصة وحدها أو بها
وبالجنس البعيد فالمعرف أربعة أقسام الأول الحد التام وهو بالفصل والجنس القريبين
الثانى الحد التناقص وهو بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد . الثالث الرسم
التام وهو بالخاصة والجنس القريب . الرابع التناقص وهو بالخاصة وحدها أو
بها وبالجنس البعيد (ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام) فلا يصلح معرفه بالقصوره
عن افادة التعريف ولا جزء معرف لانه لو كان جزء لكان إما مع النخاصة أو الفصل .
ولا فائدة في ضمه مع أحدهما فلهذا سقط العرض العام من الاعتبار في التعريفات
وانما ذكر في باب الكلليات استيفاء لأقسام الكل . واعلم أن المتأخرين اعتبروا
في التعريف أن يفيد تصور المعرف اما بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه فلهمذا
شرطوا المساواة بين التعريف والمعرف وأخرجوا الأعم والأخص عن صلاحية
التعريف أصلا فالتعريف سواء كان تاما أو ناقصا لم يجز بالاعم والأخص عندهم وأما

وَقَدْ أُجِيزَ فِي النَّاقِصِ أَنْ يَكُونَ أَعْمَ كَاللَّفْظِيِّ ، وَهُوَ مَا يَقْصَدُ
بِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ .

المتقدمون فاعتبروا التصور بالكنه أو بوجه ماسواء كان مع التصور لوجه يميزه عن
جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه والامتيان عن جميع ماعداه ليس بواجب عندهم فلم هذا
جوزوا التعريف بالأعم والأخص لكن خصصوا هذا الجواز لتعريف الناقص دون
التام كما قال (وقد أجيز في) التعريف (الناقص أن يكون أعم) من الم عرف وهذا إشارة
إلى مذهب المتقدمين وهو الصواب عند المحققين. فان قيل كما أجيز في التعريف الناقص
كون الم عرف أعم كذلك أجيز أن يكون أخص فلم تركه المصنف. قلت ^(١) لان قرب
الأخص إلى الم عرف أكثر من قرب الأعم فاذا جوزوا التعريف بالأعم فتجوز الأخص
بطريق الأولى فلماذا لم يذكره اعتماداً على فهم المتعلم واختصاراً في العبارة وهذا كما قال
في تعداد ما لا يقع معرفاً فلا يصح بالأعم والأخص والمساوى معرفة والأخفى فترك
المباين مع أنه لا يقع معرفاً أيضاً وإنما تركه بناء على أن التعريف لما لم يحجز بالأعم فالمباين
بطريق الأولى لأنه في غاية البعد عن الم عرف. والحاصل أن التعريف بالأعم والأخص
لم يحجز عند المتأخرين مطلقاً أي في التعريف التام والناقص وعند المتقدمين لم يحجز في
التعريف التام أيضاً وأما في الناقص فجائز (كاللفظي) أي كالتعريف اللفظي فانه
يجوز أيضاً بالأعم والأخص (وهو) أي التعريف اللفظي (ما يقصد به تفسير مدلول
اللفظ) بأن لا يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظاً أوضح دلالة على ذلك
المعنى كقولنا الغضنفر الاسد والعقار الحمر وليس هذا تعريفاً حقيقياً يراد به افادة

^(١) (قول الشارح قلت النخ) حاصله أنه يلزم من جواز التعريف بالأعم جواز
بالأخص لانه كلما وجد الأخص وجد الأعم ولا عكس وهو لا يدفع الإيراد اذ دلالة
الالتزام مهجورة في البيان ، ولذا لم يكف فيما مضى بالمساوى معرفة عن الأخفى مع
كونه أولى منه كما لا يخفى اهـ مصححه .

المقصد الثاني في التصديقات

القَضِيَّةُ قَوْلٌ يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذِبَ ،

تصور غير حاصل إنما المراد تبيين ما وضع له اللفظ من سائر المعاني ليلتفت إليه؛ يعلم أنه موضوع بازائه وحاصله أن يقصد به تفسير صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظة كذا .

المقصد الثاني في التصديقات

ولما وقع الفراغ من مباحث التصورات مبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات ولها أيضا مبادئ ومقاصد فبأديها القضايا وأقسامها وأحكامها ومقاصدها القياس والحجة ولا بد من تقديم المبادئ لتوقف المقاصد عليها فلهذا قدم القضايا وقال في تعريفها (القضية قول يحتمل الصدق والكذب) فالقول وهو اللفظ المركب أو المفهوم العقلي المركب جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التقييدية والانشائية والخبرية المشكوك وقوله يحتمل الصدق والكذب فصل يخرج ماعدا القضية وانطبق التعريف عليها . فان قيل الخبرية المشكوك محتملة للصدق والكذب فتكون داخلية في التعريف . قات المحتمل للصدق والكذب هو الحكم والمشكوك عارية عنه كما عرفت ^(١) في صدر الكتاب فتكون خارجة واعلم

^(١) (قول الشارح كما عرفت الخ) أى من أن الحكم هو اذعان النسبة والشاك لا اذعان عنده فلاحكم عنده . اعلم أن القضية مرادفة للخبر، وقد عرفوها بأنها قول يحتمل الخ ، وقيد الحيثية بملاحظ في التعريف : أى من حيث هو بقطع النظر عن قائله فيدخل فيه الخبر المقطوع بصدقه والمقطوع بكذبه وخبر الشاك قطعاً ، فمن الذى قال بخروجه من المعرف حتى يخرج من التعريف ، ومن الذى قال ان الخبر يعتمد الحكم بمعنى اذعان النسبة الذى هو وصف المدرك مع انا نقطع بدخول خبر الكاذب فكيف بخبر الشاك ؟ . وفي الحقيقة أن الشارح ذهل عما مضى وعما هنا من اعتبار قيد الحيثية، بقرر ما لم يعلم على أنه علم انه مصححه .

فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ يَبْثُوتُ شَيْءٌ لِّشَيْءٍ أَوْ تَنْفِيهِ عَنْهُ فَحَمَلِيَّةٌ .
مَوْجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ ، وَيُسَمَّى الْمُحْكُومُ عَلَيْهِ مَوْضُوعًا ، وَالْمُحْكُومُ بِهِ
مَحْمُولًا ، وَالِدَّالُّ عَلَى النَّسْبَةِ رَابِطَةٌ ،

أن إطلاق الخبر على المشكوك ليس بالحقيقة لأن الخبر ما يَحْتَمِلُ الصدق والكذب
والمشكوك ليس كذلك بل بالمجاز إما باعتبار أن صورته صورة الخبر أو باعتبار
اشتماله على أكثر أجزاء الخبر ثم القضية إما حملية أو شرطية كما قال (فان كان
الحكم) فيها (يثبت شيء لشيء) كقولنا الانسان كاتب والحيوان الناطق
ينتقل بنقل قدميه وزيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم (أو نفيه) بالجر عطف على
قوله يثبت شيء أي ان كان الحكم يثبت شيء لشيء كما مر أو بنفي شيء
(عنه) أي عن شيء كقولنا لا شيء من الانسان يبحر (فحملية) أي فالقضية
حملية وهي إما (موجبة) إن حكم فيها بالثبوت المذكور (و) إما (سالبة) إن
حكم فيها بالنفي المذكور ، ثم الحلية لا بد لها من ثلاثة أمور : الاول المحكوم
عليه (ويسمى المحكوم عليه موضوعاً ^(١)) لأنه وضع ليحمل عليه . الثاني
المحكوم به (و) يسمى (المحكوم به محمولاً) لحمله على الأول . الثالث النسبة
الحكمية بينهما وبها ترتبط الثاني بالأول وكما أن من حق المحكوم عليه وبه أن
يعبر عنهما بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية أن يعبر عنها بلفظ دال عليها .
(و) ذلك اللفظ (الدال على النسبة) يسمى (رابطاً) لدالاتها على النسبة الرابطة
تسمية للدال باسم المدلول ثم الرابطة أداة لأنها تدل على النسبة التي هي غير
مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه والدال على المعنى الغير المستقل يكون أداة
قال رابطاً أداة لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في زيد هو عالم وقد
تكون في قالب الكلمة ككان في زيد كان قائماً ، ومن هنا يعلم أن لفظه هو

(١) (قوله المصنف والموضوع الخ) التقسيم السابق للقضية باعتبار نسبتها وهذه
باعتبار موضوعها .

وَقَدْ اسْتُعِيرَ لَهَا هُوَ ، وَإِلَّا فَشَرْطِيَّةٌ ، وَيُسَمَّى الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مُقَدِّمًا وَالثَّانِي تَالِيًا .

وَالْمَوْضُوعُ إِنْ كَانَ مُشَخَّصًا سُمِّيَتِ الْقَضِيَّةُ مُخْصُوصَةً ، وَإِنْ كَانَ نَفْسَ الْحَقِيقَةِ فَعَامِلِيَّةٌ ،

وكان ليست رابطة حقيقة بل استعيرت للرابطة ولهذا قال (وقد استعير لها) أي للرابطة (هو) مفعول مالم يسم فاعله لقوله استعير أي قد استعير للرابطة لفظة هو كما في المثال المذكور . واعلم أن الرابطة لا تنحصر في لفظة هو وكان بل كل ما يدل على الربط فهو رابطة كحركة الكسر في نحو زيد يدبر وأست في نحو زيد قائم أست وغيرها مما يدل على الربط (وإلا) أي وإن لم يكن الحكم في القضية بالثبوت والنفي المذكورين (فشرطية) أي فالقضية شرطية فالحمالية هي التي حكم فيها بثبوت شيء أو بنفي شيء عن شيء والشرطية هي التي حكم فيها بغير ذلك كما سيجيء من أن الشرطية هي التي حكم فيها بثبوت نسبة أو بنفيها على تقدير نسبة أخرى إن كانت متصلة وبتنافي نسبتين أولاً تنافيهما إن كانت منفصلة (ويسمى الجزء الأول) من الشرطية (مقدماً) لتقدمه في الذكر (و) الجزء (الثاني) منهما يسمى (تالياً) لكونه تابعاً للاول من التلو بمعنى التبع (والموضوع ^(١)) في الحمالية (إن كان مشخصاً) بأن يكون جزئياً حقيقياً نحو زيد عالم زيد ليس بحجر (سميت القضية مخصصة) وشخصية (وإن كان) الموضوع (نفس الحقيقة) بأن لا يراد منه إلا أفراد نحو الحيوان جنس والانسان نوع (فطبيعية) أي فالقضية طبيعية لأن الحكم بالجنسية والنوعية ليس على أفراد الحيوان والانسان بل على نفس حقيقتيهما وطبيعتيهما ثم القضايا الطبيعية غير معتبرة في العلوم فلماذا تركها الشيخ الرئيس في الشفاء حيث ثلث القسمة وحصرها في الشخصية والمحصورة والمهملية (وإلا) أي وإن لم يكن الموضوع جزئياً حقيقياً ولا نفس ^(١) (قول المصنف والموضوع الخ) التقسيم السابق للقضية باعتبار نسبتها وهذا باعتبار موضوعها .

وإلا فإن بُيِّنَ كميَّةُ أفراده كُلاًّ أو بَعْضاً فَمَحْصُورَةٌ :
كُلِّيَّةٌ أو جُزْئِيَّةٌ، وما بهِ اليَسَانُ سُوراً، وإلا فَمُهْمَلَةٌ، وتُلَازِمُ
الْجُزْئِيَّةَ.

الحقيقة بأن يكون الموضوع أفراد الحقيقة فلا يخلو من أن يبين في هذه القضية كمية
أفراد الموضوع أى كليها وجزئيتها أو لا يبين (فان بين) فيها (كمية أفراده كلا
أو بعضاً فمحصورة) أى فالتقضية محصورة بمحصر أفراد الموضوع وهى إما (كلية) لأن
بين فيها كمية الأفراد كلاً نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان يمحصر
(أو جزئية) ان بين كمية الأفراد بعضاً نحو بعض الحيوان انسان وليس بعض
الحيوان بانسان وكل واحد من الكلية والجزئية اما موجبة أو سالبة فالمحصورات
أربع (وما) أى اللفظ الذى يحصل (به البيان) أى يبان كمية الأفراد كللفظة الكل
والبعض فى الموجبة الكلية والجزئية ولفظ لا شئ وليس بعض فى السالبة الكلية
والجزئية يسمى (سوراً) لان اللفظ الذى بين به كمية الأفراد يمحصر الأفراد
ويحيط بها كما أن سور البلد يمحصر البلد ويحيط بها (والا) أى وان لم يبين فيها
كمية الأفراد لا كلاً ولا بعضاً نحو الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب (فمهملة)
أى فالتقضية مهملة لاهمال بيان كية الأفراد فيها (و) المهملة (تلازم الجزئية) فانه
إذا صدق الانسان كاتب صدق بعض الانسان كاتب لا محالة وبالعكس فهما متلازمان
واعلم أن الموجبة المحلية تستلعى وجود الموضوع ، ثم الحكم اما أن يكون على
كل أفراد الموضوع المحقة فى الخارج الموجودة فيه وهى القضية الخارجية
كقولنا كل «ج ب»^(١) على معنى أن كل ما يصدق عليه «ج» فى الخارج فهو

^(١) (قول الشارح كل ج ب الخ) اعلم ان المقصود من الموضوع وقت الحكم
عليه أفراده ومن المحمول مفهومه وهذه الأفراد معنونة بعنوانين عنوان الموضوع
الصادق عليها ويقال له عقد الوضع وعنوان المحمول الصادق عليها أيضاً ويقال له عقد
الحمل فقولنا كل انسان حيوان الموضوع هو أفراد الانسان كزيد وعمر والحال هذه الأفراد
معنونة بعنوان الموضوع أى الانصاف بالانسانية وبمعنونة المحمول أى الاتصاف

ولا بدّ في الموجبة من وجود الموضوع مُحَقَّقًا وهي الخارجية أو

«ب» في الخارج وإما ألا يكون على الأفراد الموجودة في الخارج بل يكون على الأفراد المقدرة الوجود فيه وهي القضية الحقيقية كقولنا كل «ج ب» على معنى أن كل ما لو وجد كان «ج» فهو بحيث لو وجد كان «ب» فالحكم ليس على أفراد «ج» الموجودة في الخارج بل على أفراد المقدرة الوجود في الخارج سواء كانت موجودة في الخارج أو معدومة ثم ان لم يكن أفراد «ج» موجودة في الخارج فالحكم مقصور على الأفراد المقدرة الوجود كقولنا كل عتقاء طائر وإن كانت موجودة في الخارج فالحكم ليس مقصوراً على أفراد الموجود في الخارج بل عليها وعلى أفراد المقدرة الوجود أيضاً كقولنا كل إنسان حيوان وإما ألا يكون على الأفراد الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيه بل على الأفراد الموجودة في الذهن فقط وهي القضية الذهنية كقولنا شريك الباري معدوم فإن أفراد الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم إمكان التقدير لكنها موجودة في الذهن ، وإلى كل ما ذكرنا مفصلاً أشار مجمل لقوله (ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع) إما (محققاً وهي الخارجية أو

— بالحيوانية فإن كانت الأفراد المعنونة موجودة في الخارج ولم يشذ منها فرد فهي الخارجية لوجود أفرادها في الخارج كهذا المثال وإن لم تكن موجودة في الخارج بهذه المثابة فاما ان تكون مقدرة الوجود لجميع الأفراد ان لم يوجد فرد منها في الخارج نحو كل عتقاء طائر أو بعضها ان وجد منها البعض نحو كل إنسان حيوان وهي الحقيقة لتحقيق أفرادها فيها بالنفوة أو بالفعل وأما أن تكون مستحيلة الوجود في الخارج نحو شريك الباري معدوم والنقيضان لا يجتمعان وهي الذهنية لوجود موضوعها ذهناً اذ ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع ووجوده فلذا تعين في الموجبة وجود موضوعها بجميع أقسامها هذا ايضاً كلامه اهـ فصحيحه .

مَقْدَرًا فَالْحَقِيقِيَّةُ ، أَوْ ذَهْنًا فَالذَّهْنِيَّةُ .

وَقَدْ يُجْعَلُ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءًا مِنْ جُزْءٍ فَيُسمى مَعْدُولًا

مَقْدَرًا فَالْحَقِيقِيَّةُ . أَوْ ذَهْنًا فَالذَّهْنِيَّةُ) واعلم أن السالبة تقتضى وجود الموضوع أيضاً فى الذهن من حيث إن السلب حكم فلا بد من تصور المحكوم عليه لكن إنما يستبرهنا الوجود حال الحكم أى بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كالحظة مثلاً وذلك الوجود الذهنى الذى يقتضيه الحكم مفاير للوجود الذهنى الذى يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فان الوجود الثانى إنما يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ان دائماً فداًئماً وان ساعة فساعة وان خارجاً فخارجاً وان ذهناً فذهناً . وأما الوجود الاول الذى يقتضيه الحكم فهو إنما يعتبر حال الحكم كما ذكرنا وهو الوجود الذى تتشارك الموجبة والسالبة فى اقتضائه لكن صدق للموجبة يتوقف على الوجود الثانى بخلاف السالبة تأمل (وقد يجعل حرف السلب) كلفظة لا وغير وليس (جزءاً من جزء) أى من جزء القضية كالموضوع والمحمول (فيسمى) جزء القضية الذى جعل حرف السلب جزءاً منه (معدولاً) القضية معدولة موجبة أو سالبة كقولنا ألاحى جماد والجماد لا عالم ولا شىء من الألاحى بعالم أو من العالم بلا حى وقد لا يكون حرف السلب جزءاً لا من المحمول ولا من الموضوع فالقضية حينئذ تسمى محصلة ان كانت موجبة وبسيطه ان كانت سالبة واعلم . أن نسبة المحمول الى الموضوع إيجابيه كانت أو سلبيه اذا نسبت الى نفس الامر إما أن تكون مكيفه بكيفية الضرورة أو اللاضرورة وإما أن تكون مكيفه بكيفية الدوام أو اللادوام الى غير ذلك من الكيفيات فاذا قلنا كل انسان حيوان ونظرنا الى نسبتها فى الواقع وجدناها ضرورية واذا قلنا كل انسان كاتب وجدنا نسبتها للضرورة فالضرورة واللاضرورة فى المثالين هى كيفية النسبة ثم تلك الكيفية الثابتة فى نفس الامر قد لا يصرح بها لا لفظاً ولا ملاحظة

وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهه، وما به البيان جهة، فإن كان الحكم بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورية مطلقة، أو ما دام وصفه فشرطة عامة.

وتخرج عن كونها موجهة وقد يصرح بها إما لفظاً أو ملاحظة كما قال (وقد يصرح بكيفية النسبة فوجهة) أي فالتقضية موجهة (وما) أي الذي يحصل (به البيان) أي بيان الكيفية كالضرورة واللاضرورة في المثالين المذكورين (جهة) للتقضية فإن كانت التقضية ملفوظة فجعلتها لفظ الضرورة واللاضرورة وإن كانت معقولة فجعلتها حكم العقل بأن النسبة مكيفية بكيفية كذا، ثم القضايا الموجهة التي يبحث عنها وعن أحكامها من العكس والتناقض خمسة عشر منها بسيطة وهي التي يكون معناها إما إيجاباً فقط أو سلباً فقط ومنها مركبة وهي التي معناها مركب من إيجاب وسلب أما البسائط فثمان كما أشار إلى تعدادها وترتيبها بقوله (فإن كان الحكم) في التقضية (بضرورة النسبة الإيجابية) أو السلبية (ما دام ذات الموضوع) موجودة (ضرورية مطلقة) إنما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورة وانما سميت مطلقة لأن الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل إنسان حيوان فالضرورة ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة فإن ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجرية عنه ضروري مادام ذات الإنسان موجودة (أو مادام وصفه) عطف على قوله مادام ذات الموضوع أي أن كان الحكم بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً أي بشرط وصف الموضوع (فشرطة عامة) كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً فإن ثبوت التحرك للكاتب وسلب السكون عنه ليس ضرورياً مادام ذاته موجودة بل ضروري بشرط الوصف وهو الكتابة واعلم^(١) أن ما صدق عليه الموضوع من

(١) (قول الشارح واعلم الخ) عبارة الشارح فيها خفاء أوجب ارتباك الحواشي في فهمها بتقدير مضافات أو اعتبار مجازات ونحن نكشف عنها النقاب بتقديم مقدمة -

الأفراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانه والوصف العنوانى قد يكون عين الذات ان كان عنوانا للنوع كقولنا كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين ماهية أفراده وقد يكون جزءا له ان كان عنوانا للجنس أو الفصيل كقولنا كل حيوان حساس فان مفهوم الحيوان جزء ماهية أفراده وقد يكون خارجا عنه ان كان عنوانا للخاصة أو العرض العام كقولنا كل ضاحك أو كل ماش حيوان فان مفهوم الضاحك والماشى خارج عن ذات الموضوع أى أفراده وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلى بين الوصف والذات فليتأمل وانما سميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وطامة لكونها أعم من المشروطة الخاصة التى تستعرفها.

— فنقول : القضية لها طرفان . الموضوع والمحمول ولكل منهما أفراد ووصف عنوانى ينطبق عليها انطباق السكلى على جزئياته ، مدلول هذا العنوان هو المفهوم لكل منهما ، فالأقسام أربعة : أفراد الموضوع ومفهومه وأفراد المحمول ومفهومه مثلا كل انسان حيوان الموضوع فيها وهو (انسان) له أفراد كزيد وبكر الخ . وهذه الأفراد معنونة باللفظ الدال عليها وهو انسان ومفهومه حيوان ناطق والمحمول فيها وهو «حيوان» له أفراد كإنسان و فرس الخ ، وهذه الأفراد معنونة باللفظ الدال عليها وهو حيوان ومفهومه جسم نامى الخ ، ولا يصح وقت الخل إرادة المفهوم من الموضوع سواء أريد مفهوم المحمول أيضاً أو أريد أفراده لأن القضية تكون طبيعية وهى مهمة فى العلوم كما لا يصح أن يراد به وبالمحمول أفرادهما لما يلزم عليه من حمل الشيء ومباينته على نفسه ان كان المحمول أعم كالمثال المذكور أو حمله على نفسه ان كان مساوياً نحو كل انسان متكلم فتعين القسم الرابع وهو أن يراد بالموضوع أفراد وبالمحمول مفهومه اذا علمت ذلك فاعلم أن الوصف العنوانى للموضوع ينقسم باعتبار مفهومه ثلاثة أقسام : الأول أن يكون نوعا ان كان تمام ماهية الأفراد نحو كل انسان حيوان الثانى أن يكون جزءا من ماهية أفراده على انه جنس ان كانت مختلفة الحقيقة نحو كل حيوان حساس أو فصيل ان كانت متفقة الحقيقة نحو كل ناطق انسان . الثالث : ان يكون خارجا عن ماهية الأفراد على أنه خاصة ان كانت أفراده متفقة الحقيقة نحو كل ضاحك متعجب أو عرض عام ان كانت مختلفة الحقيقة نحو كل ماش حيوان . والداعى لهذا كله قول المتن مادام ذات الموضوع وقوله مادام وصفه فانه فى الأول ليس للوصف العنوانى دخل فيه ضرورة النسبة وفى الثانى له دخل اهـ.

في المركبات وقد تقال المشروطة العامة على التقضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع والفرق بين المعنيين أن وصف الموضوع أن لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثاني دون الأول كقولنا بالضرورة كل كاتب انسان ما دام كاتباً فانه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وصف الموضوع فان ثبوت الانسانية لذات الكاتب ضروري في جميع أوقات وصفه بالكتابة لكن ليس ضرورياً له بشرط وصف الكتابة فتصدق المشروطة بالمعنى الثاني دون الأول وان كان لوصف الموضوع دخل في تحقق ضرورة النسبة فلا يخلو اما أن يكون ذلك الوصف ضرورياً لذات الموضوع في وقت من الأوقات أو لا يكون فان كان ضرورياً في وقت من الأوقات صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا كل منخسف مظلم ما دام منخسفاً سواء أريد بشرط كونه منخسفاً أو بلا اعتبار الاشتراط ، أما صدق المشروطة بالمعنى الأول فلأن ثبوت الاظلام ضروري لذات الموضوع أي القمر بشرط وصفه وهو الانخساف وأما صدقها بالمعنى الثاني فلأن ثبوت الاظلام ضروري للقمر في جميع أوقات وصفه أي الانخساف وان لم يكن وصف الموضوع ضرورياً لذات الموضوع في وقت ما صدقت المشروطة بالمعنى الأول دون الثاني كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً فان ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع أي أفراد الكاتب بشرط وصفه وهو الكتابة ولكن ليس ضرورياً له في جميع أوقات الوصف اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضرورياً لذات الموضوع في وقت من الأوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضرورياً لذات الموضوع مطلقاً فتصدق المشروطة بالمعنى الأول دون الثاني واعلم^(١) أن ما ذكره المصنف في تعريف المشروطة يحتمل كلا المعنيين لأن قوله ما دام

(١) (قول الشارح واعلم الخ) قد علمت ما فيه وانه يتعين حمل كلام المصنف على المعنى الثاني ويجعل المعنى الأول مقابلاً له تطلق عليه المشروطة العامة أيضاً بطريق الاشتراك اللفظي .

أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوْقِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ، أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَمُنْتَشِرَةٌ
مُطْلَقَةً أَوْ بِدَوَامِهَا مَا دَامَ الذَّاتُ قَدَائِمَةً مُطْلَقَةً،

وصفه يحتمل أن يراد به بشرط الوصف فتكون مشروطه بالمعنى الأول، ويحتمل
أن يراد به ما دام الوصف بلا اعتبار الاشتراط فتكون مشروطة بالمعنى الثاني
(أوفي وقت معين) عطف على قوله ما دام ذات الموضوع أي إن كان الحكم
بضرورة النسبه في وقت معين (فوقية مطلقة) كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف
وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف وقت التريع
فإن ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنه ضروري في وقت معين أي وقت الحيلولة
والتريع وإنما سميت وقتية لاعتبار تعين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقييدها باللدوام
أو بالضرورة ولهذا إذا قيدت باللدوام حذف الإطلاق من اسمها فكانت وقتية
كما سيجيء في المركبات (أو غير معين) عطف على قوله معين أي إن كان الحكم
بضرورة النسبه في وقت غير معين (فمنتشرة مطلقة) كقولنا بالضرورة كل
إنسان متنفس في وقت ما وبالضرورة لا شيء من الإنسان يمتنفس في وقت ما
فإن ثبوت التنفس للإنسان وسلبه عنه ضروري في وقت غير معين وإنما سميت
منتشرة لاحتمال الحكم فيها كل وقت فيكون منتشراً في الأوقات ومطلقة لما ذكرنا
في الوقتية المطلقة (أو بدوامها) عطف على قوله بضرورة النسبه أي إن كان
الحكم فيها بدوام النسبه (ما دام الذات) أي ما دام ذات الموضوع موجودة
(قدائمة مطلقة) وإنما سميت دائمة لاشتغالها على الدوام، وإنما سميت مطلقة لأن
الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل إنسان حيوان دائماً ولا شيء
من الإنسان بحجر دائماً فإن الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب
الحجرية عنه، والفرق بين الدوام والضرورة أن الضرورة تستلزم الدوام ولا عكس
أما الأول فلأن ثبوت المحمول للموضوع إذا كان ضرورياً يكون دائماً لا محالة
أما الثاني فلأن ثبوته له قد يكون دائماً ومع ذلك يمكن الانفكاك فينبذ يثبت

أو ما دام الوصفُ فعُرْفِيَّةٌ عَامَةٌ أو بفعليتها فالمُطلقةُ العامة ،
أو بعدمِ ضرورةٍ خِلَافِهَا فالمُمَكِّنَةُ العامَّةُ .

الدوام لا الضرورة (أو ما دام الوصف) عطف على قوله ما دام الذات أي ان
كان الحكم بدوام النسبه ما دام وصف الموضوع موجودا (فعرفيه عامة)
ومثالها ايجابا وسلبا ما مر في المشروطة العامة والفرق بينهما كالفرق بين الدائمة
والضرورية وإنما سميت عرفيه لأنك اذا قلت لا شيء من النائم بمسئقظ ولم
تذكر ما دام فأما يفهم العرف أن سلب الاستيقاظ عن ذات النائم ليس دائما بل
ما دام نائما فلما كان هذا المعنى في سالبها مأخوذاً من العرف نسبت اليه وعامة
لأنها أعم من العرفيه الخاصة التي ستجيء في المركبات (أو بفعليتها) عطف على
قوله بضرورة النسبة أي ان لم يكن الحكم بضرورة النسبه ولا بدوامها بل يكون
الحكم بفعليتها (فالمطلقة العامة) كقولنا كل إنسان متنفس بالاطلاق العام
ولا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه
عنه ليس ضروريا ولا دائما بل بالفعل أي المحمول ثابت للموضوع أو مسلوب
عنه في الجملة وإنما سميت مطلقة لان القضية اذا أطلقت من غير تهيد باللدوام
أو اللاضرورة يفهم منها فعليته النسبه ، فسميت القضية التي حكم فيها بفعلية
النسبه مطلقة تسمية للعلول باسم الدال وعامة لأنها أعم من الوجوديه اللادائمة
والوجودية اللاضرورية كما ستعرفه في المركبات (أو بعدم ضرورة خلافها) أي
ان لم يكن الحكم بضرورة النسبه ولا بدوامها ولا بفعليتها بل يكون الحكم بعدم
ضرورة خلاف النسبه (فالممكنة العامة) كقولنا كل نار حارة بالامكان العام
فحكم فيها بعدم ضرورة السلب اذا سلب خلاف النسبه ولو لم يكن ^(١) عدم ضرورة

^(١) (قول الشارح لو لم يكن الخ) قياس استثنائي حذف منه الاستثنائية .
والمقصود به اثبات المطلوب ، وهو عدم ضرورة السلب في امكان الايجاب ، وعدم
ضرورة الايجاب في امكان السلب بابطال نقيضة وتركيبه . في الاول ، هكذا لولم

فهذه بسائطُ .

وقد نُقيّدُ العامتانِ والوقيتانِ المُعلقتانِ باللاّ دَوَامِ الذاتِ
فَتُسَمَّى

السلب لم يكن الايجاب ممكنا و كقولنا لا شيء من الحار يبارد بالامكان العام
فحكم فيها بعدم ضرورة الايجاب إذ الايجاب خلاف النسبة ولو لم يكن عدم
ضرورة الايجاب لم يكن السلب ممكنا فمعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار
ليس بضروري ومعنى السالبة أن ايجاب البرودة للحار ليس بضروري ومميت
ممكنة لاشتمالها على معنى الامكان وطامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التي
ستعرفها المركبات (فهذه) القضايا المذكورة (بسائط) لأن معناها اما ايجاب فقط
أو سلب فقط ، وأما المركبات فسيم وهي بعينها البسائط المذكورة لكن مع تقييدها
باللادوام الذاتي أو اللاضرورة الذاتية كما قال (وقد تقيّد) المشروطة والعرفية
(العامتان و) تقيّد (الوقتيتان) أي الوقتية والمنتشرة (المطلقتان باللادوام الذاتي) .
أي قد تقيّد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة باللادوام الذاتي (فتسمى) المشروطة

يصدق عدم ضرورة السلب لصدق تقيضه وهو ضرورة السلب ، لكن التالي باطل ،
فيطل المقدم وهو نفي عدم ضرورة السلب فيثبت تقيضه وهو عدم ضرورة السلب
وهو المطلوب ، اما الملازمة فظاهرة ، واما بطلان التالي فلان ضرورة السلب تقتضي
استحالة الايجاب ، والفرض انه ممكن . وفي الثاني ، هكذا لو لم يصدق عدم ضرورة
الايجاب لصدق تقيضه وهو ضرورة الايجاب ، لكن التالي باطل فيطل المقدم .
وهو نفي عدم ضرورة الايجاب فيثبت تقيضه وهو عدم ضرورة الايجاب وهو
المطلوب ، اما الملازمة فظاهرة ، واما بطلان التالي فلان ضرورة الايجاب تقتضي
استحالة السلب والفرض انه ممكن . واعلم ان النسبة بين الممكنة العامة والموجبات
السابقة العموم المطلق وهي أعجمها فاجتمع في كل انسان حيوان اما بالضرورة بأقسامها
الاربعة أو بالدوام بقسميه أو بالفعل أو بالامكان وتنفرد الممكنة العامة في كل
انسان يمشي على اربع بالامكان العام فقط اه مصححه .

المشروطة الخاصة ، والعرفية الخاصة ، والوقفية والمنتشرة ،

العامه المقيدة باللا دوام (المشروطة الخاصة) منصوب على أنه مفعول تسمى (د) تسمى
العرفية العامه المقيدة باللا دوام (العرفية الخاصة) تسمى الوقفية المطلقة المقيدة به (الوقفية و)
تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة به (المنتشرة) فالمشروطة الخاصة ان كانت موجبه كقولنا
بالضروره كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتركيبها من مشروطه عامه موجبه
وهي الجزء الاول ومطلقة عامه سالبه وهي مفهوم اللا دوام لأن ايجاب المحمول للموضوع
إذ لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهو معنى المطلقة العامه السالبة أي كقولنا
لا شيء من الكتابب بمتحرك الاصابع بالفعل وان كانت سالبه كقولنا بالضروره
لا شيء من الكتابب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتركيبها من سالبه
مشروطه عامه هي الجزء الاول وموجبه مطلقة عامه هي مفهوم اللا دوام لأن
سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائماً كان الايجاب محققاً في الجملة وهو
معنى الموجبة المطلقة العامه أي كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومن
ههنا ^(١) تبين أن الاعتبار في ايجاب القضية المركبه وسلبها بايجاب الجزء
الأول وسلبه فان كان الجزء الاول موجباً كانت القضية موجبه وإن كانت سالباً
كانت سالبه والجزء الثاني مخالف للجزء الاول في الكيف أي الايجاب والسلب
ووافق له في الكم أي السكليه والجزئيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق ومثال العرفيه
الخاصه إيجاباً وسلباً مامر في المشروطه الخاصه وتركيبها من العرفيه العامه والمطلقة
العامه التي هي مفهوم اللا دوام كما عرفت وإننا قيد اللا دوام فيهما بالدائى لان
المشروطه الخاصه على ما عرفت هي المشروطه العامه المقيدة باللا دوام والعرفيه الخاصه

(١) (قول الشارح ومن ههنا الخ) يريد أن المشروطه الخاصه مركبه من قضيتين
موجبه وسالبة ، ولا يصح أن توصف بهما معا بل توصف بالصدر فقط موجبا
وسالبا لظهور الكيف فيه ، وأما الجزء الثاني وهو اللا دوام فالسلب أو الايجاب
فيه باللزم وكذا يقال في البقية اه مصححه .

هى العرفيه العامه المقيدة به أيضاً ويمتنع تقييد المشروطه والعرفيه العامتين باللادوام الوصفى إذ فى كل واحدة منهما دوام بحسب الوصف أما العرفيه العامه فظاهر وأما المشروطه العامه فلانها ضرورة بحسب الوصف فتكون دواماً بحسب الوصف. لا محالة والدوام الوصفى يمتنع أن يقيد باللادوام الوصفى بل إذا أريد تقييده بقيد صحيح فلا بد أن يقيد باللادوام الذاتى ويكون الحكم حينئذ بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف مقيداً باللادوام بحسب الذات وتسميتهما بالخاصتين لكونهما أخص من المشروطه والعرفيه العامتين اللتين عرفتهما فى البسائط إذ كلما^(١) وجد الخاصتان وجد العامتان ولا عكس وأما الوقتيه فهى إن كانت موجبه كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائماً فتركيها من موجبه وقتيه مطلقه هى الجزء الاول وسالبيه مطلقه عامه هى مفهوم اللادوام وإن كانت سالبيه كقولنا بالضرورة لاشئ من القمر بمنخفض وقت التربع لا دائماً فتركيها من سالبيه وقتيه مطلقه هى الجزء الاول وموجبه مطلقه عامه هى مفهوم اللادوام فالوقتيه هى التى حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام بحسب الذات والمنتشرة هى التى حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب فى وقت غير معين لا دائماً بحسب الذات وتركيبها من موجبه منتشرة مطلقه هى الجزء الاول وسالبيه مطلقه عامه هى مفهوم اللادوام إن كانت موجبه ومن سالبيه منتشرة ومطلقه وموجبه مطلقه عامه هى مفهوم

(١). (قول الشارح إذ كلما الخ) أى لأنهما مركبتان من العامتين ومن اللادوام الذاتى ، ويستحيل وجود المركب بدون وجود جزئه المقوم له وقوله ولا عكس. أى ليس كلما وجدت العامتان وجدت الخاصتان لجواز عدم تقييدهما باللادوام ، فالعامتان أعم مطلقاً من الخاصتين وكذا يقال فى البقيه ، فكل ما لم يقيد باللادوام أو بالضرورة أعم مطلقاً بما قيد بهما إذ المقيد كل وغير المقيد جزء ، ويستحيل وجود الكل بدون جزئه بخلاف العكس فالمقيد منها كالإنسان المركب من حيوان وغيره يستحيل وجوده بدون هذا الجزء ، والمطلق كالحيوان يوجد بدون الإنسان اه مصححة .

وَقَدْ تُقَيِّدُ الْمُطْلَقَةَ الْعَامَّةُ بِاللَّا ضَرُورَةَ الذَّاتِيَّةِ فَتُسَمَّى
الْجُودِيَّةَ اللَّائِيَّةَ ضَرُورِيَّةً ، أَوْ بِاللَّا دَوَامِ الذَّاتِي ، وَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةَ
اللَّا دَائِمَةَ ، وَقَدْ تُقَيِّدُ الْمُمَكِّنَةُ الْعَامَّةُ

اللادوام إن كانت سالبه ومثالها إيجاباً قولنا بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائماً وسلباً قولنا بالضرورة لا شيء من الانسان يمتتنس في وقت ما لا دائماً (وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية) وهي إن كانت موجبه كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبه مطلقة عامه هي الجزء الأول وسالبه ممكنه عامه هي مفهوم اللاضرورية لأن إيجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة الإيجاب. وهي السالبه الممكنة العامه أي كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام وإن كانت سالبه كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبه مطلقة عامه هي الجزء الأول وموجبه ممكنه عامه هي مفهوم اللاضرورية لأن السلب اذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة السلب وهو الموجبه الممكنة العامه أي كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان العام. واعلم أن تقيد المطلقة العامه وإن صح باللاضرورية الوصفية إلا أنهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه فلهذا قيد اللاضرورية بالذاتية (أو باللادوام الذاتي) عطف على قوله باللاضرورية أي المطلقة العامه قد تكون مقيدة باللاضرورية وتسمى الوجودية اللاضرورية كما عرقتها وقد تكون مقيدة باللادوام (وتسمى الوجودية اللادائمة) كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا دائماً وتركيبها من مطلقتين عامتين إذ الجزء الأول مطلقة عامه والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت أن مفهومه مطلقه عامه فتكون مركبة من مطلقتين عامتين لكن احدهما موجبه والاخري سالبه فان الجزء الأول ان كان موجبا يكون مفهوم اللادوام سالبة وبالعكس كما عرفت غير مرة (وقد تقيد الممكنة العامه) أي الممكنة العامه وهي التي حكم فيها بلا ضرورة الجانب المخالف للنسبه.

بلا ضرورة الجانب الموافق أيضا ، وتسمى الممكنة الخاصة ،
وهذه مركبات ، لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة
واللا ضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي
الكيفية لما قيد بهما .

قد تقيد (بلا ضرورة الجانب الموافق) للنسبة (أيضا) حتى يكون الحكم بلا
ضرورة الجانبين (وتسمى) حينئذ (الممكنة الخاصة) كقولنا كل انسان كاتب
بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص والمعنى في
الموجبه والسالبه أن ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس ضروريا فيكون
الحكم فيها بلا ضرورة الجانبين أى السلب والايجاب وتركيبها من ممكنين
عامتين إحداهما موجبه والاخرى سالبه لكن لافرق بين موجبتها وسالبتها بحسب
المعنى بل الفرق إنما يحصل بحسب التلفظ فان عبرت بالعبارة الايجابية فموجبه
أو بالعبارة السلبية فسالبه (وهذه) القضايا السبع المذكورة (مركبات لان
اللا دوام إشارة الى مطلقة عامه واللا ضرورة إشارة الى ممكنه عامه مخالفتي الكيفية
موافقتي الكيه لما قيد بهما) فقوله مخالفتي الكيفية موافقتي الكيه صفتان
للمطلقة العامه والممكنه العامه والكيفية عبارة عن السلب والايجاب والكيه
عبارة عن الكليه والجزئيه وقوله لما قيد الجار يتعلق بالمخالفة والموافق وما عبارة
عن القضية والضمير الذي في قيد راجع اليه باعتبار اللفظ والضمير المثنى في بهما
عائد على الدوام واللا ضرورة . وحاصل المعنى أن القضايا السبع المذكورة مركبات
لكونها مقيدة باللا دوام واللا ضرورة واللا دوام إشارة الى مطلقة عامه
واللا ضرورة إشارة الى ممكنه عامه مخالفتين للقضية المقيدة بهما بحسب الكيف
موافقتين لها بحسب الكم فتكون القضايا المقيدة بهما مركبات لاشتمال معناها
على ايجاب وسلب .

فصل فى أقسام الشرطية

الشرطية متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى أو نفيها : لزومية إن كان ذلك لعلاقة ، وإلا فاتفقية .

فصل فى أقسام الشرطية

والشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة وكل واحدة منها تنقسم الى أقسام كما قال (الشرطية) إما (متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير) نسبه (أخرى) كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بثبوت نسبه هى وجود النهار على تقدير نسبه أخرى وهى طلوع الشمس وهذه هى المتصلة الموجبة (نفيها) عطف على قوله بثبوت نسبه أى المتصلة ما حكم فيها بثبوت نسبه على تقدير أخرى وهى الموجبة أو ينفى نسبه على تقدير أخرى وهى المتصلة السالبة . واعلم أن ثبوت نسبه على تقدير أخرى عبارة عن الاتصال بين النسبتين فالحكم بنفيها يكون عبارة عن سلب الاتصال فالقضية السالبة هى التى حكم فيها بسلب الاتصال لا باتصال السلب فان ما حكم فيه باتصال السلب موجه لا سالبه فاذا قلنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبه لأن الحكم فيها بسلب الاتصال واذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبه لأن الحكم فيها باتصال السلب . ثم المتصلة سواء كانت موجبه أو سالبة اما (لزومية ان كان ذلك) الحكم بالاتصال أو سلبه (لعلاقة) بين المقدم والتالى كالتالين المذكورين فان الحكم بالاتصال أو سلبه فيهما ليس مجرد اتفاق المقدم والتالى فى الواقع ، بل لعلاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة ما يسيه يستلزم المقدم التالى (وإلا و) ان لم يكن الحكم بالاتصال أو سلبه لعلاقة بل يكون مجرد اتفاق المقدم والتالى (فاتفقية) كقولنا

وَمُنْفَصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِيٍّ نَسْبَتَيْنِ أَوْ لَا تَنَافِيٍّ: صِدْقًا وَكِذْبًا، وَهِيَ الْحَقِيقَةُ، أَوْ صِدْقًا فَقَطْ قَانِعَةً الْجَمْعِ، أَوْ كِذْبًا فَقَطْ

ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق في الموجه فانه حكم فيها بالاتصال لكن
للعلاقة إذ لعلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار بل لمجرد اتفاق الطرفين
وصدقهما في الواقع لأنهما وجدا كذلك ، وكقولنا للأسود اللا كاتب ليس
البتة اذا كان هذا أسود فهو كاتب في السالبة فالاتفاقية الموجهة هي التي حكم
فيها بثبوت الاتفاق والسالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق، وكذا اللزومية
الموجهة حكم فيها بثبوت اللزوم والسالبة حكم فيها بسلب اللزوم (ومنفصلة) بالرفع
عطف على قوله : متصلة أى الشرطية امامتصلة إن حكم فيها بثبوت نسبه أو نفيها
على تقدير أخرى كما مر واما منفصلة (ان حكم فيها بتنافي نسبتين أو لا تنافيهما
صدقا وكذبا وهي الحقيقية) فللمنفصلة الحقيقية هي التي حكم فيها بتنافي نسبتين
أو عدم تنافيهما في الصدق والكذب معا وهي إما موجهة أو سالبة ، فالموجهة هي
التي حكم فيها بتنافي نسبتين في الصدق والكذب معا كقولنا هذا العدد اما زوج
أو فرد فان زوجية العدد وفردية متنافيان في الصدق والكذب أي لا يصدقان
ولا يكذبان ، والسالبة هي التي حكم فيها بعدم تنافئ نسبتين في الصدق والكذب
كقولنا ليس البتة اما أن يكون هذا أسود أو كاتباً فانهما يصدقان ويكذبان
ولا منافاة بينهما صدقا وكذبا (أو صدقا فقط) عطف على قوله صدقا وكذبا
أي ان كان الحكم بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق فقط (فمأنة الجمع)
وهي أيضا إما موجهة أو سالبة فالموجهة هي التي حكم فيها بتنافي الجزأين في الصدق
فقط كقولنا هذا الشيء إما شجر وإما حجر فانهما لا يصدقان ولكن يكذبان
بأن يكون انسانا والسالبة هي التي حكم فيها بعدم تنافئ الجزأين في الصدق فقط
كقولنا ليس اما أن يكون هذا الشيء لا شجراً أو لا حجراً فانهما يصدقان
ولا يكذبان والا لكان شجراً وحجراً معا (أو كذبا فقط) عطف على قوله
صدقا وكذبا أي وان حكم فيها بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الكذب فقط

فَمَانَعَةُ الْخُلُوِّ، وَكُلُّ مِنْهَا عِنَادِيَّةٌ إِنْ كَانَ التَّنَافِي لِذَاتِ الْجُزْأَيْنِ،
وَالْإِلَّا فَاتِّفَاقِيَّةٌ.

ثُمَّ الْحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ لِلْمَقْدَمِ
فَكَلِّيَّةٌ، أَوْ بَعْضُهَا.

(فَمَانَعَةُ الْخُلُوِّ) وهى اما موجبه أو سالبه فالوجبة كقولنا زيد لما أن يكون فى البحر أولا يفرق حكم فيها بتنافى الجزأين فى الكذب لأن الكون فى البحر مع عدم الفرق بصدقان ولا يكذبان والا لفرق فى البر والى السالبة كقولنا ليس إما أن يكون هذا الشئ شجرا أو حجرا حكم فيها بعدم تنافى الجزأين فى الكذب والا لكان شجراً وحجراً مما فالمنفصلة ثلاثة أقسام حقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو (وكل منهما) أى من أقسام المنفصلة (عناديه ان كان التنافى بين الجزأين (لذات الجزأين) كالتنافى بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد فى البحر أولا يفرق فانه لذاتهما لا لجرد اتفاقهما فالعنادية ما حكم فيها بالتنافى لذات الجزأين أى حكم بأن مفهوم أحدهما منافي لمفهوم الآخر (والا) أى وان لم يكن التنافى لذات الجزأين (فاتفاقية) فهى التى حكم فيها لالذات الجزأين بل لجرد أن اتفق فى الواقع أن يكون بينهما منافاة وان لم يقتض أن يكون مفهوم أحدهما منافيا لمفهوم الآخر كقولنا للأسود اللات كاتب اما أن يكون هذا أسود أو كاتباً فانه لا منافاة بين مفهومى الأسود والكاتب لكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لا انتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد هذا فى الحقيقة وأما ممانعة الجمع أو الخلو فيمكن استخراجهما من هذا المثال (ثم الحكم) باللزوم والعناد وغيرهما (فى الشرطية) المتصلة أو المنفصلة (ان كان على جميع التقادير) من الأزمان والأوضاع ثابتاً (للمقدم فكلية) أى فالشرطية كلية كقولنا كلما كان زيد انساناً فهو حيوان فالحكم بلزوم الحيوانية للانسان ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم (أو بعضها) بالجر عطف على جميع التقادير أى ان لم يكن الحكم ثابتاً على

مطلقاً فجزئية، أو معيناً فشخصية، وإلا فهاملة.

جميع التقادير من الأزمان والأوضاع بل يكون على بعض التقادير والأزمان فلا يخلو من أن يكون على بعض التقادير والأزمان مطلقاً أو على بعضها معيناً فان كان على بعضها (مطلقاً) من غير تعيين (فجزئية) نحو قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيواناً أو انساناً فان الحكم باللزوم ليس على جميع الأزمان والأوضاع بل على بعضها مطلقاً (أو معيناً) عطف على قوله مطلقاً أى إن كان الحكم على بعض الأزمان معيناً (فشخصية) كقولنا إن جئتني اليوم أكرمك فعمل^(١) أن الأوضاع والأزمان في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحلية فان كان الحكم باللزوم والعناد في زمان معين فشخصية ومخصوصة وإلا فان بين كمية الزمان جمعيه أو بعضه فمحصورة (والافهملة) وما به بيان الكمية يسمى سوراً فسور الموجبة الكلية من المتصلة كلا ومهما ردت من ومن المنفصلة دائماً وسور السالبة الكلية

(١) (قول الشارح فعمل الخ) حاصله أن الحلية كما انقسمت الى ثمانية أقسام بحسب الموضوع كذلك ينقسم كل من الشرطية المتصلة والمنفصلة اليها بحسب الأوضاع والأزمنة المصاحبة للقدم فان لوحظت جميعها كانت كلية نحو كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً وليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجود ونحو دائماً العدد إما زوج أو فرد وليس البتة إما أن يكون هذا الشيء أسود أو كاتباً ، وإن لوحظ بعض الأوضاع مطلقاً أى بدون ذكره كانت جزئية نحو قد يكون اذا كان هذا حيواناً كان إنساناً وقد لا يكون اذا كان هذا حيواناً كان إنساناً ونحو قد يكون هذا إما أسود أو أبيض وقد لا يكون هذا أسود أو كاتباً وإن لوحظ بعضها على التعيين بذكره كانت شخصية نحو إن جئتني اليوم أكرمك وليس إن جئتني اليوم أكرمك ونحو هذا الشيء الآن إما أسود أو أبيض وليس هذا الشيء الآن أسود أو أبيض . وإن أهملت التقادير كانت مهملة نحو إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، وليس إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ونحو العدد إما زوج أو فرد وليس هذا الشيء أسود أو كاتباً فهذه ثمانية أمثلة للتصلة ومثلها للمنفصلة والمنفصلة الزومية إما حقيقية أو مائعة جمع أو خلط في ثمانية بأربع وعشرين صورة ويبعد وجودها في الاتفاقية اه مصححه .

وَطَرَفَا الشَّرْطِيَّةِ فِي الْأَصْلِ قَضِيَّتَانِ حَمَلِيَّتَانِ أَوْ مُتَّصِلَتَانِ
أَوْ مُنْفَصَلَتَانِ أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ ، إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَتَا بِزِيَادَةِ أَدَاةِ
الِاتِّصَالِ أَوْ الْإِنْفِصَالِ عَنِ التَّمَامِ .

منهما ليس البتة وسور الموجبه الجزئية منهما قد يكون والسالبة الجزئية منهما قد لا يكون وإطلاق لفظه لو وإما في الاتصال والانفصال للاهمال (وطرفا الشرطية) أى المقدم والتالى وإن كانا بعد التركيب قضية واحدة لكنهما (فى الأصل قضيتان) إما (حمليتان) كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان واما أن يكون هذا العدد زوجا أو فرداً (أو متصليتان) كقولنا كلما ان كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان فكلما لم يكن هذا الشيء حيواناً فهو لم يكن انساناً وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً (أو منفصلتان) . كقولنا كلما كان دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً دائماً اما أن يكون منقسماً بمتساويين أو غير منقسم واما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً واما أن يكون هذا العدد لا زوجاً أو لا فرداً (أو مختلفتان) فى الحمل والاتصال والانفصال بأن يكون طرفاها اما حملية ومتصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة والأمثلة غير خافية على المتأمل ثم طرفا القضية الشرطية وان كانا قبل التركيب قضيتين قائمتين (إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال أو الانفصال عن التمام) فان قولنا الشمس طالعة فتكون قائمة فى الافادة لكن اذا زدنا أداة الاتصال عليه وقلنا ان كانت الشمس طالعة خرجت عن أن تكون قضية فتكون خارجة عن التمام بزيادة أداة الاتصال وكذا قولنا العدد زوج قضية وبزيادة أداة الانفصال عليه خرجت عن التمام . وبعد أن فرغنا من تعريف القضايا وتقسيبها الى الأقسام فإن لنا أن نشرع فى بيان الأحكام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

فصل في التناقض

للتناقض اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى وبالعكس ،

فصل في التناقض

وهو حقيق بالتقديم على سائر الأحكام لتوقف غيره عليه فلذا قدمه وقال في تعريفه (التناقض اختلاف قضيتين) خرج الاختلاف مفردين ومفرد وقضية ثم الاختلاف قد يكون بحيث يلزم لذاته من صدق كل من القضيتين كذب الأخرى ومن كذب كل صدق الأخرى وقد لا يكون كذلك وبقوله (بحيث يلزم لذاته) أي لذات الاختلاف (من صدق كل) من القضيتين (كذب الأخرى وبالعكس) خرج الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك فانه لا يوجب تحقق التناقض كالاختلاف الذي بين قولنا زيد ساكن زيد ليس يتحرك فانه لا يوجب تحقق التناقض لصدق كل من القضيتين وكالاختلاف الذي بين قولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فانه وان لم من صدق كل كذب الأخرى وبالعكس لكن لا لذات الاختلاف بل بواسطة أن إيجاب احدها في قوة إيجاب الأخرى وسلب احدها في قوة سلب الأخرى وكالاختلاف الذي بين الموجبة والسالبة الكليتين أو الجزئيتين نحو قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحیوان وبعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحیوان فانه وان لم منه ذلك لكن لا لذات الاختلاف بل بخصوص المادة ولو كان ^(١) لذات الاختلاف لم تحقق التناقض في كل كليتين

(١) (قول الشارح ولو كان الخ) قياس استثنائي مركب من ملازمة هي قوله ولو كان الخ ، ودليلها ان ما بالذات لا يتخلف ، ومن استثناء نقيض التالى المشار اليه بقوله وليس كذلك ، ودليلها التخلف فيما اذا كان الموضوع أعم فينتج تقييد للمقدم وهو المدعى .

وَلَا بُدَّ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ وَالْكَمِّ وَالْجِهَةِ وَالْاِتِّحَادِ
فِيمَا عَدَاهَا .

أو جزئيتين وليس كذلك فخرج ما عدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه ثم
بين الاختلاف المعتبر في تحقق التناقض فقال (ولا بد^(١)) في التناقض (من
الاختلاف) أي اختلاف القضيتين (في الكيف) أي الإيجاب والسلب (و)
في (الكم) أي الكلية والجزئية (و) في (الجهة) أي الضرورة والامكان
والدوام والاطلاق وغيرها من الجهات فالقضيتان ان كانتا شخصيتين فلا بد من
الاختلاف في الكيف وان كانتا محصورتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في
الكم لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من
المحمول وان كانتا موجهتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الجهة لصدق
المكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان واعلم أن المهمة من المحصورات
في الحقيقة لما مر من أنها في قوة الجزئية فحكمها كحكمها (والاتحاد) بالجر
عطف على قوله الاختلاف أي كما لا بد في تحقق التناقض من الاختلاف في
الأمر الثلاثة المذكورة وهي الكيف والكم والجهة كذلك لا بد فيه من الاتحاد
(فيما عداها) أي فيما عدا الكيف والكم والجهة فلا بد في التناقض من اختلاف
واتحاد أما الاختلاف ففي الأمور الثلاثة المذكورة وأما الاتحاد ففيما عداها
واختلف في ذلك فقيل يجب الاتحاد في ثمانية أشياء الموضوع والمحمول والزمان

(١) (قول المصنف ولا بد الخ) اعلم أن تعريف المصنف للتناقض يقضي الاختلاف
في هذه الأشياء الثلاثة والاتحاد فيما عداها فهي ليست شروطاً له . كما قالوا
إذ لو كانت شروطاً له لتحقق الماهية بدونها ، فإن الشرط خارج عن الماهية والتالي
باطل وحينئذ فذكرها لإيضاح وتقريب للتعليم حتى لا يقع في الخطأ ، فيظن أن مجرد
الاختلاف بين قضيتين كاف في تحقق التناقض ، وبما ذكرنا يندفع الاعتراض على
القدماء في حصرهم الاتحاد في الثمانية فانهم يبخون التمثيل والتقريب وبذلك يعود
الخلاف بينهم وبين المتأخرين لفظياً اه نصحه .

والمكان والاضافة والشرط والقوة والفعل والجزء والكل فلا يناقض زيد قائم،
 عمرو ليس بقائم لاختلاف الموضوع ولا زيد قائم زيد ليس بقاعد لاختلاف
 المحمول ولا زيد قائم أي ليل زيد ليس بقائم أي نهارة لاختلاف الزمان ولا زيد
 قائم أي في المسجد زيد ليس بقائم أي في السوق لاختلاف المكان ولا زيد أب
 أي لبكر زيد ليس بأب أي لعمرو لاختلاف الضافة ولا الجسم مفرق للبصر
 أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أي بشرط كونه أسود
 لاختلاف الشرط ولا الحمز في الدن^(١) مسكر أي بالقوة الحمز في الدن ليس بمسكر
 أي بالفعل لاختلاف القوة والفعل ولا الزنجي أسود أي بعضه الزنجي ليس
 بأسود أي كله لاختلاف الجزء والكل فهذه الوحدات الثمانية التي ذكرها القدماء
 في تحقق التناقض وأما عند المتأخرين فيكفي وحدتان وحدة الموضوع ووحدة
 المحمول والوحدات الباقية مندرجة فيهما فوحدة الشرط والجزء الكل مندرجة
 في وحدة الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في
 وحدة المحمول وذلك ظاهر عند المتأمل ، وعند المحققين أن المعتبر في تحقق
 التناقض وحدة النسبة الحكيمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد فان
 وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف
 النسبة والا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو زيد كاتب
 أي بالقلم الواسطى زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي والعلة نحو التجار حامل أي
 للسلطان التجار ليس بعامل أي لغيره والمفعول به نحو زيد ضارب أي عمرا زيد
 ليس بضارب أي بكرا والمميز نحو عندي عشرون أي درهما ليس عندي عشرون
 أي دينار الى غير ذلك . واعلم أن كيفية التناقض في القضايا الغير الموجهة معلومة
 بمجرد الاختلاف في الكيف والكم وأما القضايا الموجهة فلا يعلم حالها بمجرد
 الاختلاف في الكيف والكم والجهة إذ الجهات كثيرة لا يعرف أن هذه الجهة

^(١) (قوله في الدن) هو يفتح الدال كما في القاموس اه .

والتقيض للضرورة الممكنة العامة، والدائمة المطلقة العامة، وللمشروطة العامة الحينية الممكنة، وللعرفية العامة الحينية المطلقة،

مثلا مناقضة لأي جهة فلذا بين حال اتضايها الموجهة دون غيرها فقال (و) والتقيض للضرورة (هو) الممكنة العامة (لأن) اثبات الضرورة في جانب الإيجاب وهو مفهوم الضرورية الموجهة مناقض لسلب الضرورة عن جانب الإيجاب وهو مفهوم السالبة الممكنة وكذا اثبات الضرورة في جانب السلب وهو مفهوم الضرورية السالبة مناقض لسلب الضرورة عن جانب السلب وهو مفهوم الموجهة الممكنة (و) والتقيض (للدائمة) هو (المطلقة العامة) لأن الإيجاب في كل الأوقات وهو مفهوم الدائمة الموجهة يتنافى السلب في بعض الأوقات وهو مفهوم المطابقة السالبة وكذا السلب في كل الأوقات وهو مفهوم الدائمة السالبة يتنافى الإيجاب في بعض الأوقات وهو مفهوم المطلقة الموجهة (و) والتقيض (للمشروطة العامة) هو (الحينية الممكنة) التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب الخالف للحكم وهي قضيه بسيطه لم تذكر في البسائط واحتيج إليها في تقيض بعض البسائط ونسبتها إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية الذاتية فكما أن الضرورة الذاتية تنافي الامكان الذاتي كذلك الضرورة الوصفية تنافي الامكان الوصفي ومن ههنا يعلم أن تقيض الوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية لأن الضرورة بحسب الوقت المعين تناقض سلبها بحسب ذلك لوقت وكذا تقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة لأن الضرورة في وقت ما تنافي سلبها في جميع الأوقات (و) والتقيض (للعرفية العامة) هو (الحينية المطلقة) التي حكم فيها بفعليه النسبه في بعض أوقات وصف الموضوع ونسبتها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة فكما أن الدوام الذاتي ينافي الاطلاق الذاتي كذلك

وَالْمُرَكَّبَةُ الْمَفْهُومُ الْمُرَدَّدُ بَيْنَ تَقْيِضِي الْجُزْأَيْنِ، لَكِنْ فِي الْجُزْأِيَّةِ

الدوام الوصفي يناقض الاطلاق الوصفي هذه قنائض البسائط (و) أما التقيض (للمركبة) فهو (المفهوم المردد بين تقيضي الجزأين) والمفهوم المردد بالحقيقة منفصلة مانعه اخلو مركبه من تقيضي الجزأين فيكون طريق أخذ تقيض المركبة أن تحلل المركبة الى الجزأين ويؤخذ لكل جزء تقيضه ويركب من تقيضي الجزأين منفصلة مانعه اخلو فيقال اما هذا التقيض واما ذاك ثم من أحاط بحقائق المركبات وقنائض البسائط لا يخفى عليه طريق أخذ تقيض المركبات وان غم عليه فلينظر الى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطه عامه موافقه لأصل التقيض^(١) في الكيف ومن مطلقه عامه مخالفه له في الكيف أيضا ، فان تقيضها اما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة لأن تقيض الجزء الأول : أي المشروطة العامة الموافقة هو الحينية الممكنة المخالفة وتقيض الجزء الثاني : أي المطابقة العامة المخالفة هو الدائمة الموافقة ، فاذا قلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً فتقيضها اما ليس بعض الكتاب بمتحرك الأصابع بالامكان الحيني واما بعض الكتاب متحرك الأصابع دائماً ، وهذه هي المنفصلة المانعة اخلو المركبة من تقيضي الجزأين واطلاق التقيض على هذا المفهوم المردد باعتبار أنه لازم مساو للتقيض لا باعتبار أنه تقيض حقيقة اذ تقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء والقضية المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب فتقيضها رفع ذلك المجموع والمفهوم المردد ليس نفس الرفع لكنه لازم مساو له تأمل ثم هذا المفهوم المردد انما هو تقيض المركبة الكلية (لكن في) المركبة (الجزئية) لا يكفي في تقيضها ما ذكرنا من المفهوم المردد بل

(١) (قول الشارح لأصل القضية الخ) فيه ان المشروطة العامة لو كانت موافقة لتصدر المشروطة الخاصة في الكيف وصدرها مشروطة عامة لزوم عليه موافقة الشيء لنفسه وأيضا جعل الخاصة أصلاً للمشروطة العامة والمطابقة العامة عكس الواقع إذ هما مادة وجودها وبه تعلم ما في المحشى .

بِالنَّسَبَةِ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ .

الحق في تقيضها أن يردد بين تقيضى الجزأين (بالنسبة الى كل فرد) من أفراد الموضوع فيقال في تقيضها كل فرد من أفراد الموضوع لا يخلو عن تقيض الجزأين وإنما لم يكف المفهوم المردد في تقيض المركبة الجزئية لجواز كذب الجزئية والمفهوم المردد معا فلنبيته في مادة الوجودية اللادائمة ليقاس سائر القضايا عليها فنقول من الجائز أن يكون المحمول ثابتا دائما لبعض أفراد الموضوع مسلوبا دائما عن بعض الأفراد الآخر كالحيوان مثلاً فإنه ثابت دائما لبعض أفراد الجسم مسلوب دائما عن بعض آخر ففي هذه المادة تكذب الجزئية اللادائمة والمفهوم المردد معا أما كذب الجزئية اللادائمة أى كقولنا بعض الجسم حيوان لادائماً فلأن مفهوم الجزئية اللادائمة هو أن يكون بعض أفراد الموضوع بحيث^(١) يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ولاشئ من أفراد الموضوع في المادة المفروضة كذلك أي ليس شئ من أفراد الجسم بحيث يثبت له الحيوان تارة ويسلب عنه أخرى فتكذب الجزئية اللادائمة . وأما كذب المفهوم المردد فككذب الموجبة والسالبة^(٢) السكيتين اللتين تركب المفهوم المردد منهما أما كذب الموجبة الكلية أى كقولنا كل جسم حيوان دائماً فلأن المحمول مسلوب دائماً عن بعض أفراد الجسم فكيف يكون ثابتا لجميعها وأما كذب السالبة

(١) (قول الشارح بحيث الخ) أى نحو بعض الانسان كاتب او ماش بالاطلاق العام لادائماً ، فان هذه صادقة اذ الكتابة او المشى يثبت لبعض الأفراد تارة ويتنفى عنها اخرى بخلاف تلك فان الحيوان إذا ثبت لبعض أفراد الجسم كان دائماً وإذا انتفى عن البعض كان دائماً فكيف يثبت له في الجملة الذى هو معنى الاطلاق فلذا كانت كاذبة اهـ .

(٢) (قول الشارح الموجبة والسالبة الخ) أى الدائمتين والموجبة هي تقيض العجز المشار اليه بلا دائماً والسالبة هي تقيض الصدر ، ففي كلامه لف ونشر مشوش اهـ .

فصل

العكسُ المُستوى تَبْدِيلُ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ
وَالْكَيْفِ .

الكلية أي كقولنا لاشئ من الجسم بحیوان دائماً فلأن المحمول ثابت دائماً لبعض أفراد الجسم فكيف يكون مسلوباً دائماً عن جميعها وإذا كذبت الموجبة والسالبة الكلتيان كذب المفهوم المردد للاحالة لأنه مركب منهما فتبين أن المفهوم المردد لا يكفي في تقيض المركبة الجزئية بل الحق في تقيضها أن يردد بين تقيض الجزأين لكل واحد من أفراد الموضوع فيقال في المادة المذكورة كل فرد من أفراد الجسم إما حيوان دائماً وهذا تقيض المركبة الجزئية أي قولنا بعض الجسم حيوان لادائماً لأنه إذا لم يصدق ^(١) أن بعض أفراد الجسم بحيث ثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى صدق أن كل واحد من أفراد الجسم إما أن يثبت له الحيوان دائماً أو يسلب عنه دائماً أو ليس بحیوان دائماً نأمل .

فصل في العكس المستوي

والعكس يطلق على المعنى المصدري أي تبديل طرفي القضية وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كما يقال مثلاً عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية والمصنف أجرى الكلام على الاصطلاح الأول فقال (العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف) والمراد بالتبديل جعل الموضوع والمقدم محمولاً وتالياً وجعل المحمول والتالي موضوعاً ومقدماً كقولنا في عكس كل انسان حيوان بعض

(١) (قول الشارح اذا لم يصدق الخ) قياس استثنائي حذف صفراوهي الاستثنائية والنتيجة للعلم بهما استثنى فيه عين المقدم فينتج نفس التالي وهو المدعى اي لكن لم يصدق ان بعض أفراد الجسم بحيث الخ فصدق ان كل واحد من افراد الجسم اما أن يثبت له الحيوان دائماً او يسلب عنه دائماً . هـ

والموجبة إنما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول أو
التالي،

الحيوان انسان وفي كلا كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة قد
يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة والمراد ببقاء الصديق أن
الأصل لو كان صادقا كان العكس لأن العكس لازم القضية فلو فرض صدق القضية لازم
صدق العكس والا لازم صدق الملزوم بدون اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب لا يلزم
من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق
عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان وأراد ببقاء الكيف ان الأصل لو كان
موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان سالبا فسالبا . ولما فرغ من تعريف
العكس شرع في مسأله فقال (والموجبة) كلية كانت أو جزئية (إنما تنعكس)
أي لا تنعكس الا (جزئية) وانما تنعكس ^(١) كلية (لجواز عموم المحمول أو التالي)
في بعض المواد كقولنا كل انسان حيوان كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة
موجودة فلو انعكستا ^(٢) كليتين لازم حمل الأخص على كل أفراد الأعم في
الحملية واستلزام الأعم الأخص في الشرطية وكلاهما محال أما حمل الأخص على
كل أفراد الأعم فظاهر وأما استلزام الأعم للأخص فلأنه لو استلزم

(١) (قول الشارح وإنما لم تنعكس الخ) اشار به الى ان قول المصنف لجواز
الخ تعليل لمفهوم ما قبله لا لمنطوقه كما لا يخفى .

(٢) (قول الشارح فلو انعكستا الخ) يريد الشارح إقامة دليل الخلف استثنى
فيه نقيض التالي فأتج نقيض المقدم وتقريره هكذا لو انعكست الكلية عامة المحمول
أو التالي كلية لازم حمل الأخص على كل أفراد الأعم في الحملية واستلزام الأعم الأخص
في الشرطية والتالي باطل اذا الأخص حينئذ لا يكون أخص ولا الأعم أعم بل مساويا
وهو خلاف الفرض ومتى بطل التالي فقد بطل المقدم وهو عكسها كلية فثبت نقيضه
وهو عكسها جزئية وهو المطلوب ومتى بطل عكسها كلية في مادة بطل عكسها كلية
في كل المواد إذ العكس لازم لا يتخلف والذي لا يتخلف عكسها جزئية فتعين هذا
الإيضاح كلامه وتقريبه .

وَالسَّالِبَةُ الْكَلِّيَّةُ تُنْعَكِسُ كَلِّيَّةً ، وَإِلَّا لَزِمَ سَلْبُ الشَّيْءِ
عَنْ نَفْسِهِ ، وَالْجُزْئِيَّةُ لَا تُنْعَكِسُ أَصْلًا ، لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَوْضُوعِ
أَوْ الْمُقَدَّمِ .

الخاص لازم أن يوجد الخاص كلما وجد الأعم وذلك بين
البطلان وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة إلى الكلية في مادة واحدة
ثبت عدم انعكاسها إلى الكلية مطلقاً لأن معنى عدم انعكاس القضية ألا يلزمها
العكس لزوماً كلياً وذلك يتمحقق بالتخلف في صورة واحدة بخلاف انعكاس
القضية فإن معناه أن يلزمها العكس لزوماً كلياً وذلك لا يتبين بمجرد صدق
العكس مع القضية في مادة واحدة بل يحتاج إلى برهان منطبق على جميع المواد
فافهمه (والسالبة الكلية تنعكس) سالبه (كلية والا) أي وان لم تنعكس .
كلية (لزوم سلب الشيء عن نفسه) بيانه أنه إذا صدق لشيء من الإنسان مجبر
وجب أن يصدق لشيء من الحجر بانسازوالالصدق تقيضه وهو بعض الحجر إنسان
فتضمه إلى الأصل هكذا بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان مجبر
ينتج من الشكل الأول بعض الحجر ليس مجبر وهو محال والمحال فاشيء من
تقيض العكس فالعكس حق (و) أما السالبة (الجزئية) فهي (لا تنعكس
أصلاً) لا إلى الكلية ولا إلى الجزئية (لجواز عموم الموضوع أو المقدم) في بعض
المواد كما في ليس بعض الحيوان بإنسان فإن الموضوع فيها أعم فلو انعكست^(١)

^(١) (قول الشارح فلو انعكست الخ) دليل استثنائي استثنى فيه تقيض التالي
فأنتج تقيض المقدم هكذا لو صح عكس الجزئية السالبة عامة الموضوع أو المقدم
لزم انتفاء العام عن الخاص في العملية وسلب لزوم العام للخاص في الشرطية والتالي
باطل لأنه يؤدي إلى وجود الخاص بدون العام فيهما وهو محال ومتى بطل التالي
فقد بطل المقدم وهو صحة عكس الجزئية السالبة المذكورة فيثبت تقيضه وهو عدم
صحة عكسها وهو المطلوب ومتى لم يصح العكس في تلك المادة لم يصح في مادة ما
إذ العكس لازم لا يتخلف فلا يرد صحة العكس في بعض الإنسان ليس مجبر إلى
بعض الحجر ليس بإنسان اهـ .

وَأَمَّا بِحَسَبِ الْجِهَةِ فَمِنْ الْمَوْجِبَاتِ تَنَعُّسُ الدَّائِمَتَانِ
وَالْعَامَتَانِ حِينَئِذٍ مُطْلَقَةً، وَالْخَاصَّتَانِ حِينَئِذٍ لَدَائِمَةً،

لزم انتفاء العام عن الخاص وهو محال لأنه صدق الخاص بدون العام هذا بحسب
الكم (وأما بحسب الجهة فن الموجبات تنعكس الدائمات) أى الضرورية
والدائمة ^(١) (والعامتان) أى المشروطة والعرفية (حينيه مطلقة) لأنه اذا صدق كل
ج ب باحدى الجهات الاربع أى بالضرورة أو دائماً أو مادام ج وجب أن يصدق
بعض ب ج حين هو ب والا فلا شئ من ب ج مادام ب وتضمها الى الاصل هكذا
كل ج باحدى الجهات المذكورة ولا شئ من ب ج مادام ب ينتج لا شئ من
ج ج بالضرورة أو دائماً أو مادام ج وهو محال ناشئ عن تقيض العكس فالمعكس
حق (و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان حينيه) مطلقة (لدائمة) لأنه اذا
صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب مادام ج لادائماً صدق بعض ب ج حين هو
ب لا دائماً أما الحينية المطلقة وهى بعض ب ج حين هو ب فلكونها لازمة
للمشروطة والعرفية العامتين ولازم العامتين لازم الخاصتين وأما اللادوام وهو
بعض ب ليس ج بالاطلاق فانه لو كذب لصدق كل ب ج دائماً وتضمها
صغري الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة أو دائماً كل ب ج
مادام ج ينتج كل ب ب دائماً ثم تضمها صغري الى الجزء الثانى من الاصل وهو
قولنا لا شئ من ج ب بالاطلاق العام ينتج لا شئ من ب ب بالاطلاق فيلزم

(١) (قول الشارح أى الضرورية والدائمة) وصح ثنيتها مع اختلافهما للتغليب واعلم
أن الموجبات البسائط ثمانية : أربعة منها تنعكس حينية مطلقة كما فى المتن وهى
الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة، وثلاثة تنعكس
مطلقة عامة وهى الوقفية المنتشرة المطلقتان والمطلقة العامة، وأما الممكنة فلا تنعكس
أصلاً كما يأتى تفصيله اهـ .

وَالْوَقْتَيْنِ وَالْوُجُودَيْنِ وَالْمُطْلَقَةَ الْعَامَّةَ مُطْلَقَةً عَامَّةً ،
وَلَا عَكْسَ لِلْمُمْكِنَتَيْنِ .
وَمِنَ السُّوَالِ تَنَعُّكُ الدَّائِمَتَانِ دَائِمَةً ،

اجتماع النقيضين (و) تنعكس (الوقتيتان) أي الوقتية والمفتشرة (والوجوديتان)
أي الدائمتان واللاضرورية (والمطلقة العامة مطلقه عامه) لانه اذا صدق كل ج
ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق والا فلا شيء من
ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشيء من ج ج دائما وانه محال (ولا عكس
للممكنين) العامة والخاصة على مذهب الشيخ فانه يشترط في وصف الموضوع
أن يكون ثابتا للموضوع بالفعل فعلى هذا يكون مفهوم كل ج ب بالامكان أن
كل ماهو ج بالفعل ب بالامكان ومن الجائز أن يكون ب بالامكان ولا يخرج
من القوة الى الفعل أصلا فلا يصدق في عكسه بعض ماهو ب بالفعل ج بالامكان
وأما على مذهب الفارابي فجائز انعكاسهما كنفسهما لانه لم يشترط في وصف
الموضوع ثبوته للموضوع بالفعل بل اكتفى بالامكان فيكون مفهوم كل ج ب ان
كل ماهو ج بالامكان ب بالامكان وتنعكس الى بعض ماهو ب بالامكان ج
بالامكان (ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة^(١)) لانه اذا صدق بالضرورة
أو دائما لاشيء من ج ب فدائما لاشيء من ب ج والا فبعض ب ج باطلاق وهو

^(١) (قول المصنف تنعكس الدائمتان دائمة) في انعكاس الضرورية السالبة
دائمة كالدائمة ولم تنعكس كنفسها للنقض فلو فرض أن زيدا لم يركب الا الفرس صدق
لاشء من مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة على رأى ابن سينا ولا يصدق عكسه
ضرورية وهو لاشيء من الحمار بالفعل بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض
الحمار بالفعل بمركوب زيد بالامكان فلذا تعين عكسها دائمة كالدائمة وهذا بعينه هو
السرف في عدم انعكاس المشروطة العامة كنفسها كما ستقف عليه في المحشى فيها . «تنبيه»
هذا التعليق كتبه فهما أن المحشى لم يأت به ولا سبيل لرفعه لاني اطلمت عليه بعد
طبعه فارجوا المعذرة اه .

والعامتان عُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ ، والخاصتان عُرْفِيَّةٌ لَا دَائِمَةً فِي الْبَعْضِ ،
وَالْبَيَانُ فِي الْكُلِّ أَنَّ تَقْيِضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنْتِجُ الْمُحَالَ ، وَلَا
عَكْسَ لِلْبَوَاقِ

مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب وهو محال (و) تنعكس المشروطة والعرفية
(العامتان عرفية عامه) لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشيء من ج ب مادام
ج صدق لاشيء من ب ج مادام ب والا فبعض ب ج حين هوب وهو مع الاصل
ينتج بعض ب ليس ب وهو محال (و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان
عرفية لادائمة في البعض) والعرفية اللادائمة في البعض قضيّة مركبة من عرفيه عامه
كلية ومطلقة عامة جزئية ، أما العرفيه العامه فهى الجزء الاول وأما المطلقة العامة
الجزئية فهى مفهوم اللادوام في البعض وإذا عرفت ذلك فنقول الخاصتان ينعكسان
الى العرفيه العامه المقيدة بالادوام في البعض لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشيء
من ج ب مادام ج لاداً ما صدق لاشيء من ب ج مادام ب لاداً ما في البعض أما صدق
العرفيه العامه وهى لاشيء من ب ج مادام ب ، فليكونها لازمة للعامتين ولازم العام
لازم الخاص وأما صدق اللادوام في البعض فلانه لو لم يصدق بعض ب ج
بالفعل لصدق لاشيء من ب ج دائماً وينعكس الى لاشيء من ج ب دائماً وقد
كان كل ج ب بالفعل بمحكم لادوام الاصل وانما لم تنعكسا الى العرفيه العامه
المقيدة بالادوام في الكل لان اللادوام في السالبتين السالبتين اشارة الى
مطلقة عامة موجبة كلية والموجبة الكلية تنعكس جزئية تأمل (والبيان في الكل)
أي بيان انعكاس جميع القضايا المذكورة في الموجبة والسالبة (أن تقيض
العكس مع الاصل ينتج المحال) وهذا البيان يسمى بالخلاف وهو اثبات المطلوب
بإبطال تقويضه على ما سيبحث في القياس . وحاصله أنه لو لم يصدق العكس لصدق
تقيضه وهو مع الاصل ينتج المحال كما ذكرنا غير مرة والمحال ناشئ من
تقيض العكس فيلزم صدق العكس (ولا عكس للبواق) من القضايا وهى :

بالتنقيض .

الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة وانما لم تنعكس هذه القضايا (بالتنقيض) أى بسبب النقض الوارد على الانعكاس وذلك لأن الوقتية أخص تلك القضايا المذكورة وهى لا تنعكس فلا تنعكس القضايا المذكورة لأنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم أما أن الوقتية أخص القضايا المذكورة فيظهر بأدنى تأمل وأما أنها لا تنعكس فلصدق قولنا لاشئ من القمر بمنخسف وقت التربع لا دائماً مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات وأما أنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم فلا نلوانعكس الأعم لا ننعكس الأخص لان العكس لازم للقضية وللازم الأعم لازم الأخص . واعلم أن القضايا الموجهة الكلية كانت أو جزئية تنعكس موجبة جزئية . إلا الممكنتين فانهما لا ينعكسان على مذهب الشيخ وأما السوالب فان كانت كلية فست منها تنعكس وهى الدائمات والعامتان والخاصتان وسبع منها لا تنعكس وهى الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة وإن كانت جزئية فلا تنعكس منها إلا المشروطه والعرفيه الخاصتان فقط فانهما ينعكسان عرفيه خاصه . والبيان فى انعكاس هاتين القضيتين هو الافتراض وذلك طريق آخر فى اثبات العكس ومحصله فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصفى الموضوع والحمول . عليه ليحصل مفهوم العكس وسند كر لهذا البحث زيادة تحقيق فى عكس التنقيض . فان قلت قد ذكر المصنف فى أول الفصل أن السالبة الجزئية لا تنعكس وأنت صرحت بانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية قلت أراد المصنف بعدم انعكاس السالبة الجزئية انها لا تنعكس بحسب الكم ونحن ثبت انعكاسها بحسب الجهة فلا تضاد ويدل على صحة هذا التوجيه قول المصنف واما بحسب الجهة ويمكن ان يقال معنى قوله والسالبة الجزئية لا تنعكس اي لا يلزمها العكس لزوماً كلياً وذلك يتحقق بعدم انعكاسها فى صورة واحدة فقط ولا يقتضى عدم انعكاسها مطلقاً .

فصل

عَكْسُ النَّقِيضِ تَبْدِيلُ نَقِيضِي الطَّرْفَيْنِ مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ
وَالْكَيْفِ ، أَوْ جَعْلُ نَقِيضِ الثَّانِي أَوَّلًا مَعَ مُخَالَفَةِ الْكَيْفِ .
وَحُكْمُ الْمُوجِبَاتِ هُنَا حُكْمُ السُّؤَالِ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِي ،

فصل في عكس النقيض الموافق والمخالف

(عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين) بأن يجعل نقيض الجزء الاول
ثانيا ونقيض الجزء الثاني أولا (مع بقاء الصدق والكيف) فقولنا كل ج ب
ينعكس بعكس النقيض إلى كل ما ليس ب ليس ج وهذا على رأي المتقدمين
(أو جعل) بالرفع عطف على قوله تبديل أى عكس النقيض أما تبديل نقيض
الطرفين مع بقاء الصدق والكيف على ما اختاره المتقدمون أو جعل (نقيض)
الجزء (الثاني أولا) وعين الاول ثانيا (مع مخالفة الكيف) وبقاء الصدق على
رأي المتأخرين فقولنا كل ج ب ينعكس عندهم إلى لا شيء مما ليس ب ج وقوله
عرفت معنى بقاء الصدق والكيف في العكس المستوي فلا نعيده . وأما معنى
مخالفة الكيف فهو أن الأصل إن كان موجبا كان العكس سالبا وإن كان سالبا
فوجبا وعليك بتصفح المثل لتطلع على حقيقة المقال (وحكم الموجبات ههنا) أى
في عكس النقيض (حكم السؤالب في العكس المستوي) أى وبالعكس حتى أن
الموجبة الكلية ههنا تنعكس موجبة كلية والجزئية لا تنعكس مطلقا والسالبة كلية
كانت أو جزئية تنعكس جزئية . واعلم أن هذا الحكم والذي سيجيء بعده إنما
هو في عكس النقيض على رأي المتقدمين لا المتأخرين وإنما لم يذكر عكس
النقيض المعتبر عند المتأخرين إما لأن عكس النقيض بالمعنى الذى ذكره المتأخرون
غير مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في حواشيه وإما لأن حكم

وَالْيَسَانُ الْبَيَانُ وَالنَّقْضُ النَّقِيزُ ، وَبَيْنَ انْعِكَاسِ الْخَاصَتَيْنِ مِنَ
الْمَوْجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ وَالسَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ ثَمَّةٌ إِلَى الْعُرْفِيَّةِ الْخَاصَةِ .

القضايا في عكس النقيض المعبر عند المتأخرين ليس كحكمها في المستوى فلو شرع
فيه لاحتاج الى تطويل الكلام إذ لا يمكنه الاحالة على العكس المستوي فلهذا
تركه اهتماماً بشأن الاختصار واحتراراً عن التطويل والاكثر (والبيان) في
انعكاس القضايا بعكس النقيض هو (البيان) المذكور في انعكاسها بالعكس
المستوي من غير فرق (و) كذا (النقض) الوارد على انعكاس القضايا ههنا
هو (النقض ^(١)) الوارد على انعكاسها ثمة فكل قضية تنعكس في العكس المستوي
بدليل تنعكس هذه القضية في عكس النقيض بعين ذلك الدليل ركل قضية لم
تنعكس ثمة بسبب نقض لم تنعكس هنا أيضاً بسبب ذلك النقض عليك الاعتبار
والامتحان فيما أعطيناك من القانون الكلي لكن لا تغفل عما ذكرنا من أن
حكم الموجبات ههنا حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس (وبين انعكاس
الخاصتين من الموجبة الجزئية) ههنا (و) من (السالبة الجزئية ثمة) أي في
العكس المستوي (الى العرفية الخاصة) ببيان آخر غير البيان المذكور في العكس
المستوي . وحاصل المعنى أنه قد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هنا :
أي في عكس النقيض وانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية ثمة أي في العكس
المستوي الى العرفية الخاصة لكن البيان في انعكاسهما غير البيان الذي ذكره
المصنف في العكس المستوي وهو الخلف بل البيان هنا هو الافتراض الذي
ذكرت ثمة منه قبل الشروع في عكس النقيض شيئاً ، ولنبين ذلك في
العكس المستوي أولاً ثم في عكس النقيض ثانياً فنقول إذا صدق
بالضرورة أو دائماً ليس بعض (ج ب) ما دام (ج) لا دائماً صدق

(١) (قول المصنف والنقيض النقيض) النسخة التي كتب عليها الدسوقي بلفظ
النقيض متناً وشرحا والتي كتب عليها العطار بلفظ النقض متناوشرجا وهي الحق .

فصل فى القياس

دائماً ليس بعض (ب ج) مادام ب لا دائماً لأننا نفرض الموضوع وهو بعض (ج د) (د ج) وهو ظاهر و - دب بحكم لا دوام الأصل لأن مفهوم اللادوام أن بعض (ج ب) بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض (د) (د ب) بحكم اللادوام وليس (د ج) مادام (ب) وإلا لكان (د ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف وإذا صدق الباء والجيم على (د) وتنافيا فيه أى متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى كان (ب) لم يكن (ج) صدق ليس بعض (ب ج) مادام (ب) وهو الجزء الأول من العكس ولما صدق على (د) أنه ج بالفعل صدق بعض (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئه ، هذا فى انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية بالعكس المستوي وأما انعكاسهما من الموجبة الجزئية بعكس النقيض فبيناها بالطريق المذكور أن يقال إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لا دائماً فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لا دائماً لأننا نفرض الموضوع د د ليس (ب) بالفعل بحكم اللادوام فى الأصل لأن مفهوم اللادوام أن بعض (ج) ليس هو (ب) بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض (د) (د) ليس (ب) بحكم اللادوام و (د) ليس (ج) مادام ليس (ب) وإلا لكان (ج) حين هو ليس (ب) فيكون ليس (ب) مادام (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف و (د ج) بالفعل وهو ظاهر وإذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وأنه ليس (ج) مادام ليس (ب) صدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس ب وهذا هو الجزء الأول من العكس ولما صدق على (د) أنه (ج) بالفعل فبعض ما ليس (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزأيه .

فصل فى القياس

ولما فرغ من مبادي التصديقات شرع فى مقاصدها وهى القياس فقال

القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر ،

(القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر) فالقول ^(١) وهو المفهوم المركب العقلي أو المفروض جنس يشمل القياس وغيره من القضية البسيطة والمركبة والاستقراء والتثليل وقياس المساواة وقوله مؤلف من قضايا يخرج القضية البسيطة

(١) (قول الشارح فالقول الخ) أشار الشارح الى أن التعريف مشتمل على جنس وهو قول وفصول ثلاثة الاول قوله مؤلف من قضايا وخارج به القضية البسيطة والثاني قوله يلزمه قول آخر وخارج به الاستقراء الناقص والتثليل لافادتهما الظن . والثالث قوله لذاته وخارج به قياس المساواة . وأورد على هذا التعريف أولاً أنه غير مانع لدخول القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها . وأجاب الشارح بأنها خرجت بالقيد الاول اذ هي قضية واحدة مستقلة بالايجاب أو السلب والادوام تابع لها ، وأجاب العطار بأنها على فرض أنها قضيتان خرجت بقيد التأليف اذ هو ارتباط خاص يحدث عنه جزء صوري ينشأ عنه هذا الاستلزام والقضية المركبة ليست كذلك فان كل واحدة على حياها مستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها ، وأيضاً لزوم المقدمات للنتيجة انما هو بالحركة الفكرية الواقعة في الترتيب ، وهذا المعنى مفقود في لزوم عكس المركبة فانه بحسب الواقع ونفس الامر بدليل أننا نعلم قضايا ولا يخطر ببالنا عكسها ولا عكس نقيضها اذ باختصار وهو كلام حتى يجب الحرص عليه . وثانياً : أنه غير جامع لخروج غير البرهاني كالحطاب والجدلي مما يفيد الظن اذ لا يلزمه قول آخر كالاستقراء والتثليل . وأجيب بأن ظنيتهما من جهة ظن المقدمات وأما النتيجة فلازمة للمقدمات من جهة اندراج الحد الاصغر في الاكبر ولا كذلك الاستقراء والتثليل لفقد الصورة فيهما ولذا لو ردا الى القياس المنطقي لكنا منه بأن يقال النيزد مسكر وكل مسكر حرام ينتج النيزد حرام ، ويقال في الاستقراء الحيوان أنواعه كثيرة وكل أنواعه تحرك فكها الاسفل عند المضغ ينتج الحيوان يحرك فكها الاسفل عند المضغ اذ المدار على تسليم المقدمات ، وبما ذكرنا تعلم أن الاستقراء والتثليل والقضية المركبة والبسيطة خرجت بالقيد الاول وهو قوله مؤلف من قضايا والشارح لم يخرج به الا البسيطة وان قياس المساواة يخرج بالقيد الثاني وهو قوله يلزمه لذاته الخ اه

قِيَانٌ كَانَ مَذْكُورًا فِيهِ بِمَادَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ فَاسْتِثْنَائِيٌّ ،

المستلزمة لعكسها أو عكس تقيضها فانها ليست مؤلفة وقوله يلزمه يخرج الاستقراء
الغير التام والتمثيل فانهما وإن كانا مؤلفين من القضايا ولكن لا يلزمها قول آخر
لكونها ظنين كما سيجيء وقوله لذاته يخرج قياس المساواة وهو ما يتركب من
قضيةتين متعلق محمول أولاهما يكون موضوع الاخرى كقولنا مساواة (ب و ب)
مساواة (ج) فانه يستلزم أن يكون مساويا (ج) لكن لذاته بل بواسطة مقدمة
أجنبية هي أن كل مساوي المساوي مساو ، ولهذا لم يتحقق ذلك الاستلزام إلا
حيث تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كقولنا نصف ب و ب نصف ج لم يلزم منه
أن يكون ا نصف ج لأن نصف النصف لا يكون نصفًا . بقى أنه يدخل في التعريف
القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس تقيضها فان المراد بالقضايا مافوق قضية
واحدة وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن اللهم إلا أن يقال المراد بالقضايا هي
القضايا المستقلة التي عبر فيها عن الحكم الايجابي والسلبي بعبارة مستقلة والقضية
المركبة ليست كذلك إذ لم يعبر فيها عن الحكم الايجابي والسلبي بعبارة مستقلة
بل عبر بالادوام واللا ضرورة فعلى هذا يكون التعريف مانعا ، ثم المراد بالقول
الآخر هو النتيجة ومعنى آخريتها ألا تكون إحدى مقدمتي القياس الاقتراني
والاستثنائي لا أن لا تكون جزأ من إحدى المقدمتين وإنما اشترط الآخريه إذ
لولاها لكان إما هذيانا أو مصادرة على المطلوب مشتملا على الدور المهرب منه
ثم القياس ينقسم إلى اقتراني واستثنائي لأن القول الآخر إما أن يكون مذكورا
في القياس بمادته وهيئته أولا (فان كان) القول الاخر أي النتيجة (مذكورا فيه)
أي في القياس (بمادته) أي طرفيه (وهيئته) أي صورته (فاستثنائي) أي كقولنا
إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
فالقول الآخر . وهو النهار موجود مذكور في القياس بمادته وهيئته . وفي العبارة

وَالَا فَاقْتَرَانِي . حَمَلِيَّ أَوْ شَرَطِيَّ ، وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ مِنْ
الْحَمَلِيَّ يُسَمَّى أَصْغَرَ ، وَحَمُولُهُ أَكْبَرَ ، وَالْمُكَرَّرُ أَوْسَطُ ،
وَمَا فِيهَا الْأَصْغَرُ

يبحث لانا لو قلنا في المثال لكن الشمس ليست بطالعة ينتج النهار ليس بموجود
وحينئذ لم يصدق التعريف عليه اعدم ذكر النتيجة بمادتها وهيئتها في القياس بل
المذكور فيه نقيض النتيجة ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقية أن القياس
الاستثنائي هو ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل في العبارة (١)
سهو من الناسخ أو تسامح من المصنف ، وإنما سمي استثنائيا لاشتماله على أداة
الاستثناء وهي لكن (وإلا) أي وان لم يكن القول الآخر مذكورا فيه بمادته
وهيئة (فاقتراني) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم
محدث فالقول الآخر وهو كل جسم محدث ليس مذكورا في القياس بهيئته ويسمى
اقترايا لاقتران الحدود فيه وتستعرف الحدود بعد ذلك ، ثم الاقتراي إما (حملي) ،
إن تركيب من الخليات (أو شرطى) ان لم يتركب منها . ولما فرغ من تعريف
القياس وتقسيمه إلى قسمين شرع في الاقسام ابتداء بالاقتران المركب من الخليات
وهو يشتمل على حدود ثلاثة موضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما في المقدمتين
فقال (وموضوع المطلوب من الحملي يسمى) حدا (أصغر) لانه في الغالب أقل أفرادا
من المحمول (ومحموله) يسمى حدا (أكبر) لانه في الغالب أكثر أفرادا من
الموضوع (والمكرر) بينهما في مقدمتي القياس يسمى حدا (أوسط) لتوسطه بين
طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور (وما) أي والمقدمة التي (فيها الأصغر)

(١) (قول الشارح في العبارة الخ) لاسهو ولا تسامح فان ذكر المادة والهيئة
في الاستثنائ معناه أن تكون صورة النتيجة بترتب طرفيها موجودة فيه سواء
استثنى عين المقدم فأتج عين التالي أو نقيض الثاني فأتج نقيض المقدم والمصنف
لا يجب عليه أن يجارى المناطق في عباراتهم اه مصححه .

الصُّغْرَى ، والأَكْبَرُ الكُبْرَى ، والهيئةُ سُكْلًا .

والأَوَسَطُ إمَّا مَحْمُولُ الصُّغْرَى مَوْضُوعُ الكُبْرَى ، وَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ ، أَوْ مَحْمُولُهُمَا فَالثَّانِي ، أَوْ مَوْضُوعُهُمَا فَالثَّلَاثُ ، أَوْ عَكْسُ الْأَوَّلِ فَالرَّابِعُ .

وَيَشْتَرِطُ فِي الْأَوَّلِ إِجَابُ الصُّغْرَى ، وَفِعْلِيَّتُهَا ، وَكَلْبِيَّةُ الكُبْرَى لِيَنْتِجَ

تسمى (الصغرى) لأنها ذات الأصغر وصاحبته (ر) التي فيها (الأكبر) تسمى (الكبرى) لأنها ذات الأكبر (والهيئة) الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى (سكلاً و) هو منحصرة في أربعة إذ (الأوسط) إما محمول الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل الأول (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث (أو محمولهما) أي محمول الصغرى والكبرى (فالثاني) أي فالشكل الثاني كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان فلا شيء من الإنسان بجماد (أو موضوعهما فالثالث) أي فالشكل الثالث كقولنا كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (أو عكس الأول) . بأن يكون الأوسط موضوع الصغرى محمول الكبرى (فالرابع) أي فالشكل الرابع كقولنا كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق وإنما وضعت هذه الأشكال على هذا الترتيب لأن الشكل الأول بديهى الاتحاج أقرب إلى الطبع من سائر الأشكال فلذلك وضع أولاً ثم الشكل الثاني لمشاركته الأول في أشرف مقدمتيه وهى الصغرى المشتملة على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول ثم الثالث لمشاركته الأول في أخس مقدمتيه وهى الكبرى ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الأول أصلاً (ويشترط في) الشكل (الأول) بحسب الكيف (إيجاب الصغرى و) بحسب الجهة (فعليتها) بأن تكون الصغرى غير الممكنتين (و) بحسب الكم (كلية الكبرى) بأن يكون موضوعها كلياً (لينتج) هذه علة

المُوجِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْمُوجِبَتَيْنِ ، وَمَعَ السَّالِبَةِ السَّالِبَتَيْنِ بِالضَّرُورَةِ .

غائيهِ أي الغرض من وضع الشكل الاول والاشتراط في صفراء وكبراء أن ينتج
الصغريان (الموجبتان) الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة) الكلية النتيجة
(الموجبتين) كلية وجزئية فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية
تنتج الموجبة الكلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا والصغرى الموجبة
الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الجزئية كقولنا بعض ج ب
وكل ب ا فبعض ج ا (ومع السالبة) عطف على قوله مع الموجبة أي الصغريان
الموجبتان إما مع الكبرى الموجبة الكلية وإما مع الكبرى السالبة الكلية
فالاول ينتج الموجبتين كلية وجزئية، والثاني ينتج (السالتين) كلية وجزئية
(بالضرورة) متعلق بقوله لينتج أي الانتاج في هذا الشكل ضروري لا يحتاج
إلى دليل بخلاف سائر الاشكال فان الانتاج فيها اما بواسطة الخلف أو غيره كما
سيجيء وتفصيل قوله مع السالبة السالتين أن الصغرى الموجبة الكلية مع
الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا
شيء من ج ا والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا . والحاصل ان الصغرى في
هذا الشكل لا تكون الا موجبة أعم من أن تكون كلية أو جزئية والكبرى لا تكون
الا كلية أعم من أن تكون موجبة أو سالبة فتكون الضروب المنتجة أربعة
حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبرىين السكيتين لكن القياس
يقضى ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبرىات
المحصورات الاربع الا أن اشتراط إيجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب
الصغريين السالتين في الكبرىات الاربع واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة
حاصلة من ضرب الكبرىين الجزئيتين في الصغريين الموجبتين فبقيت الضروب

وفى الثمانى اختلافهما فى الكيف ، وكلية الكبرى ، إما مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبه الكبرى ، وكون الممكنة مع ضرورة أو كبرى مشروطة لينتج الكلّيتان سالبه كلية ، والمختلفتان فى الكم أيضاً سالبه جزئية ،

النتيجة أربعة والأمثلة مذكورة (و) يشترط (فى) الشكل (الثانى) بحسب الكيفية (اختلافهما) أى اختلاف الصغرى والكبرى (فى الكيف) بأن تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة (و) بحسب الكمية (كلية الكبرى) بأن يكون موضوعها كلياً ، وأما بحسب الجهة فيشترط فيه شرطان كل واحد منهما أحد الأمرين . الشرط الأول أن يكون (إما مع دوام الصغرى) بأن تكون الصغرى ضرورة أو دائمة (أو انعكاس) بالجر عطف على قوله دوام أى إما أن يكون مع دوام الصغرى أو انعكاس (سالبه الكبرى) بأن تكون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وهى ستة الدائمات والعامتان والخاصتان (و) لشرط الثانى (كون الممكنة) مستعملة إما (مع ضرورة أو كبرى مشروطة) عامه أو خاصة فالممكنه ان كانت صغرى لاتستعمل إلا مع ضرورة أو مشروطة عامه أو خاصة وان كانت كبرى لاتستعمل إلا مع ضرورة فقط (لينتج) الصغرى والكبرى (الكلّيتان) أى الموجبه والسالبه (سالبه كلية) كقولنا فى الصغرى الموجبه الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كل ج ب ولاشئ من ا ب فلاشئ من ج ا وهذا الضرب الأول من هذا الشكل وفى الصغرى السالبه الكلية مع الكبرى الموجبه الكلية لاشئ من ج ب وكل ا ب فلاشئ من ج ا وهذا هو الضرب الثانى منه (والمختلفتان فى الكم أيضاً سالبه جزئية) فقوله والمختلفتان عطف على قوله الكلّيتان وقوله سالبه جزئية عطف على قوله سالبه كلية فيكون من باب العطف على معمولى عامل واحد . والحاصل أن الصغرى والكبرى إما متفقتان فى الكم بأن يكونا كليتين أو مختلفتان فى الكم بأن تكون

بالخلف ، أو عكس الكبرى ، أو الترتيب ثم النتيجة .

إحداها كلية والأخرى جزئية فان كانتا منفتحتين فالنتيجة سالبة كلية كما مر وإن كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا فى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض ج ب وثأ شئ من ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الثالث وفى الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ا وهو الضرب الرابع . واعلم أن الضروب المنتجة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كما ذكرت بأمثالها ، لكن القياس يقتضى ستة عشر كما ذكرنا فى الشكل الأول الا ان اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى أسقط ثمانية واشتراط كلية الكبرى أربعة فبقيت الضروب المنتجة أربعة ثم هذه الضروب . انما تنتج (بالخلف أو عكس الكبرى أو) عكس (الترتيب ثم) عكس (النتيجة) أما الخلف فى هذا الشكل فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس ^(١) فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما

^(١) (قول الشارح صغرى القياس الخ) أى من الشكل الأول ، وفى كلامه حذف تقديره ويجعل كبراه كبرى الشكل الثانى فينتظم الخ ، واعلم أن الشارح لم يقيم دليل الخلف الا على الضرب الأول من ضروب الشكل الثانى ونحن نقيمه على باقىها فنقول فى الضرب الثانى وهو لاشئ من الجماد بحيوان وكل إنسان حيوان ينتج لاشئ من الجماد بانسان ، لو لم يصدق هذا الصدق نقيضه وهو بعض الجماد انسان ، واتضمنه الى كبرى الأصل هكذا بعض الجماد انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الجماد حيوان وهو نقيض صغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد إنما جاء من نقيض النتيجة فهى حق وفى الضرب الثالث وهو بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجماد بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجماد لو لم يصدق هذا الصدق نقيضه وهو كل حيوان جماد وتضمنه الى كبرى الأصل هكذا كل حيوان جماد ولا شئ من الجماد انسان ينتج لاشئ من الحيوان بانسان وهو نقيض صغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد إنما جاء من نقيض النتيجة فهى حق ، وفى الضرب الرابع وهو بعض الحيوان ليس

يناقض الصغرى فيقال في الضرب الاول من هذا الشكل مثلاً لو لم يصدق لاشيء من ج ا لصدق نقيضه وهو بعض ج ا فتضمنه الى كبرى القياس هكذا بعض ج ا ولا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب وقد كانت الصغرى كل ج ب هذا خلف وهو يلزم من نقيض النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق وانما قلنا يلزم الخلف من نقيض النتيجة لأنه لا يلزم من صورة القياس إذ هي على صورة الشكل الاول فتعين أن يلزم من المادة ^(١) وليس من الكبرى لأنها مفروضة الصدق فانحصر في أن يكون من نقيض انتيجته وأما عكس الكبرى فهو أن تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج بديهية كما يقال في الضرب الاول أيضاً كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج من الشكل الاول لاشيء من ج ا وهو المطلوب وأما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو أن تعكس الصغرى ثم تجعل الكبرى وكبرى القياس صغرى فينتظم قياس على هيئته الشكل الاول منتج لما يتمكس الى المطلوب كما يقال في الضرب الثاني من هذا الشكل كل

بإنسان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ليس بناطق ، لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو كل حيوان ناطق وتضمنه الى كبرى الأصل هكذا كل حيوان ناطق ، وكل ناطق انسان ينتج كل حيوان وهو نقيض صغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد انما جاء من نقيض النتيجة فهي حق .

(١) (قول الشارح المادة) أى المقدمة الصغرى التى هى نقيض النتيجة . واعلم أننى وجدت ابن سعيدي حاشيته على هذا الكتاب قد وضع جداول رسم فيها ضروب ماعدا الشكل الأول المنتجة وبين أدلة الاتاج بكيفية مهمة غير محررة وغير مرتبة بترتيب المتن والشرح بالرغم من مدحه لها بما لم يسبق به فاضطرت ازاء ذلك وازاء ما في الشرح والحواشي من الالهال والالجال لرسمها في جداول أربعة بكيفية سهلة مرتبة بترتيب المتن والشرح لم أنرك ما تركوه ولم أجمل ما أجملوه حتى خرجت من بين فرث ودم ابنا خالصا ساتعا للشاربين ، وما أبرى نفسى فاني سقيم ، وفوق كل ذى علم عليم والله المأمول أن يمنحها بالقبول ، وهامى تناديك فأجها بملء فيك .

وَفِي الثَّالِثِ إِيجَابُ الصَّغْرَى ، وَفِعْلِيَّتُهَا ، وَمَعَ كَلِّيَّةِ إِحْدَاهُمَا ،
لِيُنتِجَ الْمُوجِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكَلِّيَّةِ أَوْ بِالْعَكْسِ مُوجِبَةً
جُزْئِيَّةً ،

أ ب ولا شيء من ب ج ينتج من الشكل الأول لاشيء من أ ج وينعكس إلى
لا شيء من ج أ وهو المطلوب وهذا معنى قوله ثم عكس النتيجة واعلم أن الضرب
الأول والثالث يمكن بيان انتاجهما بالخلف وبمعكس الكبرى ولا يمكن بعكس
الترتيب لأنه إذا عكس الترتيب وقعت السالبة صغرى والسالبة لاتصلح لصغروية.
الشكل الأول وأيضاً يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى والجزئية
لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، والضرب الثاني يمكن بيان انتاجه بالخلف
وبمعكس الترتيب لا بمعكس الكبرى لأنها لا يجابها لاتنعكس الا جزئية والجزئية
لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيان انتاجه
بمعكس الكبرى لأنها لا يجابها لاتنعكس الا جزئية وهي لاتصلح لكبروية
الشكل الأول ولا بمعكس الترتيب لأن الصغرى سالبة جزئية وهي لاتنعكس
وعلى تقدير انعكاسهما لاتقع في كبرى الشكل الأول بل بالخلف وهو ظاهر وكذا
الانتاج في ضروب الشكل اثنالث والرابع اما بالخلف أو بمعكس الكبرى أو
الصغرى أو الترتيب كما سيأتي لكن في بعض الضروب يمكن بيان الانتاج باثنين
منها فصاعداً وفي بعضها لاكل ذلك يظهر بالتأمل (و) يشترط (في) الشكل
(الثالث) بحسب الكيف (إيجاب الصغرى و) بحسب الوجه (فعليتها و) بحسب
الكم أن يكون (مع كليهما) أي احدى المقدمتين من الصغرى والكبرى.
(لينتج) الصغريان (الموجبتان) أي السكليه والجزئية (مع) الكبرى (الموجبه
السكليه أو بالعكس) أي الصغرى الموجبه السكليه مع الكبرى الموجبه الجزئية (موجب
جزئية) مفعول لينتج وفي العبارة تسامح لأن قوله بالعكس يفهم منه أن يكون
الكبريان الموجبتان مع الصغرى الموجبه السكليه وحينئذ يحصل ضربان الأول

أَوْ مَعَ السَّالِبَةِ الْكَلْبِيَّةِ أَوْ الْكَلْبِيَّةِ مَعَ الْجُزْئِيَّةِ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ ،
بِالْخُلْفِ ، أَوْ عَكْسِ الصَّغْرَى ، أَوْ عَكْسِ

الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية والثاني الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية لكن الضرب الأول داخل في قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية فتعين أن يراد به الضرب الثاني فقط أي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية على ما فسرناه بذلك ولا يخفى أن قوله بالعكس يفهم منه الضربان فاطلاقه وإرادة ضرب واحد يكون تسامحاً فالفهم من قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية أو بالعكس ثلاثة أضرب منتجة للموجة الجزئية الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثاني الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا (أو مع السالبة) عطف على قوله مع الموجبة أي لينتج الصغريان الموجبتان مع الكبرى السالبة (الكلية أو) تنتج الصغرى الموجبة (الكلية مع الكبرى السالبة) (الجزئية سالبة جزئية) فهذه ثلاثة أضرب منتجة للسالبة الجزئية الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الثاني الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا ففروب الشكل الثالث بحسب الواقع ستة والقياس يقتضى ستة عشر لكن اشتراط إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين أسقط ماعدا الستة ثم الضروب الستة إنما تنتج (بالخلف أو عكس الصغرى أو عكس

الترتيب ثم النتيجة .

وفي الرابع إيجابهما مع كلية الصغرى أو اختلافهما مع كلية
إحداهما ، لينتج الموجبة الكلية مع الأربع والجزئية مع

الترتيب ثم (عكس) (النتيجة) أما الخلف في هذا الشكل فهو أن يؤخذ نقيض
النتيجة ويجعل كبرى وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينتظم منها قياس على
هيئة الشكل الأول منتج لما ينافي الكبرى فيقال في المثال الأول مثلاً لولم يصدق
بعض ج ا لصدق لا شيء من ج ا فكل ب ج ولا شيء ج ا لينتج لا شيء من
ب ا وقد كان كبرى القياس كل ب هذا خلف ، وأما عكس الصغرى فهو أن
تمكس الصغرى ايرتد إلى الشكل الأول فينتج النتيجة الأولى المطلوبة بديهية
كقولنا في المثال الثاني بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا وأما عكس الترتيب
في هذا الشكل فهو أن تمكس الكبرى أولاً ثم يجعل الكبرى صغرى والصغرى
كبرى فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما ينعكس إلى النتيجة كقولنا
في المثال الثالث مثلاً بعض ا ب وكل ب ج فبعض ا ج وينعكس إلى بعض ج ا
وإنما قال في هذا الشكل بعكس الصغرى وفي الشكل الثاني بعكس الكبرى
لأن هذا الشكل إنما يرتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى والشكل الثاني إنما
يرتد بعكس الكبرى وذلك ظاهر (و) بشرط (في) الشكل (الرابع) بحسب
الكيفية والكيفية أحد الأمرين إما (إيجابهما) أى إيجاب الصغرى والكبرى
(مع كلية الصغرى أو اختلافهما) بالرفع عطف على قوله إيجابهما أى شرط الشكل
الرابع بحسب الكيفية والكيفية أحد الأمرين إما إيجاب الصغرى والكبرى مع كلية
الصغرى وإما اختلافهما في الكيف (مع كلية أحدهما لينتج) الصغرى (الموجبة
الكيفية مع) الكبريات (الأربع) ولينتج الصغرى الموجبة (الجزئية مع) الكبرى

السَّالِبَةُ الْكَلِيَّةُ وَالسَّالِبَتَانِ مَعَ الْمَوْجِبَةِ الْكَلِيَّةِ ، وَكِلْتَاهُمَا مَعَ الْمَوْجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ مُوَجَّهَةٌ جُزْئِيَّةٌ ، لَمْ يَكُنْ سَلْبٌ وَإِلَّا فَسَالِبَةٌ ،

(السالبه الكليه) ولينتج الصغريان (السالبتان) أي الكليه الجزئيه (مع) الكبرى (الموجبه الكليه و) لينتج (كلتاها) أي الصغريان للسالبتان الكليه والجزئيه (مع) الكبرى (الموجبه الجزئيه) وفي قوله كلتاها غلط فاحش لان الصغرى السالبه الجزئيه مع الكبرى الموجبه الجزئيه غير معتبر لاختلاف مقدمتيه مع عدم كليه إحداهما فلا يوجد فيه ما اشترط في هذا الشكل من ايجاب المقدمتين مع كليه الصغرى أو اختلافهما مع كليه إحداهما وأظن أنه تصحيف والعبارة الصحيحه أن يقال وكلتيهما أي كليه السالبتين مع الموجبه الجزئيه أي السالبه الكليه مع الموجبه الجزئيه ولعل هذا الغلط نشأ من الناسخ وإلا فالمنصف أعظم شأنًا من أن يذهب عليه مثل السهو الصريح (موجبه جزئيه) منصوب على أنه مفعول لينتج أي ضروب هذا الشكل تنتج موجبه جزئيه (ان لم يكن) في المقدمتين (سلب وإلا) أي وان كان في المقدمتين سلب (فسالبه) أي ينتج سالبه إما كليه أو جزئيه فالصغرى الموجبه الكليه مع الكبرى الموجبه الكليه ينتج موجبه جزئيه كقولنا كل ب ج وكل اب فبعض ج ا والصغرى الموجبه الكليه مع الكبرى الموجبه الجزئيه تنتج موجبه جزئيه كقولنا كل ب ج وبعض اب فبعض ج ا والصغرى الموجبه الكليه مع الكبرى السالبه الكليه تنتج سالبه جزئيه كقولنا كل ب ج ولا شيء من اب فبعض ج ليس ا والصغرى الموجبه الكليه مع الكبرى السالبه الجزئيه تنتج سالبه جزئيه كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا فهذه أربعة ضروب مفهومه من قوله لنتج الموجبه الكليه مع الأربع وأما الضروب الباقية المنتجه فأربعة أيضا مفهومه من قوله والجزئيه مع السالبه الكليه والسالبتان مع الموجبه الكليه والسالبه الكليه مع الموجبه الجزئيه . وتفصيله ان الصغرى الموجبه الجزئيه مع الكبرى السالبه الكليه تنتج سالبه جزئيه

بالخلف ، أو بعكس الترتيب ثم النتيجة ، أو بعكس المقدماتين ،
أو بالرد إلى الثاني بعكس الصغرى ، أو الثالث بعكس الكبرى .

كقولنا بعض ب ج ولا شيء من اب فبعض ج ليس ا والصغرى السالبة الكلية
مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل اب
فلا شيء من ج ا والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة
جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل اب فبعض ج ليس ا والصغرى السالبة
الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية تنتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج
وبعض اب فبعض ج ليس ا . ثم هذه الضروب الثمانية إنما تنتج (بالخلف) وهو
في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم إلى احدي المقدمات لينتج ما ينعكس
إلى نقيض^(١) المقدمة الاخرى ففي بعض الضروب يجعل نقيض النتيجة كبرى
وصغرى القياس صغرى لينتج ما ينافي الكبرى وفي بعضها يجعل نقيض النتيجة
صغرى وكبرى القياس كبرى لينتج ما ينافي الصغرى (أو بعكس الترتيب)
ليرتد إلى الشكل الأول (ثم عكس) (النتيجة) كما يقال في المثال الاول مثلا كل
اب وكل ب ج فكل ج ا وينعكس إلى المطلوب وهو بعض ج ا (أو بعكس
المقدمتين) وهو أن تعكس الصغرى ثم الكبرى بالعكس المستوي ليرتد إلى
الشكل الاول وينتج المطلوب كما يقال المثال الثالث مثلا بعض ج ب ولا شيء
من ب ا فبعض ج ليس ا (أو بالرد إلى) الشكل (الثاني بعكس الصغرى) وهو
أن تعكس الصغرى فقط بالعكس المستوي ليرتد إلى الشكل الثاني وينتج المطلوب
كما يقال في المثال السابع مثلا بعض ج ليس هو ب وكل اب فبعض ج ليس ا
(أو) بالرد إلى الشكل (الثالث بعكس الكبرى) فقط ليرتد إلى الشكل الثالث
كما يقال في المثال الرابع مثلا كل ب ج وبعض ب ليس هو ا فبعض ج ليس هو ا .
وتسهيلا على الطلاب وضعنا جداول الاشكال كلا على حدته وهاك بيانهم
^(١) (قول الشارح إلى نقيض الخ) الاول إلى منافي المقدمة الاخرى سواء كان
نقيضا أولا كما يأتي اه .

جدول رقم ١ - الشكل الثاني

أدلة الإنتاج كي يرد الأول			ضروبه المنتجة	
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الكبرى	الخلف لينتج ما يناقض الصغرى	نتيجته	الأول
لا لأن كبراه سالبة وهي لا تصلح لصغروية الأول	نعم لأنها بعد عكسها تصلح لكبروية الأول	نعم يؤخذ نقيض النتيجة ثم يجعل صغرى لكبرى الأصل	لا شيء من الإنسان بحجر	كل إنسان يوان ولا شيء من الحجر بحيوان
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الكبرى	الخلف	نتيجته	الثاني
نعم بأن تعكس صغرى الأصل وتجعلها كبرى وكبراه صغرى	لا لأنها تصبح بعد عكسها جزئية وهي لا تصلح لكبروية الأول	نعم كما ذكرنا في الأول	لا شيء من الحجر بانسان	لا شيء من الحجر يوان وكل إنسان حيوان
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الكبرى	الخلف	نتيجته	الثالث
لا لأن كبراه سالبة وهي لا تصلح لصغروية الأول	نعم لما ذكرنا في الأول	نعم كما ذكرنا في الضرب الأول	بعض الحيوان ليس بحجر	بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر بانسان
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الكبرى	الخلف	النتيجة	الرابع
لا لأن صفراء لا تنعكس ولا تصلح لكبروية الأول	لا لأن الثاني لأن صفراء لا تنعكس ولا تصلح لكبروية الأول	نعم كما ذكرنا في الأول	بعض الحيوان ليس بنطاق	بعض الحيوان ليس بانسان وكل نطاق إنسان

جدول رقم ۲ - الشكل الثالث

أداة الانتاج كى يرد الاول			ضروبه المنتجة	
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الخلط لينتج ما ينافى كبرى الاصل	نتيجة	الاول
نعم بأن تعكس كبرى الاصل ثم تجعلها صغرى وتجعل صغرى الاصل كبرى	نعم لانها بعد عكسها تصالح لصغروية الاول	نعم يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل هنا كبرى لصغرى الاصل	بعض الحيوان ناطق	كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الخلط	نتيجة	الثانى ؟
لا لان صغرى الاصل جزئية لاتصالح لكبروية الاول	نعم كما ذكرنا فى الاول	نعم كما ذكرنا فى الضرب الاول	بعض الحيوان ناطق	بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق

عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الخلاف	نتيجة	الثالث
نعم كما ذكرنا في الضرب الاول	لا لان كبراه جزئية وهي لا تصالح لكبروية الشكل الاول	نعم كما ذكرنا في الاول	بعض الطيور ناطق	كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الخلاف	نتيجة	الرابع
لا لان الكبرى سالبة لا تصالح بعد عكسها لصغرية الاول	نعم كما ذكرنا في الاول	نعم كما ذكرنا في الاول	بعض الطيور ليس بحجر	كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الخلاف	نتيجة	الخامس
لا لان صفراء جزئية لا تصالح لكبروية الاول	نعم كما ذكرنا في الاول	نعم كما ذكرنا في الاول	بعض الطيور ليس بحجر	بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الخلاف	نتيجة	السادس
لا لان كبراه سالبة وهي لا تصالح لصغرية الاول	لا لما ذكرنا في الثالث	نعم كما ذكرنا في الاول	بعض الطيور ليس بحجر	كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحجر

جدول رقم ٣ - الشكل الرابع

أدلة النتائج					ضروبه النتيجة	
عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس المتقدمين ليرتد إلى الأول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	الخالق لينتج ما يمكن لما ينافي الكبرى	نتيجته	الضرب الأول
نعم لتوفر شروطه	لا لعدم اختلافهما في الكيف	لا لأن الكبرى تتمسك جزئية وهي لا تصلح لكبروية الأولى	نعم بأن تجعل الكبرى صغرى وبالعكس ثم تتمسك النتيجة	نعم بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله كبرى وصغرى الأصل صغرى	بعض الحيو ان ناطق	كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس المتقدمين ليرتد إلى الأول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	الخالق لينتج ما يناقض الكبرى	نتيجته	الثاني

جدول رقم ٤ - ضروب الشكل الرابع الباقية

أدلة الاتساج					ضروبه المنتجة	
					نتيجته	الخامس
عكس الكبرى ليز تند الى الثالث	عكس الصغرى ليز تند الى الثاني	عكس المقدمتين ليز تند الى الاول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليز تند الى الاول	الخلف لينتج ما ينعكس الى تقيض الصغرى أو الكبرى	بعض الحيوان ليس بحجر	بعض الانسان حيوان ولاشي من الحجر بالانسان
نعم لتوفر شرطه	نعم لتوفر شرطه	نعم بأن تنعكس الصغرى ثم الكبرى فيز تند للاول	لا لان كبراه سالية لا تصالح لصغرويه الاول ولا صغراه بعد عكسها لكبراه	نعم بأن تأخذ تقيض النتيجة وتجعله صغرى لكبرى الاصل وبالعكس		
عكس الكبرى ليز تند الى الثالث	عكس الصغرى ليز تند الى الثاني	عكس المقدمتين ليز تند الى الاول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليز تند الاول	الخلف لينتج ما ينعكس الى تقيض الصغرى	نتيجته	السادس

لا	نعم	لا	نعم	نعم	لا شيء من	لا شيء من
لان صفراء سالبة لا تصالح اصفروية الثالث	لوفر شرطه	لان صفراء سالبة لا تصالح اصفروية الاول	بأن يجعل الكبرى صفري وبالعكس تنكس النتيجة	بأن تأخذ تقيض النتيجة وتجمعه صفري الكبرى الاصل	الحجر بناطق	الانسان بحجر وكل ناطق انسان
عكس الكبرى ليترد الى الثالث	عكس الصفري ليترد الى الثاني	عكس المقدمتين ليترد الى الاول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليترد الى الاول	اخالف لينتج ما ينكس الى تقيض الصفري	نتيجته	الباسع
لا	لا	لا	لا	نعم بأن تأخذ تقيض التيقظة وتجمعه صفري الكبرى الاصل	بعض الحجر ليس بناطق	بعض الانسان ليس بحجر وكل ناطق انسان
لان الصفري سالبة لا تصالح اصفروية الثالث	لانها لا تنكس الا في الخاصتين	لان الصفري لا تنكس والكبرى بعد عكسها لا تصالح لكبرى الاول	لان الصفري جزئية لا تصالح لكبروية الاول	اخالف لينتج ما ينافي احدهما	نتيجته	الثامن
عكس الكبرى ليترد الى الثالث	عكس الصفري ليترد الى الثاني	عكس المقدمتين ليترد الى الاول	عكس الترتيب ثم النتيجة ليترد الاول	بعض الحجر ليس بناطق	بعض الحجر ليس بناطق	لا شيء من الانسان بحجر وبعض الناطق انسان
لا	لا	لا	لا	لا	بعض الحجر ليس بناطق	لا شيء من الانسان بحجر وبعض الناطق انسان
لان الكبرى سالبة لا تصالح اصفروية الثالث	لان الكبرى جزئية لا تصالح لكبروية الثاني	لان الصفري سالبة لا تصالح اصفروية الاول	لان النتيجة لا تنكس الا في الخاصتين	لان تقيض النتيجة لا تصالح مع الكبرى جزئيتها ولا مع الصفري لسايتها	بعض الحجر ليس بناطق	لا شيء من الانسان بحجر وبعض الناطق انسان

فصل

الشرطى من الاقترانى إما أن يتركب من متصليتين ، أو منفصلتين ، أو من حلية ومتصلة ، أو حلية ومنفصلة ، أو متصلة ومنفصلة ، وتنعقد فيه الأشكال الأربعة ، وفى تفصيلها طول .

فصل فى القياس الاقترانى المركب من الشرطيات

إعلم أن الاقترانى على ما مر ينقسم إلى حلى وشرطى لأنه إن تركب من الحليات المحضة فحلى ، وإن لم يتركب منها بأن تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والحليات فشرطى ، والمصنف لما فرغ من الحلى شرع فى الشرطى من الاقترانى فقال (الشرطى من الاقترانى) ينقسم إلى خمسة أقسام لأنه (إما أن يتركب من متصليتين) وهو القسم الاول كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة (أو) من (منفصلتين) وهو القسم الثانى كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج اما زوج الزوج أو زوج الفرد فكل عدد اما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد (أو من حلية ومتصلة) وهو الثالث كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشيء انساناً فهو جسم (أو) من (حلية ومنفصلة) وهو الرابع كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمتساويين (أو) من (متصلة ومنفصلة) وهو الخامس كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان وكل حيوان اما أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا انساناً فهو أبيض أو أسود (و) كما أن الحلى تنعقد فيه الاشكال الأربعة على ما ذكر مفصلاً كذلك الشرطى (تنعقد فيه الاشكال الأربعة وفى تفصيلها طول) لا يليق بهذا المختصر ، لأنه شأن المطولات فاطلبه ثمة .

فصل

الإِسْتِثْنَائِيُّ يُنتِجُ مِنَ الْمُتَّصِلَةِ وَضْعُ الْمُقَدِّمِ وَرَفْعُ التَّالِي،
وَالْحَقِيقِيَّةُ وَضْعُ كُلِّ،

فصل في القياس الاستثنائي

وهو قسمان : اتصالي وانفصالي فالاتصالي هو ما يتركب من الشرطية المتصلة ووضع المقدم أي اثباته أو من الشرطية المتصلة ورفع التالي : أي ففيه فوضع المقدم ينتج وضع التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ، ورفع التالي ينتج رفع المقدم كقولنا في المثال لكنه ليس بحيوان فهو ليس بإنسان ، فالمنتج من الاستثنائي الاتصالي وضع المقدم ورفع التالي كما قال (الاستثنائي ينتج من المتصلة) الموضوعه فيه (وضع المقدم) فاعل ينتج (ورفع التالي) عطف عليه أي ينتج من المتصلة الموضوعه في القياس الاستثنائي وضع المقدم ورفع التالي لكن وضع المقدم ينتج وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ولا عكس في شيء منهما أي لا ينتج وضع التالي وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي لجواز كون التالي أعم من المقدم فلا يلزم من وضع التالي وضع المقدم اذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص وكذا لا يلزم من رفع المقدم رفع التالي اذ لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم . هذا في الاستثنائي الاتصالي وأما الاستثنائي الانفصالي فهو اما أن يتركب من منفصلة حقيقية ووضع أحد الجزأين أو رفعه واما من منفصلة مانعة الجمع ووضع أحد الجزأين واما من منفصلة مانعة الخلو ورفع أحد الجزأين فان كان الأول فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر ورفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر وان كان الثاني فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر وان كان الثالث فرفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر كما لوح إليه بقوله (والحقيقية وضع كل)

كما نفع الجمع ، ورفعهُ ، كما نفع الخلو .

من الجزأين بقوله الحقيقية بالجر عطف على قوله المتصلة وقوله وضع بالرفع عطف على قوله وضع المقدم فيكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور^(١) مقدم على المرفوع كقولنا في الدار زيد والحجرة عمرو والمعنى أن القياس الاستثنائي ينتج من الشرطية المتصلة الموضوعه فيه وضع المقدم ورفع التالى كما مر ومن المنفصلة الحقيقية الموضوعه فيه ينتج وضع كل واحد من الجزأين رفع الآخر (كأنه الجمع) فان وضع كل واحد من جزأيهما ينتج رفع الآخر (ورفعه) بالرفع معطوف على قوله وضع كل أي المنفصلة الحقيقية كما ينتج وضع كل من جزأيهما رفع الآخر وقد مر كذلك ينتج رفع كل من جزأيهما وضع الآخر (كأنه الخلو) فان رفع كل من جزأيهما ينتج وضع الآخر فيكون للمنفصلة^(٢) الحقيقية أربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنتان باعتبار الرفع كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج ، وللمنفصلة المانعة الجمع تبيحان فقط باعتبار

^(١) (قول الشارح والمجرور مقدم الخ) أى وهو جائز عند الاخفش بخلاف ما إذا كان المجرور مؤخرا عن المرفوع فلا يجوز بأن يقال فى مثال الشارح فى الدار زيد وعمرو الحجرة وبعضهم منع مطلقا ويتأولون ماورد بجره بحرف جر محذوف دل عليه ما قبله اهـ .

^(٢) (قول الشارح فيكون للمنفصلة الخ) السر فى ذلك أن الحقيقة ماركبت من الشئ ونقيضه أو المساوى لنقيضه ومعلوم أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فلذا كان ثبوت أحدهما ينتج رفع الآخر لأنهما لا يجتمعان ورفع أحدهما ينتج ثبوت الآخر لأنهما لا يرتفعان ، وأما مانعة الخلو فركبة من الشئ ونقيضه والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان فلذا كان ثبوت أحدهما ينتج لرفع الآخر لأنهما لا يجتمعان ورفع أحدهما لا ينتج ثبوت الآخر لجواز رفعهما وأما مانعة الخلو فتجوز الجمع لتركها من الشئ والاعم من نقيضه فلذا كان رفع أحدهما ينتج ثبوت الآخر لمنع الخلو عنهما ولا ينتج ثبوت أحدهما رفع الآخر لجواز الجمع بينهما اهـ .

وَقَدْ يُخَصُّ بِاسْمِ قِيَاسِ الْخُلْفِ مَا يُقْصَدُ بِهِ اثْبَاتُ الْمَطْلُوبِ
بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ ، وَمَرْجِعُهُ إِلَى اسْتِثْنَائِيٍّ وَاقْتِرَائِيٍّ .

الوضع كقولنا اما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا لكنه شجر فهو ليس
بشجر لكنه حجر فليس بشجر ، وللمنفصلة المانعة الخلو تديجتان أيضا باعتبار
الرفع كقولنا هذا الشيء ليس بحجر أو ليس بشجر لكنه حجر فهو ليس بشجر لكنه شجر
فهو ليس بحجر . ولما فرغ من تعريف القياس الاقترائي والاستثنائي شرع
في قياس الخلف المركب من الاستثنائي والاقترائي فقال (وقد يخص باسم
قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بإبطال نقيضه) أي القياس الذي يقصد
به اثبات المطلوب بسبب إبطال نقيضه مخصوص باسم قياس الخلف (ومرجعه)
أي حاصل هذا القياس يرجع (إلى) قياس (استثنائي و) قياس (اقترائي) كما
إذا قلنا مثلا إذا صدق^(١) كل ج ب بالفعل وجب أن يصدق في عكسه بعض

(١) (قول الشارح إذا صدق الخ) توضيحه إذا صدق كل إنسان حيوان بالفعل
صدق عكسه وهو بعض الحيوان إنسان بالفعل ، ودليل اثباته قياس الخلف بأن
يؤتى أولا بقياس اقترائي مركب من متصلتين لينتج متصلة لزومية ، وثانيا
بقياس استثنائي مركب من اللزومية نتيجة الأول ومن استثناء نقيض تاليها ينتج
نقيض المقدم فيثبت المطلوب هذا لو لم يصدق العكس المذكور مع الأصل لصدق
نقيضه ونقيض الموجبة الجزئية الفعلية سالبة كلية دائمة أي لا شيء من الحيوان
إنسان دائما ثم تجعله كبرى للأصل هكذا كل إنسان حيوان بالفعل ولا شيء من
الحيوان إنسان دائما ينتج لا شيء من الإنسان إنسان دائما ولو صدق نقيضه مع
الأصل كما ذكر لصدق الحال المذكورة في النتيجة وهو سلب الشيء عن نفسه
ينتج لو لم يصدق العكس مع الأصل لصدق الحال المذكور لكن صدق
الحال باطل فبطل ما أدى إليه وهو نقيض العكس فصدق العكس وهو المطلوب .
واختصاره لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه ولو صدق نقيضه لصدق الحال وهو
باطل فبطل ما أدى إليه وهو نقيض العكس فصدق العكس وهو المطلوب هـ .

فصل

الإستقراءُ تصفحُ الجزئياتِ لإثباتِ حكمٍ كليٍّ ، والتمثيلُ
بيانُ مشاركةِ جزئٍ لآخرٍ في علةِ الحكمِ ليثبتَ فيه ،

ب ج بالفعل فهذا مطلوبنا ويستدل على اثباته بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق
مع الأصل مطلوبنا لصدق مع الأصل نقيض المطلوب أى لا شئ من ب ج
دائماً وكما صدق نقيضه مع الأصل صدق لا شئ من ج ج دائماً فهذا قياس
اقرانى مركب من متصليتين ينتج لو لم يصدق مع الأصل مطلوبنا لصدق لا شئ
من ج ج دائماً لكن التالى باطل فالقدم مثله وإذا بطل صدق نقيض المطلوب
مع الأصل ثبت صدق المطلوب مع الأصل فهذا اثبات المطلوب بابطال نقيضه

فصل فى الاستقراء والتمثيل

وهما لا يفيدان اليقين بل يفيدان الظن ولهذا جعلهما القوم من لواحق القياس
لأمنتهما (الاستقراء) فهو (تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي) كما إذا تصفحنا جزئيات
الحيوان فوجدناها تحرك فكمها الأسفل عند المضغ فحكمنا بأن كل حيوان يحرك
فكمه الأسفل عند المضغ وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئى لم يستقرأ ويكون
حكمه مخالفا لما استقرىء والتصفح النظر على سبيل المبالغة . (و) أما (التمثيل)
فهو (بيان مشاركة جزئى لآخر) أى لجزئى آخر (فى علة الحكم ليثبت) الحكم
(فيه) أى الجزئى الأول كما يقال انبيذ مسكر فهو حرام كالخمر يعنى الخمر حرام
لأنه مسكر وهذه العلة موجودة فى النبيذ فيكون حراما فالنبيذ جزئى مشارك لجزئى
آخر أى الخمر فى الاسكار والاسكار علة الحكم الذى هو الحرمة والجزئى

والعمدة في طريقه الدوران والترديد .

فصل

القياسُ إما برهانيٌّ ، وهو ما يتألف من اليقينيَّاتِ ، وأصولها
الأوليَّاتُ ،

الاول يسمى فرعاً والثاني يسمى أصلاً (والعمدة في طريقه) أى المعتمد عليه
في طريق التمثيل وكونه سبباً لثبوت الحكم في الجزئي الاول هو (الدوران
والترديد) أما الدوران فهو اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدمًا كما يقال الحرمة
دائرة مع الاسكار وجوداً وعدمًا أما وجوداً ففي الحر وأما عدمًا ففي سائر
الاشربة والاطعمة ، والدوران اشارة كون المدارعة للدائر فالاسكار علة
الحرمة ، أما الترديد فهو إيراد أوصاف الاصل وإبطال بعضها لتنحصر العلية
في الباقي كما يقال علة الحرمة في الحر إما الاسكار وإما السيلان والثاني باطل
لأن الماء سيال وليس بحرام فتعين الاول .

فصل في مواد الاقيسة

ولما فرغ من صور الاقيسة شرع في موادها فقال :

(القياس إما برهاني وهو ما يتألف من اليقينيَّاتِ) اليقين اعتقاد الشيء بأنه
كذا مع اعتقاد لا يمكن الا أن يكون كذا اعتقاداً مطابقاً لنفس الامر غير ممكن
الزوال (وأصولها ^(١)) ستة (الاوليات) وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد

^(١) (قول المصنف وأصولها الخ) وجه الحصر أن العقل إما أن يجزم بالحكم
بين الطرفين بدون واسطة أولاً ، الاول الاوليات والثاني إما أن تكون الواسطة
فيه الحس الظاهر فقط وهو المشاهدات أو هو مع تكرار المشاهدة وعلم الحقيقة
وهو الحدسيات أو بدون علمها وهو التجريبات أو لا تكون الحس فلا يخلو إما أن
تكون السماع عن يوثق به وهو المتواترات ، أو برهاناً لا يغيب عن الخيال وهو

والمُشاهدَاتُ ، والتَّجَرُّيَّاتُ ، والحدسيَّاتُ ، والمتواتراتُ ،
والنظريَّاتُ ، ثمَّ إنَّ كانَ الأوسطُ معَ عليَّتهِ للنَّسبةِ في الذَّهنِ

تصور الطرفين ولا يتوقف على واسطة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فان هذين الحكمين لا يتوقفان على واسطة (والمشاهدات) وهي المحسوسات أي القضايا التي يحكم بها الحس كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة (والتجربيات) وهي التي يحتاج العقل في الجزم بها إلى تكرير المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونيا مسهل للصفرء (والحدسيات) وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة لا بمجرد تصور الطرفين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فان هذا حكم بواسطة مشاهدة تشكلاته المختلطة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قريبا بعدا والحدس سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب (والمتواترات) وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يجوز العقل تواقفهم على الكذب كقولنا سيدنا محمد ﷺ ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وكلمتنا بوجود مكة وبتعداد (والنظريات) وهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق الكسب والنظر كحكم العقل بحدوث العالم المكتسب من قولنا العالم متغير وكل متغير حادث (ثم) القياس البرهاني إمامي أو إني فانه (ان كان) الحد (الأوسط مع عليته) أي مع كونه علة (لأنسبة) أي نسبة الا كبر إلى الاصغر (في الذهن) بمحتمل^(١) أن يتعلق بقوله مع عليته أي بمجموع المضاف والمضاف إليه إذ المجموع

الفطريات المعبر عنها هنا بالنظريات اهـ .

^(١) (قول الشارح يحتمل الخ) فيه أن الظروف عاملة محذوف وجوبا على أنه حال من اسم كان على رأى سيوييه أو من خبرها قدم عليه لانه نكرة عند غيره ، ومعلوم أن الجار والمجرور يتعلق بما يتعلق به الظرف لا بالظرف وحده ولا به مع ما أضيف إليه كما لا يخفى فتعين أن يكون متعلقا بالحال المحذوفة أو بالمضاف إليه لانه مصدر اهـ .

عَلَّةٌ لَهَا فِي الْوَاقِعِ فَلَسْتُ ، وَلَا فَاِنِّي .
وَلَا مَا جَدَلْتُ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَالْمُسَلَّمَاتِ .

نائب مناب الفعل أو شبهه لأنه يتعلق باحدهما ويحتمل أن يتعلق بعليته أي المضاف إليه فقط إذ الياء فيه مصدرية فيكون بمعنى المصدر ويجوز تعلق الظرف به (علة) منصوب على أنه خبر كان والمعنى أن الحد الاوسط لا بد أن يكون علة للنسبة الا كبر الى الاصغر في الذهن فان كان مع كونه علة للنسبة في الذهن علة (لها في الواقع) أيضاً (فلى) لأنه يعطى اللمية في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فان الاوسط وهو متعفن الاخلاط كما انه علة لثبوت نسبة المحموم الى زيد في الذهن كذلك علة لثبوت تلك النسبة في الخارج أيضاً (والا) أي وان لم يكن كذلك بأن لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فقط (فاني) أي فهو برهان اني لأنه يفيد إثنية النسبة أي تحققها في الذهن دون لميتها كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فان الاوسط وهو محموم وان كان علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن الا أنه ليس علة في الخارج بل الامر بالعكس (واما جدلي^(١)) عطف على قوله اما برهاني، والجدلي (يتألف من المشهورات والمسلمات) أما المشهورات فهي القضايا التي تشهر فيما بين الناس كقولنا العدل حسن^(٢) والظلم قبيح وتختلف المشهورات بحسب اختلاف الأزمان والامكنة والاقراء ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم كقبح ذبح الحيوان

(١) (قول المصنف جدلي الخ) ثنى به لقربه من البرهان إذ شهرة مقدماته أو تسليمها لا ينافي أن تكون يقينية وان لم يعتبر فيها اليقين بخلاف البرهان ، وثلث بالخطائي لتركيبه من المظنونيات وربع بالشعري لافادته التأثير دون التصديق وآخر السفسطي لتركيبه من الكاذبات فلذا رتبها مراعيًا الاقوى فالاقوى اهـ .

(٢) (قول الشارح العدل حسن الخ) قياسان جدليان حذف كبراهما والنتيجة

وَأَمَّا خَطَابِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَقْبُولَاتِ وَالْمُظْنُونَاتِ .
وَأَمَّا شِعْرِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلَاتِ .

عند أهل الهنددون غيرهم وأما المسفات فهي القضايا التي تسلم^(١) من الخصم فينبغي عليها الكلام لا لزوم الخصم سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة أو بين علمائها كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه والغرض منه اقناع القاصر عن درك البرهان (وأما خطابي) هو ما (يتألف من المقبولات والمظنونات) أما المقبولات فهي القضايا المأخوذة ممن يمتد في كعالم^(٢) أو ولي، وأما المظنونات فهي التي يعتقد فيها اعتقاداً راجحاً كقولنا كل حائط ينتثر منه التراب فهو منهدم والغرض منه ترغيب الناس فيما يفهمهم من تهذيب الأخلاق وأمر الدين والدنيا كما يفعله الوعاظ والخطباء (وأما شعري) وهو ما (يتألف من الخيالات) هي القضايا التي تخيل فتأثر النفس منها

للعلم بهما بأن تقول العدل حسن وكل حسن يزين صاحبه ينتج العدل يزين صاحبه ،
الظلم قبيح وكل قبيح يشين صاحبه ينتج الظلم يشين صاحبه ا هـ .

(١) (قول الشارح تسلم الخ) كأن يسلم الخصم استقامة زيد فتقيم الحجة عليه بعدائه هكذا زيد مستقيم وكل مستقيم عدل ينتج زيد عدل ، وعليه فلا يمكنه الطعن فيه .

(٢) (قول الشارح كعالم الخ) يعظ الناس بقوله مثلاً العمل الصالح يترتب عليه سعادة الدارين وكل ما هو كذلك الخ تجب المبادرة به ينتج العمل الصالح يجب المبادرة به وقوله كل حائط قياس خطابي من الشكل الارل حذف صغراه وبعض كبراه وذكر النتيجة وتركيبه هكذا هذا حائط ينتثر منه التراب وكل حائط ينتثر منه التراب منهدم ينتج هذا منهدم ا هـ .

وَأَمَّا سَفْسَطِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ وَالْمُشَبَّهَاتِ .

أما قبضا فتتفر أو بسطا فترغب كما إذا قيل الخمر^(١) بقوة حمراء سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها وإذا قيل العسل مرة مقيئة انقبضت ونفرت عن أكلها والغرض منه أفعال النفس بالنفس بالترغيب والترهيب . ويزيد في تأثيره الوزن والصوت الطيب (وأما سفسطى يتألف من الوهميات والمشبّهات) أما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في غير المحسوسات كقولنا كل موجود^(٢) مشار إليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى ، وأما المشبّهات فهي انقضايا الكاذبة الشبيهة بالحق أما من حيث الصورة كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار أنها فرس وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة صهالة وأما من حيث المعنى كقولنا كل إنسان^(٣) وفرس فهو إنسان وكل إنسان وفرس فهو فرس ينتج أن بعض الإنسان فرس والغلط فيه أن موضوع المقدمتين ليس بموجود إذ ليس شئ يصدق عليه أنه إنسان وفرس .

(١) قول الشارح الخمر الخ (قياسان شعريان حذف صفراهما والنتيجة للعلم بهما وتركيبهما هكذا : هذه خمر وكل خمر ياقوتة حمراء فهذه ياقوتة حمراء . هذا عسل وكل عسل مرة مقيئة فهذا مرة مقيئة والاول للترغيب والثاني للتنفير .

(٢) قول الشارح كل موجود الخ (قياسان سفسطيان حذف من الاول صفراهما ومن الثاني كبراه وحذف نتيجتهما وتركيبهما هكذا . الهواء موجود وكل موجود مشار إليه حننا فالهواء مشار إليه حننا العالم وراءه فضاء لا يتناهى وكل ماهو كذلك غير محدود فالعالم غير محدود والعقل يكذب الوهم في كبرى الاول بأن المجردات كالهواء لا تقبل الإشارة الحسية وفي صفري الثاني لان ما وراء العالم فضاء محصور متناهى هـ .

(٣) قول الشارح كل إنسان الخ (قياس من الشكل الثالث الحد الوسط فيه غير موجود .

فصل

أجزاء العلوم ثلاثة. الموضوعات،
والمبادئ، وهى حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها،
ومقدمات بيّنة أو مأخوذة يُبنى.

فصل فى أجزاء العلوم

وهى ثلاثة كما قال (أجزاء العلوم ثلاثة) الأول (الموضوعات) وهى التى يبحث
فى العلوم عن أعراضها الذاتية كالنصير^(١) والتصديق لهذا العلم بأنه يبحث فى
المنطق عن أعراضها الذاتية على ما عرفت فى صدر الكتاب وكالكلمة والكلام
لعلم النحو فانه يبحث فى النحو عن أعراضها من الأعراب والبناء وكيفية التركيب.
وغيرها (و) الثانى (المبادئ) وهى إما تصورات أو تصديقات أما التصورات
(فهى حدود الموضوعات) أى تعاريفها كتعريف الكلمة مثلاً باللفظ الموضوع
للعنى المفرد (وأجزائها) بالجر عطف على قوله الموضوعات أى حدود أجزاء
الموضوعات كتعريف أجزاء الكلمة من اللفظ والوضع والمعنى المفرد مثلاً
(وأعراضها) بالجر عطف على قوله الموضوعات أى حدود أعراض الموضوعات
كتعريف ما يعرض للكلمة من الأعراب والبناء وغيرها (و) أما التصديقات
فهى إما (مقدمات بيّنة) واضحة شديدة الوضوح بنفسها (أو) مقدمات (مأخوذة)
مقبولة ممن يعتقد فيه غير بيّنة بنفسها أذعن المتعلم بها بحسن الظن (يبنى) على

(١) (قول الشارح كالنصير الخ) أى المعلوم التصورى والتصديقى حيث يوصل
الاول إلى مجهول تصورى فيسمى معرفة والثانى إلى مجهول تصديقى فيسمى حجة
والتوصل إلى هذين المجهولين هو العرض الذاتى لهذين المعلومين هـ.

عليها قياساتُ العلم .
والمسائلُ ، وهى قَضَايا تُطْلَبُ فى العلمِ ، ومَوْضوعاتُها مَوْضوعُ
العلمِ أو نوعٌ مِنْهُ أو عَرَضٌ ذاتىٌ لَهُ أو متركبٌ .

صيغة المضارع المجهول من الابتداء أى يبتنى (عليها) أى على المقدمات البينة
والماخوذة (قياسات العلم) مفعول مجهول لقوله يبتنى (و) الثالث (المسائل وهى
قضايا تطلب فى العلم) أى القضايا المطلوبة المبرهن عليها فى العلم كالمسائل الواقعة
فى المنطق والنحو وغيرها من العلوم (و) للمسائل موضوعات ومحمولات أما
(موضوعاتها) فهى اما (موضوع العلم) كقولنا فى النحر مثلا كل كلام اما أن
يذكر فيه المسند^(١) أولا فان الكلام موضوع علم النحو (أو نوع منه) أى نوع
من موضوع العلم كقولنا كل اسم إما معرب أو مبنى فان الاسم نوع من الكلمة
التي هى موضوع الفن (أو عرض ذاتى له) أى عرض ذاتى لموضوع العلم
كقولنا البناء إما بسبب المشابهة لمبنى الأصل أو بسبب عدم التركيب فان البناء
عرض ذاتى للكلمة (أو متركب) بأن يكون موضوع المسائل مركبا من موضوع
العلم وعرضه الذاتى كقولنا كل كلمة معربة إما منصرفة أو غير منصرفة فالكلمة
موضوع العلم وقد أخذت فى هذه المسألة مع الاعراب الذى هو عرض ذاتى لها
أو مركبا من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتى كقولنا كل اسم معرب إما معرب
بالحروف أو بالحركات فان الاسم نوع من موضوع العلم وقد أخذت فى هذه المسألة
مع كونه معربا والاعراب عرض ذاتى له واعلم أن المقصود من إيراد الأمثلة
إيضاح التواعد . واء طابقت الواقع أولا فان التشيل يحصل بمجرد العرض
فلا مثله التى أوردناها ، إن كانت غير مطابقة للواقع فعليك أن تسح ذيل

(١) (قول الشارح المسند) الاولى أن يقول الخبر فان المحكوم به يسمى عند

النحويين خبرا وعند البلاغيين مسندا ، وعند المنطقيين محمولا .

وَمَحْمُولَاتُهَا أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا لَاحِقَةٌ لِذَوَاتِهَا .

الانغاض عن المقال إذ لا مناقشة في المثال (و) أما (محمولاتها) أى محمولات المسائل فهى (أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا) أى عن موضوعاتها إذ لو كانت ^(١) أجزاء للموضوعات لم يحتج في ثبوتها لها إلى برهان لا متنازع أن يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان لكننا نحتاج في ثبوت محمولاتها أغنى المسائل للموضوعات إلى البرهان كما ذكرنا من أن المسائل هى اقضايا المطالبة التى يبرهن عليها في العلوم والمحمولات خارجة عن الموضوعات وإلا لم يبرهن عليها في العلوم (لاحقة) بالرفع صفة بعد صفة لقوله أُمُورٌ أى محمولات المسائل أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْ الموضوعات عارضة لها (لذواتها) والعارض للشيء ما يكون محمولا عليه خارجا عنه وهو ما يلحق الشيء لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة أنه انسان أو جزؤه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة ^(٢) أنه حيوان أو لأمر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب فان قلت العوارض الذاتية مالا يكون بينها وبين المعروضات واسطة فتكون المسائل غير محتاجة إلى البرهان وهذا خلاف ما ذكرنا من أن المسائل هى القضايا المطالبة التى يبرهن عليها في العلم قلت العوارض الذاتية لا يكون بينها

^(١) (قول الشارح إذ لو كانت الخ) قياس استثنائى مركب من ملازمة ومن استثناء نقيض التالى فأتى نقيض المقدم هكذا لو كانت محمولات المسائل أجزاء لموضوعاتها لم يبرهن عليها في الفن لكن التالى باطل فبطل المقدم ثبت نقيضه وهو أن محمولات المسائل ليست أجزاء موضوعاتها بل أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا وهو المطلوب. ودليل الملازمة أن جزء الشيء لا يحتاج في إثبات له الى برهان ودليل بطلان التالى ان مسائل الفن مطالب خبرية يبرهن عليها في الفن هذا إيضاح كلامه وقوله والا الخ مستدرك لأن النتيجة تمت اه .

^(٢) (قول الشارح بواسطة الخ) أى وحيوان جزء للانسان لأنه كلى له وكل كلى جزء لجزأيه وإنسان كل لحيوان لأنه جزئى له وكل جزئى كلى لكليه .

— ١٠٣ —

وَقَدْ تُقَالُ الْمُبَادَى لَمَّا يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْمَقْصُودِ ، وَالْمَقْدِمَاتُ أَيْضًا
لَمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّرُوعُ بِوَجْهِ الْخُبْرَةِ .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

وبين المعروضات واسطة بحسب نفس الامر وأما العلم بثبوتها لها فربما^(١)
يحتاج إلى البرهان (وقد يقال) أي كما يقال المبادي على ما ذكر كذلك يقال
(المبادي لما يبدأ به قبل المقصود و) يقال (المقدمات أيضا لما يتوقف عليه
الشروع بوجه الخبرة) أي البصيرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان الحاجة
إليه أي بيان منفعة وغرضه وموضوعه وقد عرفت كل واحد من هذه الثلاثة في
صدر الكتاب فلا نعيده .

هذا آخر ما أردنا إيراده في شرح الكتاب والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) (قول الشارح فربما الخ) ذكر ربما هنا بنا في ما سبق له من أن مسائل الفن
لا تكون إلا نظرية فالصواب حذفها على أن المسألة خلافية كما يعلم بمراجعة
القطار ١ هـ .